صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التقرير السنوي

2016

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التقرير السنوي 2016

للتواصل،
يرجى الإتصال بالدائرة الاقتصادية والفنية، وفق العنوان التالي:
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2818
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف رقم: 62150002 (971+)
فاكس رقم: 63264542 (971+)
البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ae
الموقع الرسمي للصندوق على شبكة الإنترنت: http://www.amf.org.ae

المحتويات

الصفحة

1	تقديم	ب
2	نبذة عن صندوق النقد العربي	01
3	إطار استراتيجية الصندوق (2015-2020)	05
4	خلاصة أنشطة الصندوق خلال عام 2016	07
5	النشاط الإقراضي	09
6	نشاط البحوث والدراسات الاقتصادية، وإعداد التقارير والنشرات	14
7	المعونة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء	15
8	نشاط الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات	20
9	نشاط الصندوق في مجال الاستثمار	24
10	نشاط برنامج تمويل التجارة العربية البينية	27
11	أنشطة أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية	28
12	أنشطة أمانة مجلس وزراء المالية العرب	31
13	الوضع المالي الموحد للصندوق	31
14	البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات الخارجيين	36
15	الهيكل التنظيمي للصندوق	61
16	ملاحق التقرير	65

تقديـــــــم

يتم إعداد التقرير السنوي لصندوق النقد العربي حسب مقتضيات المادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية إنشاءه، ويقدم هذا التقرير خلاصة نشاط الصندوق، والمركز المالي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، بما يتضمن ما قدمه الصندوق لدوله الأعضاء من دعم على المستويين المالي والفني من خلال نشاط الإقراض والمعونة الفنية، وإسهاماته في مجال بناء وتطوير قدرات الكوادر العربية الرسمية بوزارات المالية والاقتصاد، والتجارة، والبنوك المركزية، والمؤسسات الإحصائية الحكومية، من خلال الدورات التدريبية، وورش العمل والندوات التي ينظمها معهد السياسات الاقتصادية التابع له. يستعرض التقرير أيضاً تطورات النشاط الاستثماري الذي يقوم به الصندوق، حسب ما حددته المادة الخامسة من اتفاقية إنشاءه، وكذلك خلاصة نشاطه في دعم وتعزيز التجارة العربية البينية. كما يستعرض التقرير الأنشطة الأخرى والفعاليات التي نظمها الصندوق في المجالات الاقتصادية المختلفة، بهدف طرح حلول ومقترحات لمواجهة التحديات المختلفة التي تواجهها الاقتصادات العربية، وتبادل الآراء والخبرات بشأن القضايا الاقتصادية المعاصرة، بما يسهم بالضرورة في دعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وبوجه خاص على صعيد القطاع المالي والمصرفي، وقطاع مالية الحكومة. كما يلقي التقرير الضوء على المبادرات التي يتبناها الصندوق استجابة لمتطلبات الدعم الفني لدوله الأعضاء وإرساء البنية التحتية لانطلاق الأنظمة المالية والمصرفية بها نحو آفاق أوسع من الحداثة والتطور.

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

نبذة عن صندوق النقد العربي

النشأة:

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الصندوق في السابع والعشرين من شهر أبريل عام 1976 في مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية. تميزت اتفاقية إنشاء الصندوق بشمولية الأغراض التي أوكلت إليه، ومرونة الوسائل التي أتاحتها له لتحقيقها. يضم الصندوق حالياً في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويتخذ الصندوق مدينة أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً دائماً له.

الرسالة:

يعد إنشاء الصندوق ثمرة للجهود التي بذلتها الدول العربية في مجال التعاون النقدي والمالي منذ منتصف عقد الأربعينات، لتنفرد بذلك المنطقة العربية بين كافة التكتلات والتجمعات الإقليمية والاقتصادية في العالم بوجود صندوق نقد خاص بها. جسَّد إنشاء صندوق النقد العربي الحُلم الذي راود صانعي القرار في الدول العربية لفترة طويلة بإيجاد الآلية التي تعزز التعاون والتكامل النقدي بين الدول العربية، ضمن منظومة العمل العربي المشترك، الذي يسعى إلى تقوية أواصر التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية تمهيداً للوصول إلى هدف الوحدة العربية المنشودة على كافة الأصعدة.

يعتمد الصندوق منهجية استباقية في تقديم الدعم لدوله الأعضاء، حيث يبادر بدراسة التداعيات الاقتصادية على الاقتصادات العربية، الناجمة عن التطورات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، ويضع البدائل المناسبة لتقديم الدعم المالي والفني للمساعدة في التعامل معها، والعودة بالاقتصادات العربية المتأثرة بتلك التطورات إلى مسار التنمية المستدامة. كما يُطَبِّق الصندوق خطط استراتيجية ممنهجة لإدارة الأزمات التي قد تتعرض لها اقتصادات المنطقة العربية ومواجهة تداعياتها، حيث يحظى الصندوق بنخبة من الكوادر الفنية والمتخصصين، يتم استقطابهم من كافة الدول العربية، ممن لديهم المؤهلات العلمية والخبرات العملية التي تؤهلهم للعمل في كافة الظروف.

يولي الصندوق اهتماماً كبيراً بتحقيق التعاون وتبادل الخبرات، في مجال السياسات النقدية، بين الدول العربية وتنسيق مواقفها في المحافل والاجتماعات الدولية، وكذلك تعزيز التنسيق بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، في مختلف المجالات ذات الصلة بعمل هذه المصارف، بما يساعد على تبادل التجارب والخبرات فيما بينها، وتنسيق المواقف تجاه المستجدات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالعمل المصرفي. تصب هذه الجهود في العمل على تحقيق التعاون النقدي بين الدول العربية بغية الوصول لصيغة مشتركة في بناء السياسات النقدية. كما يحظى موضوع تطوير الأسواق المالية العربية باهتمام خاص من جانب الصندوق، انطلاقاً من قناعته بأهمية دور هذه الأسواق في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها لتمويل خطط التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وبما يسهم في خلق فرص العمل المنتج، وتنويع وتوسيع قاعدة الاقتصاد والإنتاجية.

يبذل الصندوق جهوداً لتوفير برامج للمعونة الفنية ترتبط بتطوير السياسات وآليات العمل وتنمية الكوادر الوطنية للدول الأعضاء، وإثراء المبادرات التي يتبناها على المستوى الإقليمي لتطوير أنظمة الدفع، وأسواق رأس المال، وقواعد البيانات الاقتصادية والإحصاءات القومية وغيرها من النشاطات ذات العلاقة بعمل الصندوق.

الأهداف

تضمنت المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق ثمانية أهداف يسعى الصندوق من خلال أنشطته المختلفة إلى المساهمة في تحقيقها، وهي:

1. تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
2. استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.
3. إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.
4. إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول العربية الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حيثما يُطْلَب منه ذلك.

5. دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.
6. تطوير الأسواق المالية العربية.
7. تنسيق مواقف الدول العربية الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.
8. تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية الأعضاء، بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

إضافة إلى ذلك، نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على أن يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء، التي تعقد اتفاقيات اقتصادية، تستهدف الوصول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق الهدف الأسمى للصندوق، وهو الوصول إلى التكامل الاقتصادي والنقدي العربي.

الوسائل والموارد

يعتمد الصندوق عدد من الوسائل في سبيل تحقيق أهدافه، أفردتها المادة الخامسة من اتفاقية إنشاءه، منها، تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء، للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع باقي دول العالم، الناجم عن تبادل السلع والخدمات والتحويلات وانتقال رؤوس الأموال، وإصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزاً لفرص استفادتها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها، والتوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها.

من هذه الوسائل أيضاً، تنسيق السياسات النقدية للدول العربية الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، كذلك العمل على تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

كما نصت الاتفاقية على أن يضع الصندوق بالاتفاق مع الدولة العضو أو الدول الأعضاء، ذات العلاقة، الترتيبات اللازمة لإدارة أي أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى، عربية أو غير عربية، بما يتفق مع أهداف الصندوق.

لتحقيق أهداف الصندوق، تطرقت المادة السادسة من اتفاقية إنشاءه لتعاون الدول الأعضاء فيما بينها، وفيما بينها وبين الصندوق، على الإقلال من القيود على المدفوعات الجارية، وكذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها، مع استهداف إزالة القيود المذكورة كليةً، والعمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات الاقتصادية، ولا سيما المالية والنقدية منها، بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي ويساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحدة.

تأكيداً للمرونة المعطاة للصندوق في تحقيق أهدافه، نصت المادة التاسعة على إمكانية قيام الصندوق، بقرار من مجلس المحافظين، باتباع أي وسيلة أخرى تساعد على تحقيق أهدافه.

تتكون موارد الصندوق، وفقاً لما نصت عليه المادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه، من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق، وأية موارد أخرى يقرها مجلس المحافظين.

إطار الحوكمة بالصندوق

يرتكز إطار الحوكمة بالصندوق على مجموعة من المبادئ، يضع الصندوق مهمة الالتزام بها في مقدمة أولوياته، وتتلخص بالتالي:

مبدأ حماية حقوق الدول الأعضاء والمعاملة المتكافئة لهم، حيث يكفل إطار الحوكمة بالصندوق حماية حقوق المساهمين، وتسهيل ممارستهم لها ومعاملتهم بتكافؤ، ولا يتيح الإطار التفرد بالقرار في المسائل الجوهرية، سواءً على مستوى مجلس المديرين التنفيذيين أو على مستوى الإدارات التنفيذية، حيث أن أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين تتم الموافقة على ترشيحهم من أعلى سلطة، وهو مجلس المحافظين، ويتم اختيارهم من مواطني الدول الأعضاء المشهود لهم بالخبرة والكفاءة. يعمل مجلس المديرين التنفيذيين وفق قواعد إجرائية تنظم اتخاذ القرارات.

على مستوى الإدارات التنفيذية، تنظم سياسات وإجراءات العمل المسؤوليات والصلاحيات، كما تدرس اللجان المتخصصة الأمور الجوهرية وتتخذ التوصية بشأنها.

مبدأ الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح، الذي يهدف إلى حماية حقوق أصحاب المصالح، بما يشمل الدول الأعضاء والموظفين والمتعاقدين مع الصندوق.

مبدأ تحقيق الإفصاح والشفافية، باعتبار أن مجلس المحافظين هو المعني بذاته بالمرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة، والإفصاح عن مدى تمتعهم بالحيادية، حيث يوافق المجلس مجتمعاً على ترشيح الأعضاء ويحدد المزايا الممنوحة لهم.

مبدأ المساءلة، الذي يطبقه الصندوق على جميع المستويات، إذ يعكس إطار الحوكمة المُطَبَّق مدى الحرص الذي يوليه الصندوق لتوضيح اختصاصات الأجهزة التوجيهية والإشرافية والتنفيذية، وتكاملها وتفاعلها، وتعزيز قنوات الاتصال والتنسيق بينها، إضافة إلى توسيع نطاق المشاركة في الرأي قبل اتخاذ القرار. يتكون هيكل أجهزة الحوكمة من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين الذي ينبثق منه لجنة المراجعة والمخاطر، ومنظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تشمل الدوائر التنفيذية ولجان الإدارة، ومكتب التدقيق الداخلي، ومدققي الحسابات الخارجيين.

مجلس المحافظين، يضم محافظي جميع الدول العربية الأعضاء، ويعتبر بمثابة السلطة العليا المعنية بالتوجيه الاستراتيجي والمساءلة وتقييم الأداء، حيث أناطت اتفاقية الصندوق كافة سلطات الإدارة إلى مجلس المحافظين وخوّلته سلطة تفويض مجلس المديرين التنفيذيين في ممارسة أي سلطة ما عدا السلطات الحصرية له[1]. يعقد المجلس اجتماعاته سنوياً وفقاً للقواعد الإجرائية التي تنظم إجراءات الاجتماعات والتصويت. ينتخب المجلس سنوياً أحد المحافظين من بين أعضائه رئيساً له بالتناوب.

مجلس المديرين التنفيذيين، يتكون من المدير العام رئيساً وثمانية أعضاء غير متفرغين، يتم تعيينهم من جانب مجلس المحافظين من الدول الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يتولى مجلس المديرين التنفيذيين الإشراف على نشاط الصندوق، حيث يختص مجتمعاً بالإشراف على وضع السياسات الجوهرية وخطط وبرامج العمل الاستراتيجية والأداء ومساءلة الإدارة التنفيذية ورفع التقارير لمجلس المحافظين. يعقد المجلس اجتماعات ربع سنوية لاتخاذ القرارات وفقاً لقواعد وإجراءات التصويت المحددة باتفاقية إنشاء الصندوق.

لجنة المراجعة والمخاطر، المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين، تهدف إلى مساعدة المجلس بالقيام بمهامه الإشرافية، من خلال مراقبة سلامة البيانات المالية، ومتابعة تطبيق سياسات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتقييم فعالية مكتب التدقيق الداخلي ومناقشة تقاريره، ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومناقشة تقاريره، وتلقي بلاغات المخالفات والتوصية بشأنها. تتكون لجنة المراجعة والمخاطر من ثلاثة أعضاء مستقلين عن إدارة الصندوق التنفيذية، يتم انتخابهم من قَبَل مجلس المديرين التنفيذيين في بداية كل دورة للمجلس. وتقوم اللجنة بمهامها وفقاً لميثاق ينظم عملها.

منظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية، التي تتكون من المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وستة دوائر تنفيذية متخصصة هي: الدائرة الاقتصادية والفنية، ومعهد السياسات الاقتصادية، ودائرة الاستثمارات، ودائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي، ودائرة الشؤون الإدارية، والدائرة القانونية. إضافة إلى ذلك، تتولى لجان الإدارة التنفيذية بصفتها جهات استشارية تقديم المشورة في الأمور الجوهرية، وتتكون عضويتها من كبار موظفي الصندوق ذوي الاختصاصات، وهذه اللجان هي: لجنة القروض، ولجنة الاستثمار، واللجنة الإدارية، ولجنة إدارة المخاطر. تعمل الوحدات التنظيمية في الصندوق بإطار نظام للضبط الداخلي مترابط ومتكامل، يشتمل على لوائح تنظيمية، وسياسات وقواعد، وإجراءات عمل تنظم نشاطات الصندوق وعملياته، ولا يتيح النظام التفرد بالقرار في المسائل الجوهرية.

مكتب التدقيق الداخلي، الذي يشكل مكوناً هاماً في منظومة الضبط الداخلي، حيث تحرص الإدارة العليا على أن يؤدي دوره باستقلالية. تشمل مهام المكتب تقييم فعالية أنظمة الضبط الداخلي وأنشطة إدارة المخاطر والحوكمة وفقاً لمنهجية معتمدة، ويتواصل مباشرة مع لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

التدقيق الخارجي، الذي يشكل حلقة هامة في منظومة الحوكمة، حيث يختص مجلس المحافظين دون غيره

[1] تتمثل السلطات الحصرية لمجلس المحافظين وفق اتفاقية إنشاء الصندوق في: تعيين المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، وتحديد مكافآتهم ومخصصاتهم، وقبول الأعضاء الجدد، وإيقاف العضوية، وزيادة رأس المال، وتوزيع الدخل، وتعيين مراقبي الحسابات، واعتماد الحسابات الختامية، والبت في تفسير أحكام اتفاقية الصندوق وتعديلها.

بتعيين مدققي الحسابات الخارجيين، بتوصية من مجلس المديرين التنفيذيين، ولا تتيح اتفاقية الصندوق لمجلس المحافظين تفويض هذا الاختصاص لأي من السلطات الأخرى بالصندوق.

شكل رقم (1): إطار الحوكمة في صندوق النقد العربي*

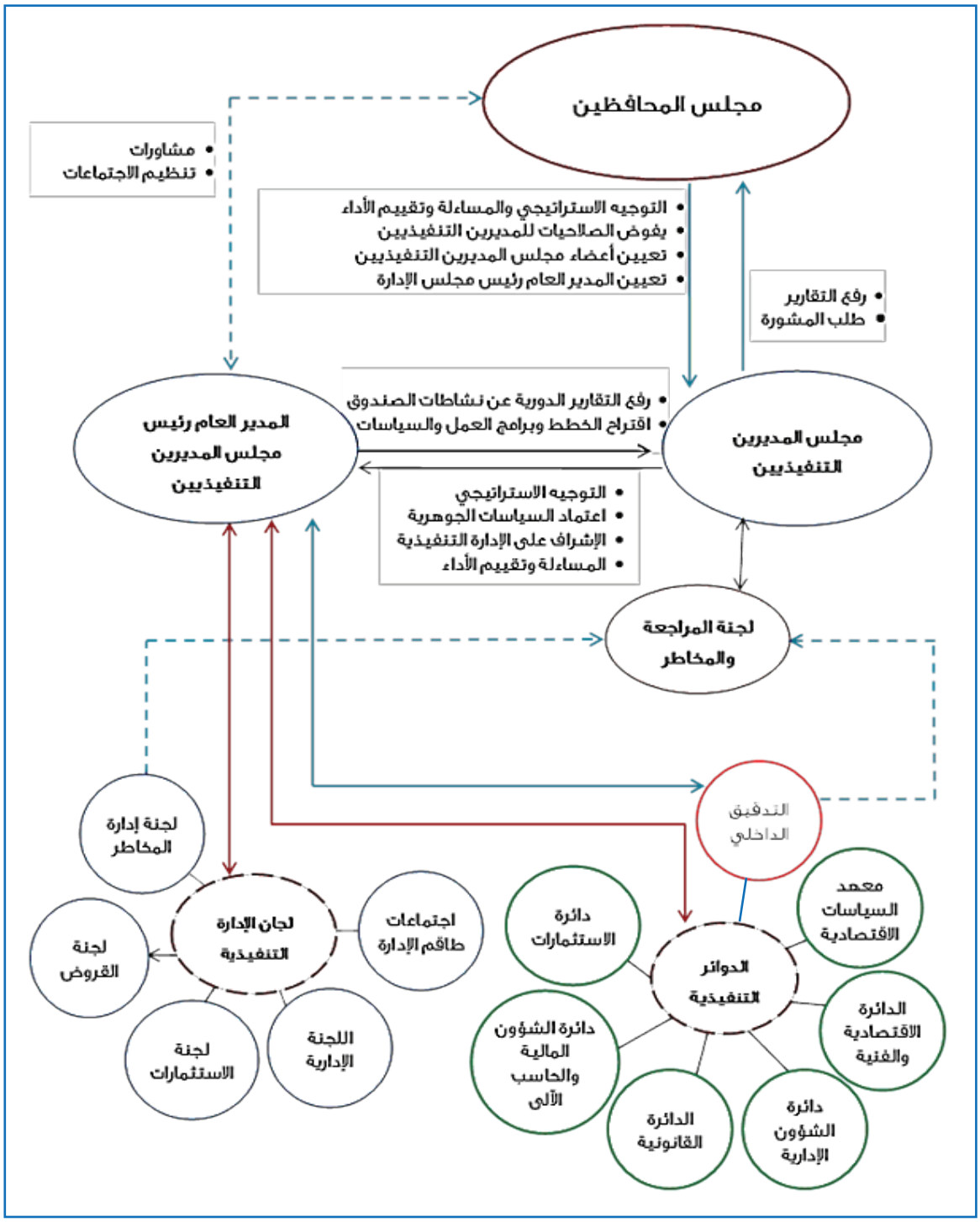

*لا يشكل مخطط أجهزة الحوكمة في صندوق النقد العربي الهيكل التنظيمي للصندوق، بل يعكس مكونات وعلاقات العمل المؤسسية بأجهزة الحوكمة فيه.

إطار استراتيجية الصندوق (2015 - 2020)

ملامح الاستراتيجية وإطارها العام

تم وضع إطار عام لاستراتيجية الصندوق للفترة 2015- 2020، بما يتفق مع رؤية الصندوق التي تعكس آمال وطموحات دوله الأعضاء، وتتطلب التطوير المستمر في مجالات عمله وأنشطته لتواكب المتغيرات التي تطرأ على هذه الطموحات، حسب المتغيرات في الساحتين الإقليمية والدولية، وهو ما يترجمه الصندوق في الحرص على تطوير برامجه وآليات عمله ومنظومة الحوكمة لديه وفقاً لأفضل الممارسات المعمول بها دولياً. كذلك، يأخذ إطار استراتيجية الصندوق بالاعتبار التوجهات والاحتياجات المستقبلية للدول الأعضاء.

يركز الإطار العام لاستراتيجية الصندوق على الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها الصندوق، لكونه المؤسسة النقدية الوحيدة بالمنطقة العربية، ولأهمية الدور الذي يلعبه كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى جانب دوره في بناء القدرات من خلال برامج التدريب المتخصصة التي يقدمها معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق لكوادر الدول الأعضاء. كذلك تشمل هذه المزايا، متانة المركز المالي للصندوق بما يعزز ثقة الدول الأعضاء فيه، إضافة إلى دوره في تقديم خدمات قبول الودائع وإدارة الاستثمارات لصالح الدول الأعضاء.

كما يولي الإطار العام لاستراتيجية الصندوق اهتماماً كبيراً باستغلال الفرص المتاحة لتطوير وتعزيز قدرته على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء في توفير الدعم المالي، وتقديم المشورة الفنية في مجالات الإصلاح الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات المتنامية والمتنوعة في مجال التدريب وبناء القدرات في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية.

منحت مرونة الوسائل المتاحة للصندوق، واتساع نطاق أنشطته ميزة نسبية أخرى تُمكِنه من التعامل مع التحديات التي يمكن أن تواجهها اقتصادات الدول العربية، بما يتواكب مع الاتجاهات والتطورات الاقتصادية والمالية العالمية، والانعكاسات المحتملة على القطاعات المالية والمصرفية وأسواق المال العربية. شكلت احتياجات الدول العربية، مرجعاً مهماً للصندوق عند إعداد الإطار العام لاستراتيجيته للفترة (2015- 2020)، حيث ركز هذا الإطار على استخلاص وتحديد توقعات وتطلعات الدول الأعضاء خلال السنوات القادمة، وما يتطلبه ذلك من تعزيز لقنوات التواصل الفعّال معها، وتطوير قدراته ومبادراته الرامية لمساعدة دوله الأعضاء، إضافة إلى تطوير نشاطه البحثي والإحصائي لتوفير بيانات اقتصادية موثوقة، وتقارير تحليلية، أكثر شمولاً وعمقاً، تدعم جهود صانعي السياسات والباحثين.

الرؤية

" أن يستمر الصندوق في أداء رسالته كمؤسسة مالية عربية رائدة في مجال دعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية في المنطقة العربية."

تأتي رؤية الصندوق انطلاقاً من رسالته التي وضحتها اتفاقية إنشاءه، والتي تتلخص في وضع الأسس النقدية التي تحقق التكامل الاقتصادي العربي وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية في كل الدول العربية. وفي سياق سعي الصندوق لتحقيق هذه الرسالة، فإنه يعمل باستمرار على تطوير ورفع كفاءة وفعالية برامجه وأنشطته وعملياته لتتلاءم مع المتغيرات، بما يُمَكِّنه من الاستفادة من مزاياه النسبية والفرص المتاحة لتعزيز دوره الرائد في خدمةً الدول العربية الأعضاء.

الأهداف الاستراتيجية

يتطلع صندوق النقد العربي إلى تحقيق رؤيته الاستراتيجية من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف، تغطي ثلاثة مجالات متكاملة، تتمثل في تعزيز فرص النمو الشامل، وإرساء مؤسسات اقتصادية ومالية ونقدية كفؤة، وتقوية التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية والنقدية والاقتصادية الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن تطوير قدرات وفعالية بنيانه المؤسسي.

تتمثل الأهداف الاستراتيجية للصندوق في: **الارتقاء بأنشطة وبرامج دعم الإصلاحات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية، وتطوير برامج ومبادرات القطاع المالي والمصرفي وزيادة فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، وتعزيز الدور المحوري للصندوق كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية ودعم مشاريع التكامل الاقتصادي والمالي في الدول العربية، وتعزيز دور الصندوق كمركز للمعرفة والخبرة والمشورة الفنية وبناء القدرات في مجالات اختصاصاته.**

الوسائل والأنشطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية

تتضمن استراتيجية الصندوق، للفترة 2015-2020، العمل على رفع كفاءة استخدام الوسائل المتاحة، واستحداث وسائل جديدة تسهم في تعزيز نتائج الأنشطة المتنوعة والمتطورة، التي يقوم الصندوق بأدائها للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة، وتحقيق أهداف الاستراتيجية على النحو الذي يحقق طموحات الدول الأعضاء.

في هذا الإطار، تتضمن الوسائل، التي يستخدمها الصندوق لمساعدة دوله الأعضاء، مجموعة من النوافذ الإقراضية لتقديم الدعم المالي لمواجهة العجز الكلي في ميزان المدفوعات، ودعم الإصلاحات الهيكلية في قطاع مالية الحكومة والقطاع المالي والمصرفي، وذلك في إطار النشاط الإقراضي الذي تضعه اتفاقية إنشاء الصندوق على رأس قائمة الوسائل التي أتيحت له لتحقيق أهداف إنشائه. يُقَدِّم الصندوق تسهيلاته الائتمانية للدول الأعضاء في شكل قروض متفاوتة الآجال ومتسمة بالتيسير. ويصاحب تقديم معظم التسهيلات الائتمانية، إجراء مشاورات مع السلطات المختصة في الدول المقترضة للاتفاق معها على السياسات والإجراءات المناسبة لمعالجة وإصلاح أوضاعها الاقتصادية، إضافة إلى متابعة تنفيذها.

تضمَّن **الهدف الاستراتيجي الأول** ضمن استراتيجية الصندوق المنوه عنها بعالية، العمل على الارتقاء بأنشطة وبرامج دعم الإصلاحات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية، من خلال التركيز على تطوير البرامج والأنشطة التي يقوم بها الصندوق لدعم جهود الدول الأعضاء في سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، سواء من خلال الدعم المالي المصحوب ببرامج الإصلاح الاقتصادي، أو من خلال تعزيز المشورة الفنية اللازمة في هذا الشأن. ويشمل العمل في إطار هذا الهدف، تحقيق الهدف الفرعي الذي يضعه الصندوق في صدارة أولوياته خلال فترة الاستراتيجية، ويتمثل في التطوير المستمر للنشاط الإقراضي للصندوق، من خلال المراجعة الدورية للتسهيلات المتوفرة، ومدى ملاءمتها مع متطلبات الدول الأعضاء، وتطوير الإجراءات المرتبطة بعمليات الإقراض.

يعتبر **نشاط الاستثمار** من الأدوات الهامة التي يستخدمها الصندوق لتقديم الدعم لدوله الأعضاء، حيث يتضمن نشاط الاستثمار قبول الودائع من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية، وإدارة المحافظ الاستثمارية نيابة عنها، وتقديم المعونة الفنية الاستثمارية. تتضمن استراتيجية الصندوق، للفترة 2015-2020، مجموعة من الأهداف يرمي الصندوق لتحقيقها في نطاق النشاط الاستثماري، من أهمها العمل على تنمية نشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية، بما يتضمن توسيع قاعدة الجهات المودعة وتنوعها الجغرافي عن طريق استقطاب أكبر عدد من الدول الأعضاء، والمؤسسات والمنظمات العربيّة، ممّا يسهم في توسيع وتنويع مصادر تمويل هذا النشاط. كما يستهدف الصندوق خلال فترة الاستراتيجية، بذل مزيد من الجهود لتنمية نشاط إدارة المحافظ الاستثمارية، بما يتضمن تشجيع الدول الأعضاء والمؤسسات والمنظمات العربية، للاستفادة من إمكانات الصندوق في إدارة احتياطاتها الخارجية، حيث يوفر الصندوق خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية بالودائع والسندات والأوراق المالية.

يشمل نشاط الصندوق الاستثماري أيضاً السعي لتطوير وتوسيع علاقته مع الجهات التي أسندت جزء من احتياطاتها للصندوق لإدارتها، إضافة إلى تقديم المعونة الفنية الاستثمارية، وتنمية وتوسيع علاقات التعاون التقني مع الدول العربية فيما يخص إدارة الاحتياطيات الخارجية، وتحفيزها للتواصل وتبادل الأفكار مع الصندوق، بهدف تطوير الدعم الذي يقدمه الصندوق في هذا المجال.

تمثل **البرامج والمبادرات التي يتبناها الصندوق**، في إطار تقوية القطاعات المالية والمصرفية بالدول العربية، وتعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، أحد أدوات الصندوق التي يقدم من خلالها دعمه للدول العربية الأعضاء حيث تسهم هذه المبادرات والبرامج في تعميق القطاع المالي والمصرفي، لثقة الصندوق في الأهمية الكبيرة لهذا القطاع ودوره في دعم فرص النمو الشامل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

تتضمن أهداف استراتيجية الصندوق خلال الفترة 2015-2020، **تطوير برامج دعم القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال في الدول العربية**، من خلال إطلاق مبادرة شاملة لتطوير أسواق السندات بالعملات المحلية، والعمل على تعزيز الشمول المالي، وتوسيع نطاق مبادرات تطوير أنظمة البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، والسعي نحو تشجيع ومساندة الجهود الرامية لتقوية التشريعات الرقابية وتحسين سياسات الرقابة الاحترازية الكلية، إلى جانب

تطوير نطاق البيانات والمعلومات والمؤشرات لقياس أداء القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال.

من جهة أخرى، تعتبر **برامج وأنشطة التدريب وبناء القدرات** في القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية العربية، التي يقدمها الصندوق، من خلال معهد السياسات الاقتصادية التابع له، أحد أهم أدواته في القيام بدوره وتحقيق أهدافه المتعلقة بكونه مركزاً للمعرفة والخبرة والمشورة الفنية وبناء القدرات في مجالات اختصاصه، إدراكاً لتنامي احتياجات الدول الأعضاء لتوفير المعرفة الفنية وتأهيل الكوادر الرسمية. من هذا المنطلق، تتضمن استراتيجية الصندوق 2015-2020، تطوير وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية القائمة، والتوسع في قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية، كذلك التوسع في البرامج التدريبية التي يقدمها الصندوق في الدول الأعضاء، وإرساء القواعد اللازمة لتنفيذ برامج التدريب عن بُعد.

يعتبر الصندوق **النشاط البحثي وإعداد الإحصاءات**، أحد أهم الأدوات التي تسهم في تعزيز قدرات المختصين والمهتمين في الشأن الاقتصادي والمالي والنقدي في الدول العربية. في هذا الإطار، يولي الصندوق نشاط الدراسات، والنشرات اهتماما كبيراً على اعتبار أنها تمثل واحدة من أهم الوسائل العلمية للبحث والتقصي حول الموضوعات المختلفة من أجل الوصول إلى وضع السياسات واتخاذ القرارات الملائمة بشأنها، كما أنها تُشَكِل القنوات التي يمكن من خلالها طرح ومناقشة القضايا الراهنة ذات العلاقة بالاقتصادات العربية وزيادة الوعي بها. بناء على ذلك، تضمنت جهود الصندوق خلال فترة الاستراتيجية التوسع في مجالات الأبحاث، والارتقاء بالنشرات والتقارير الاقتصادية والإحصائية القائمة، والسعي لإطلاق مجموعة من التقارير، تُسْهِم في إثراء الفكر العربي، كما يعمل الصندوق على تطوير مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"، إلى جانب إعداد ونشر بيانات مالية موجزة عن الدول العربية.
على صعيد آخر، تزخر مكتبة الصندوق بمجموعة من المراجع الاقتصادية والمالية، والإصدارات من الأوراق البحثية والتقارير الدورية التي تم نشرها، فضلاً عن السعي المستمر لإثراء هذه المجموعة، وتحديثها بصورة مستمرة.

كذلك يحرص الصندوق على تطوير دوره كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومجلس وزراء المالية العرب، كأحد الوسائل التي يستخدمها من أجل تحقيق أهدافه المتعلقة بالتنسيق بين الدول الأعضاء في المجالين النقدي والمالي، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية والدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، تمثل الاجتماعات السنوية للمجلسين إطاراً هاماً لمناقشة عدد من المواضيع التي تتصل بأهداف الصندوق مباشرة، بجانب القضايا الراهنة المختلفة التي يناقشها المجلسين.

فريق دعم الاستراتيجية

تم تشكيل "فريق دعم الاستراتيجية"، بعضوية من كل دوائر الصندوق، لدعم ومتابعة تنفيذ استراتيجية الصندوق بقدر عالٍ من الكفاءة والفعالية. تتضمن مهام الفريق التواصل باستمرار وبانتظام بالوحدات التنظيمية بالصندوق لمناقشة مكونات وأبعاد مؤشرات الإنجاز، وما يتعلق ببطاقات توازن الأداء، ودراسة مقترحات الخطط بعيدة المدى، ومناقشة المتغيرات والمستجدات التي يتطلبها تنفيذ الاستراتيجية. كذلك يتولى الفريق مناقشة تقارير الدوائر عن النتائج المحققة، وإعداد تقارير الأداء على المستوى المؤسسي، وتنظيم حلقات تثقيفية وورش عمل وعروض تقديمية حول مدى التقدم في تنفيذ الاستراتيجية، إضافة إلى تنسيق جهود الدوائر للتخطيط الاستراتيجي للمرحلة الخمسية اللاحقة، إلى جانب تشجيع المبادرات والابتكار على مستوى الصندوق والوحدات التنظيمية.

خلاصة أنشطة الصندوق خلال عام 2016

يولي الصندوق اهتماماً كبيراً بمتابعة التطورات، والاتجاهات الاقتصادية والمالية على المستويين الإقليمي والدولي، إضافة للتطورات في الأسواق المالية وأسواق السلع الأولية، وانعكاساتها على الاقتصادات العربية. خلال عام 2016، استمر ضعف أداء الاقتصاد العالمي، على خلفية التحديات الاقتصادية التي لايزال يعاني منها عدد من الدول المتقدمة والنامية والأسواق الناشئة، حيث أشارت البيانات خلال العام المذكور إلى استمرار ضعف مستويات الاستثمار والإنتاجية، وتباطؤ معدلات نمو التجارة الدولية، إضافة إلى استمرار أعباء المديونيات العامة والخاصة وارتفاع معدلات البطالة في غالبية التجمعات الاقتصادية بنسب مختلفة.

كذلك شهد عام 2016 تنامي التحديات التي تواجه البلدان النامية والأسواق الناشئة، انعكاساً للتطورات في البيئة الاقتصادية والمالية العالمية، حيث أدى ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي إلى تدفق

قدر كبير من رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج الدول النامية والأسواق الناشئة، ما أدى إلى تحديات تتعلق بالأوضاع المالية في هذه البلدان. من جهة أخرى، ساهم استمرار تباطؤ معدلات نمو التجارة الدولية في التأثير سلباً على مستويات النشاط الاقتصادي المسجل في هذه الدول، وعلى توازناتها الداخلية والخارجية، وزاد من الاختلالات على صعيد أوضاع المالية العامة وموازين الحسابات الجارية، في حين لعبت السياسات النقدية غير التقليدية دوراً مهماً في الحيلولة دون وقوع الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود طويلة في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

تبدو الحاجة ملحة الآن إلى تبني مزيج من السياسات الاقتصادية الكلية، بهدف دفع مستويات النشاط الاقتصادي العالمي، وخلق المزيد من فرص العمل ومواجهة الاختلالات القائمة في الاقتصادات المتقدمة والنامية. في هذا الإطار، هناك حاجة لدور أكبر للسياسة المالية في دفع النمو الاقتصادي، مع التركيز بشكل أكبر على السياسات الهادفة إلى زيادة فاعلية الإنفاق الاستثماري، وخفض مستويات التفاوت في توزيع الدخل، إضافة إلى تبني عدد من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى زيادة مستويات مرونة وكفاءة أسواق العمل والمنتجات.

تأثرت الاقتصادات العربية بالتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية خلال عام 2016، متضمنة استمرار تراجع الأسعار العالمية للنفط، التي فقدت نحو 60 في المائة من قيمتها، خلال الفترة منذ عام 2014 وحتى نهاية عام 2016، بما أدى إلى تسجيل عدد من الدول العربية المُصدرة للنفط لعجوزات في موازناتها العامة وفي حساباتها الجارية، نتيجة التراجع المسجل في حصيلة صادرات النفط، وكذلك الإيرادات الضريبية المحصلة من هذا القطاع، بما استلزم تبني سياسات لتحقيق الانضباط المالي، تراجعت على أثرها مستويات النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية. كذلك، واجهت البلدان العربية المستوردة للنفط، تحديات ناتجة عن تباطؤ مستويات الطلب الخارجي على صادراتها، وتزايد احتياجاتها للتمويل، على الرغم من استفادتها نسبياً خلال العام من تراجع أسعار النفط، من خلال توافر حيز أكبر نسبياً لزيادة الإنفاق الداعم للنمو.

في هذا الإطار، تضمن **النشاط الإقراضي** للصندوق خلال عام 2016 في تقديم ثلاث قروض لدوله الأعضاء، تمثلت في قرضين تعويضيين لكل من الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وجمهورية مصر العربية، وقرض تلقائي للمملكة الأردنية الهاشمية، بقيمة إجمالية بلغت 104.12 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 420 مليون دولار أمريكي. هدفت القروض المقدمة من الصندوق خلال عام 2016 لمعالجة اختلالات موازين المدفوعات في الدول المقترضة، ولتعزيز فرص تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. كذلك استحدث الصندوق خلال العام المذكور نافذة إقراضية جديدة لتقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة **للتقارير، والنشرات، والبحوث، والدراسات** التي أصدرها الصندوق خلال عام 2016، في سياق سعيه المتواصل لدعم ومساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، فقد شملت إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، الذي يتضمن توقعات خاصة بأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة، كما أعدَّ الصندوق كتاب "أطر السياسة النقدية في الدول العربية" الذي يمثل توثيقاً لفعاليات الاجتماع الأول لفريق عمل السياسة النقدية، الذي نظمه كل من صندوق النقد العربي وبنك التسويات الدولية خلال شهر نوفمبر من عام 2015، إضافة لإصدار دراسة حول انعكاسات انتشار أنشطة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية.

بخصوص **المعونة الفنية** التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2016، فقد غطت المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وأسواق السندات الحكومية، وتطوير وتعزيز القدرات في مجال إعداد الإحصاءات الاقتصادية وغيرها من المجالات ذات الصلة. ارتكز نشاط المعونة الفنية الذي قام به الصندوق، في مجال دعم تطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال العربية، على مجموعة من المحاور، يتمثل أهمها في تعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية والمصرفية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على توفير الظروف المواتية لتوفير التمويل طويل الأجل وتطوير المؤسسات المالية غير المصرفية، والعمل على تطوير وتنشيط أسواق أدوات الدين بالعملات المحلية، إضافة إلى تقوية مقومات الاستقرار المالي والرقابة المصرفية.

بالنسبة لنشاط الصندوق في مجال **التدريب وبناء القدرات**، وضع الصندوق في مقدمة أولوياته خلال عام 2016، مواصلة العمل على الارتقاء بأنشطة

التدريب وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية المُقَدَمة، وتوسيع قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية، واستحداث برامج تدريبية جديدة، حيث شهد عام 2016 زيادة في عدد الدورات لتصل إلى 28 دورة استفاد منها 748 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية مقارنة مع 23 دورة للسنة السابقة استفاد منها 605 من الكوادر العربية. تناولت الدورات موضوعات جديدة إضافة للموضوعات القائمة، وذلك استجابة لتطلعات الدول الأعضاء وتلبية احتياجاتهم وتعظيم استفادة كوادرها من الدورات التي يتم وضعها ومراجعتها لمواكبة التطلعات والتطورات بالمنطقة.

في **مجال الاستثمار**، واصل الصندوق نهجه في إتباع سياسة واستراتيجية استثمار محافظة في إدارة أموال ومخاطر المحافظ الاستثمارية، ساهمت في حماية رأس المال المستثمر، واستمر في تحقيق عوائد إيجابية مستقرة على المستوى الكلي خلال العام 2016، مع المحافظة على نسب متدنية من المخاطر الاستثمارية. يشمل نشاط الصندوق الاستثماري، إضافة إلى توظيف موارده الذاتية على نشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء واستثمارها، حيث حافظ الصندوق على مستوى أرصدة مناسبة لهذا النشاط ليعكس استمرار ثقة الدول الأعضاء في الصندوق مستمراً في تطبيق مقررات بازل III لإدارة مخاطر هذا النشاط. من جهة أخرى، واصل الصندوق نشاطه في إدارة الاستثمارات بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وأموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق، كذلك الإشراف على الجزء المدار من أطراف خارجية وذلك وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار الخاصة بكل منها.

استمر الصندوق خلال عام 2016 في إنجاز المهام المرتبطة بدوره **كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، إضافة لتولي الأمانة الفنية للجان وفرق العمل المنبثقة عنه. كما يتولى الصندوق مهام **الأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب**.

النشاط الإقراضي

يعمل الصندوق، من خلال نشاطه الإقراضي، على دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في الدول الأعضاء المقترضة، في المجالات ذات الصلة بمهامه، وتقديم الدعم الفني اللازم لتصميم هذه البرامج، بالسرعة والكفاءة المناسبتين، ذلك انطلاقاً من دوره المحدد باتفاقية إنشاءه، بهدف مساعدة الدول العربية على إرساء مقومات استقرار الاقتصاد الكلي، ومعالجة اختلالات موازين المدفوعات، ومساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في عدد من القطاعات لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

يساهم النشاط الإقراضي للصندوق بشكل أساسي في تحقيق أهداف استراتيجيته للفترة 2015- 2020، من خلال تسخير إمكاناته وتطويرها باستمرار لتتواكب مع الاحتياجات المتغيرة والمتنامية لدوله الأعضاء.

أنواع القروض والتسهيلات

تتضمن القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق مجموعتين رئيسيتين، تسهم قروض المجموعة الأولى في معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، في حين تقدم قروض المجموعة الثانية لدعم الإصلاحات في قطاعات اقتصادية أخرى.

تشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، أربعة أنواع تتمثل في: القرض التلقائي، والقرض العادي، والقرض الممتد، والقرض التعويضي.

بالنسبة **للقرض التلقائي**، يُقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل. يبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات، ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

بالنسبة **للقرض العادي**، يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ذلك في حدود 100 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه، بحد أقصى 175 في المائة، بإضافة حدود القرض التلقائي. يشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في هذا البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف

تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. تسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يخص **القرض الممتد**، يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات، ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويُشترط لتقديم القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح اقتصادي شامل يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض الممتد بحدود 175 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن توسيعه إلى 250 في المائة، كحد أقصى، بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يتعلق **بالقرض التعويضي**، يُقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية، نتيجة تردي مستويات الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية. يبلغ الحد الأقصى لهذا القرض، الذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. يُشترط للحصول على القرض التعويضي أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً. يسدد مبلغ القرض خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ السحب.

أما **المجموعة الثانية** التي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم الإصلاحات في عدد من القطاعات الاقتصادية، فتشمل تسهيل التصحيح الهيكلي، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصير الأجل، وتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة **لتسهيل التصحيح الهيكلي**، بدأ العمل به في عام 1998، حيث تُرَكِّز القروض المقدمة في إطاره على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي، وفي قطاع مالية الحكومة. يُشترط لتقديم القروض في إطار هذا التسهيل، أن يكون العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً مناسباً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. يُمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. يقدم التسهيل بحد أقصى يبلغ 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وتسدد كل دفعة من القرض على مدى أربعة سنوات من تاريخ سحبها.

بخصوص **تسهيل الإصلاح التجاري** [2]، الذي أقره مجلس محافظي الصندوق في عام 2007، من أجل توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، ودعم الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تقدمها الأسواق المالية الدولية، بهدف تعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج. يُقدم التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، بعد الاتفاق معها على برنامج إصلاح هيكلي مناسب، يتولى الصندوق متابعة تنفيذه. تسدد كل دفعة من القرض على مدى أربعة سنوات من تاريخ سحبها.

فيما يتعلق **بتسهيل النفط**، تم إنشائه كآلية إقراض مؤقتة لتوفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار الواردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، ومساعدتها على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. يُقدم التسهيل للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن تقديمه بحد أقصى يبلغ 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، شريطة اتفاق الدولة العضو مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي. يسدد القرض في إطار تسهيل النفط خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ السحب.

فيما يتعلق **بتسهيل السيولة قصير الأجل**، يمثل آلية إقراض لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة تحديات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية. تُقدم القروض في إطار التسهيل بإجراءات سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح، ذلك بحد أقصى يبلغ 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بعملات قابلة للتحويل، ويتم سحب مبلغ القرض دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة الدولة العضو المقترضة، وتسدد كل دفعة منه بعد ستة أشهر من

[2] يُذكر أن الصندوق كان قد وفَّر لدوله الأعضاء "تسهيل التجارة العربية البينية"، الذي قدم في إطاره 11 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية 64,730 ألف د.ع.ح. تم إيقاف العمل بالتسهيل المذكور مع بداية برنامج تمويل التجارة العربية نشاطه في عام 1991.

تاريخ سحبها، مع إمكانية تمديد الأجل نفسه لمرتين كحد أقصى.

أما بالنسبة **لتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، فقد استحدثه الصندوق في عام 2016، لدعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأهمية الدور الذي تلعبه الشركات العاملة بهذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل. تقدم القروض في إطار التسهيل بحدود 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وتسدد كل دفعة من القرض على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها.

التزامات القروض

قدم الصندوق خلال عام 2016 ثلاثة قروض لدوله الأعضاء تمثلت في: قرض تعويضي للجمهورية الإسلامية الموريتانية، وقرض تلقائي للمملكة الأردنية الهاشمية، وقرض تعويضي لجمهورية مصر العربية. بلغت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة خلال العام المذكور 104.12 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 420 مليون دولار أمريكي.

كمحصلة لأنشطة الإقراض خلال عام2016، بلغ رصيد التزامات القروض (متضمناً الجزء غير المسحوب من القروض المتعاقد عليها) نحو 571 مليون د.ع.ح.، تمثل حوالي 82 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض، مقابل نحو 529 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2015، تمثل نحو 67 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض.

بلغت قيمة القرض التعويضي المقدم **للجمهورية الإسلامية الموريتانية**، 12.34 مليون د.ع.ح. تعادل حوالي 50 مليون دولار أمريكي، تم منحه لدعم العجز الكلي بميزان المدفوعات، الناتج عن تراجع حصيلة الصادرات الموريتانية، على خلفية تراجع الطلب العالمي، إضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية للصادرات الرئيسية لموريتانيا.

فيما يتعلق بالقرض التلقائي المقدم **للمملكة الأردنية الهاشمية**، بلغت قيمته 9.96 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 40 مليون دولار أمريكي، وتم تقديمه لدعم العجز الكلي في ميزان المدفوعات، والمساهمة في تعزيز وضع الاحتياطيات من العملات الأجنبية، لتوفير حيز مناسب للحكومة لاتخاذ السياسات الرامية لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

بخصوص القرض التعويضي المقدم **لجمهورية مصر العربية**، بلغت قيمته 81.82 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 330 مليون دولار أمريكي، وتم تقديمه لمواجهة الظروف الطارئة التي أسفرت عن زيادة العجز الكلي في ميزان المدفوعات، بسبب التراجع في حصيلة الصادرات من السلع والخدمات خلال العام المالي 2016/2015.

بإضافة قيمة القروض الجديدة التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء، خلال عام 2016، إلى رصيد القروض المقدمة منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، يصل إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء، حتى نهاية عام 2016، إلى نحو 2.1 مليار د.ع.ح. تعادل نحو 8.4 مليار دولار أمريكي. استفادت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء، من القروض التي قدمها الصندوق، والبالغ عددها 177 قرضاً. يبين الجدول (أ-1)، ضمن الملحق رقم (1)، تفاصيل هذه القروض، ذلك حسب السنوات والدول المستفيدة خلال الفترة 1978-2016.

جاءت القروض التقليدية التي يقدمها الصندوق (القروض التلقائية والعادية والتعويضية والممتدة) في مقدمة التسهيلات التي قدمها منذ بداية نشاطه الإقراضي في العام 1978 حتى نهاية عام 2016، بحصة بلغت 64.8 في المائة من إجمالي القروض المُقدَمَة خلال تلك الفترة، تلاها نصيب قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بشقيه الخاصين بالقطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة، وبنسبة بلغت 30.4 في المائة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنحو 3.2 في المائة، في حين سجلت حصة القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط نسبة 1.6 في المائة. يبين الجدول (أ-2) ضمن الملحق رقم (1)، قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء موزعة حسب أنواع القروض المقدمة. كما يبين الشكل (2) التوزيع النسبي لأنواع القروض خلال الفترة 1978- 2016.

شكل رقم (2): توزيع أنواع القروض كنسبة من إجمالي الإقراض خلال الفترة 1978–2016

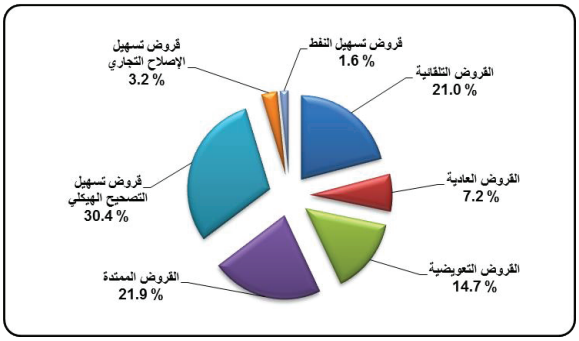

السحب والسداد على القروض

خلال عام 2016، بلغ **إجمالي السحب على القروض** المتعاقد عليها حوالي 152.95 مليون د.ع.ح.، مقابل نحو 186.59 مليون د.ع.ح.، خلال عام 2015. قامت الدول المقترضة، بموجب جداول سداد استحقاقات القروض، بتسديد ما قيمته 62.06 مليون د.ع.ح. خلال عام 2016، تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق، مقابل تسديد ما قيمته 136.66مليون د.ع.ح. خلال عام 2015. في ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة، بنهاية عام 2016، نحو 543 مليون د.ع.ح.، مقارنة بحوالي 452 مليون د.ع.ح. بنهاية عام 2015.

تجدر الإشارة إلى أن **رصيد التعاقدات** غير المسحوب بلغ نحو 28 مليون د.ع.ح.، بنهاية عام 2016، مقابل حوالي 77 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2015. يبين الجدول (أ-3) تفاصيل الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة والتزامات القروض للدول العربية في عامي 2015 و2016، كما يبين الجدول (أ- 4) تفاصيلها للفترة (1978- 2016). كذلك يوضح الجدول (أ-5) تطور أسعار الفائدة التي يطبقها الصندوق على القروض المقدمة منه للدول الأعضاء المقترضة، وينشرها على موقعه بشبكة الإنترنت بصورة شهرية، إضافة إلى الشكل (6) ضمن الملحق رقم (1)، الذي يوضح تطور أسعار الفائدة خلال الفترة (2003 -2016).

المتأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة، متى ما تجاوزت مدة التأخير في سداد استحقاقات القروض القائمة بذمتها فترة اثنا عشر شهراً. بحسب الموقف المالي للصندوق في نهاية ديسمبر 2016، يتبين وجود حالتي تأخر في السداد، مستمرتان من السنة السابقة، وهما جمهورية الصومال الفيدرالية والجمهورية العربية السورية. بلغ إجمالي المتأخرات حوالي 68.481 مليون د.ع.ح.، تتكون من أقساط قروض متأخرة السداد بما مجموعه 17.757 مليون د.ع.ح.، وفوائد متراكمة بحوالي 50.724 مليون د.ع.ح.

فيما يخص **جمهورية الصومال**، فقد بدأت التأخير منذ العام 1984، ويتابع الصندوق مع المسؤولين المشاورات للتوصّل إلى تسوية للمتأخرات، التي وصلت بنهاية ديسمبر 2016 إلى 65.314 مليون د.ع.ح، وتتمثل في أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 14.877 مليون د.ع.ح.، وفوائد متراكمة بنحو50.437 مليون د.ع.ح.

بالنسبة للمتأخرات على **الجمهورية السورية**، فقد بدأت منذ ديسمبر 2011، وبلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة في نهاية ديسمبر 2016 حوالي 3.167 مليون د.ع.ح، تمثل أقساط الأصل والفائدة على قرض تسهيل التصحيح الهيكلي الثاني.

المشاورات مع الدول الأعضاء في إطار النشاط الإقراضي

أوفد الصندوق خلال عام 2016، ثلاث بعثات فنية لكلٍ من، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، لمتابعة سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها مع هذه الدول، والمدعومة بقروض سبق تقديمها، ذلك تمهيداً لسحب الدفعات المتبقية من القروض. كما تضمنت برامج عمل بعثات الصندوق تقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية بالدول المعنية، ودراسة إمكانية وأوجه الاستفادة مجدداً من موارد الصندوق. تجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه البعثات، يقوم الصندوق بتقديم المشورة الفنية، وتقديم التوصيات حول السياسات الاقتصادية والمالية، علاوة على توفير الدعم المالي لهذه الدول.

بالنسبة لبعثة المشاورات التي أوفدها الصندوق **للجمهورية الإسلامية الموريتانية** خلال الفترة 18- 22 يناير 2016، فقد وقفت على سير تنفيذ برنامج الإصلاح الذي يغطي عامي 2014 و2015، المدعوم بالقرض الممتد القائم بذمة موريتانيا، تمهيداً لسحب الدفعة الثالثة والأخيرة من مبلغ القرض. كما أجرت البعثة مشاورات مع السلطات الموريتانية حول إمكانية الاستفادة المستقبلية من موارد الصندوق، لمواجهة الظروف الطارئة، وتخفيف تداعياتها على وضع ميزان المدفوعات. تبين للبعثة أن السلطات الموريتانية أحرزت تقدماً في تنفيذ عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي المنوه عنه. على ضوء ذلك، تم سحب الدفعة المذكورة.

تضمنت الإصلاحات التي نفذتها الحكومة الموريتانية خلال عام 2015 في إطار برنامج الإصلاح المتفق عليه، تنفيذ إصلاحات اقتصادية وهيكلية لتطوير البنية التحتية وتحفيز الاستثمار الخاص وتنويع مصادر الدخل القومي، ترتب عنها تحقيق الاقتصاد لنتائج إيجابية في جوانب متعددة، حيث عكست التطورات المالية بدرجةٍ كبيرة نتائج الإصلاحات المالية التي طبقتها الحكومة خلال عام 2015 لتعزيز الوضع المالي من خلال زيادة الإيرادات وترشيد النفقات ورفع

كفاءتها، فقد ارتفع إجمالي الإيرادات والمنح في عام 2015 مقارنة بعام 2014، على ضوء تحسن التحصيل الضريبي وزيادة المنح الخارجية، كذلك عملت الحكومة على ضبط النفقات الجارية وتعزيز الاستثمار الحكومي، وهو ما انعكس في تراجع عجز الموازنة العامة خلال عام 2015 ، وانخفاض نسبته للناتج المحلي الإجمالي. من جهة أخرى، على ضوء المشاورات التي أجرتها البعثة خلال الزيارة، والمعلومات التي حصلت عليها من السلطات الموريتانية، قدم الصندوق قرضاً تعويضياً لموريتانيا لمواجهة تداعيات انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، كما تم الإشارة إليه آنفاً.

فيما يتعلق ببعثة المشاورات التي زارت **المملكة الأردنية الهاشمية** خلال الفترة (16- 20 أكتوبر) 2016، فقد وقفت على سير تنفيذ برنامج الإصلاح في قطاع مالية الحكومة المتفق عليه بين الجانبين للفترة (يونيو 2015 - يونيو 2016)، المدعوم بقرض تسهيل التصحيح الهيكلي، تمهيداً لسحب الدفعة الثانية من القرض المذكور. استهدف برنامج الإصلاح المذكور دعم جهود الحكومة الأردنية في إصلاح قطاع المالية العامة، بما يسهم في تحقيق التوازن في الاقتصاد الأردني، ويُسرّع وتيرة النمو الاقتصادي، ويخلق فرص العمل، من خلال تعزيز تعبئة الموارد الذاتية، لتخفيض الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية، ومن خلال زيادة الإيرادات الحكومية ورفع كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي بما يحقق الضبط المالي ويُرَشِّد النفقات العامة. ارتكز البرنامج المنوه عنه على ثلاثة محاور تمثلت في: تطوير الإدارة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل، وترقية إدارة المشتريات الحكومية، إلى جانب استكمال تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

تبين للبعثة خلال المشاورات التي أجرتها مع السلطات الأردنية أنَّ الحكومة أحرزت تقدماً في تنفيذ عناصر البرنامج، وعلى ضوء ذلك تم سحب الدفعة الثانية والأخيرة من القرض المذكور. شملت الإجراءات التي نفذتها الحكومة في إطار البرنامج عدة إجراءات في مجال تطوير الإدارة الضريبية من أجل زيادة التحصيل الضريبي، تضمنت تفعيل قانون تحصيل الأموال العامة، والربط المباشر لدائرة الضرائب مع البنوك وعدد من الجهات الأخرى وتطبيق نظام الفوترة الإلكترونية، وتبني أسس جديدة بإطار ترشيد الإعفاءات، إضافة إلى بذل الجهود لزيادة الوعي الضريبي.

كما نفذت الحكومة الأردنية حزمة من الإجراءات لترقية إدارة المشتريات الحكومية، كان من أهمها استكمال الإجراءات التشريعية الخاصة بتطبيق النظام الموحد للمشتريات الحكومية، والمضي قدماً في تنفيذ نظام الشراء الإلكتروني، واستحداث آلية فعالة ومنظمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يعزز من أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة، والبدء في إنشاء بوابة إلكترونية تُعزّز من عمليات الشراء الإلكتروني، إضافةً إلى تحسين إدارة المخاطر في عمليات الشراء الحكومي. كذلك بُذلت جهود في مجال استكمال تطبيق النظام المعلوماتي لإدارة معلومات المالية الحكومية، حيث تم توسيع نطاق تغطية النظام ليشمل جميع المؤسسات المتضمنة بالموازنة العامة، كما بذلت الحكومة جهوداً للتمهيد لتطبيق النظام في المؤسسات الحكومية المستقلة، هذا إلى جانب الجهود المتخذة لتعزيز القدرات وتحديث البنية التحتية للنظام.

زارت بعثة مشاورات **جمهورية مصر العربية** خلال الفترة 27 نوفمبر- 1 ديسمبر 2016، للوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، يغطي الفترة (مايو 2015- مايو 2016)، يهدف لتعزيز المكتسبات من الإصلاحات التي تم تنفيذها خلال السنوات الماضية، ويتضمن ثلاثة محاور رئيسية، تمثلت في تطوير نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية الحكومية، ودعم كفاءة القطاع المصرفي، وتعزيز دور شركة ضمان مخاطر الائتمان لدعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تضمنت مهام البعثة أيضاً التشاور حول سبل الاستفادة مجدداً من موارد الصندوق.

تبين للبعثة أن السلطات المصرية نفذت غالبية الإجراءات المدرجة في البرنامج المذكور، وتم سحب الدفعة الثانية من القرض بناء على ذلك.

بالنسبة للإجراءات المنفذة، فقد تم الانتهاء من تنفيذ الإجراءات اللازمة لتطوير نظام الحفظ والتسوية المركزي للأوراق المالية الحكومية، وتم استكمال المتطلبات الفنية للنظم المطلوبة لتطوير النموذج المناسب لتحديد الأنظمة الفرعية المُكَوِنَة.

كما تم تنفيذ كافة الإجراءات المتضمنة بالمحور الخاص بدعم كفاءة القطاع المصرفي، بما تضمن تنفيذ ثلاثة مشروعات إصلاح هيكلي تمثلت في مشروع تطوير أدوات مراقبة المخاطر الكلية، ومشروع وضع

معايير لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، ومشروع تطبيق متطلبات لجنة بازل.

أما بالنسبة لسير تنفيذ الإجراءات المتضمنة بالمحور الخاص بتعزيز دور شركة ضمان مخاطر الائتمان، لدعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد تم استيفاء الاستعدادات اللازمة لتنفيذ كافة الإجراءات، ومن المخطط دخولها حيز التنفيذ بعد إقرار التعديلات القانونية اللازمة في هذا الشأن. كذلك استحدث البنك المركزي وحدة لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تتولى إعداد الدراسات المتعلقة بالقطاع المذكور، ومتابعة مبادرات البنك المركزي في هذا المجال، وبحث التحديات التي تواجه البنوك عند منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما يتبنى البنك حزمة من المبادرات لتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. من جانب آخر، تم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم 115 لسنة 2015، وهو ما يعد خطوة هامة في مجال تعزيز الإطار القانوني اللازم لتشجيع البنوك على تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

نشاط البحوث والدراسات الاقتصادية، وإعداد التقارير والنشرات

يستهدف نشاط الصندوق في مجال إصدار التقارير والنشرات والبحوث والدراسات تعزيز جهوده المبذولة لدعم ومساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، من خلال إصداراته في المجالات الاقتصادية المتخصصة التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي، وتتناول التطورات الاقتصادية في البلدان العربية بما يوفر أساس يُمَكِّن صانعي القرار في الدول العربية، من رسم السياسات وتحديد مسارات الإصلاح اللازمة، وكذلك توفير المعلومات والبيانات والتحليل الاقتصادي الذي يُمَكِّن المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية والباحثين من مناقشة أهم القضايا الاقتصادية التي تواجه الوطن العربي، إضافة لإصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" كتقرير دوري يعمل على استشراف ملامح الأداء الاقتصادي على كافة الأصعدة الاقتصادية والنقدية، والمالية، والخارجية، لإمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية مستقبلية وتحليلية لأداء الاقتصادات العربية. كذلك يتعاون صندوق النقد العربي مع عدد من منظمات العمل العربي المشترك في إصدار "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" كأول تقرير عربي يتطرق لعدد من المجالات الاقتصادية ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية بصفة سنوية. يوفر التقرير حزمة متكاملة من المؤشرات الاقتصادية والإحصاءات المُجمعة عن الاقتصادات العربية.

على ضوء ما سبق، اشتملت التقارير، والنشرات، والبحوث، والدراسات التي أصدرها الصندوق خلال عام 2016 على ما يلي:

- **تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"**، يتضمن التقرير توقعات خاصة بأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات الأسعار، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي، بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصادات العربية. يساهم التقرير في تعزيز نطاق العمل البحثي والاستجابة لحاجة الدول الأعضاء، وإلى استحداث توقعات خاصة بالأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية كمجموعة. تم خلال عام 2016 إعداد إصدارين من هذا التقرير في شهري مارس وسبتمبر.

- **كتاب "أطر السياسة النقدية في الدول العربية"** الذي يمثل الوثيقة المنبثقة عن الاجتماع الأول لفريق عمل السياسة النقدية، الذي نظمه كل من صندوق النقد العربي وبنك التسويات الدولية خلال شهر نوفمبر من عام 2015، حيث تضمنت قائمة المشاركين عدد كبير من المسؤولين رفيعي المستوى في مجال السياسة النقدية في المصارف المركزية ومؤسسات النقدية العربية، والبنوك المركزية الدولية. تضمن الكتاب توثيقاً للأطر التشغيلية للسياسة النقدية في الدول العربية، سعياً لزيادة مستويات الاستفادة من تجارب الدول العربية في هذا الصدد. كما تضمن الكتاب تجارب أثني عشر مصرفاً مركزياً عربياً فيما يتعلق بأطر السياسة النقدية المتبعة بما يشمل كل من الأهداف النهائية والوسيطة والتشغيلية للسياسة النقدية، وأدوات السياسة النقدية وقنوات انتقال تأثيراتها إلى القطاع الحقيقي، والإصلاحات النقدية المتبعة لتحسين مستويات كفاءة السياسة النقدية، وكذلك انعكاسات التطورات في البيئة الاقتصادية والمالية على إدارة السياسة النقدية في البلدان العربية. من جهة أخرى تضمن الكتاب تجربة كل من البنك المركزي الفرنسي والبنك المركزي

الياباني في إدارة السياسة النقدية واستهداف التضخم.

- **دراسة "انعكاسات انتشار أنشطة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية"**، ألقت الدراسة الضوء على حجم سوق التمويل الإسلامي، وتنامي أنشطة الصيرفة الإسلامية في الدول العربية، وتناولت انعكاسات انتشار أنشطة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية. كذلك استعرضت الدراسة بعض التجارب العربية والدولية التي يمكن الاستفادة منها فيما يتعلق بتطوير أدوات نقدية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقدمت بعض التحديات التي تواجه إدارة السياسة النقدية في ظل تزايد الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية في بعض الدول العربية.

خلصت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات فيما يتعلق بتفعيل دور المصارف المركزية في هذا الصدد، ومن بينها تقوية الأطر الرقابية الحاكمة لإصدار الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، من خلال تأسيس مجالس موحدة للرقابة الشرعية معنية بتنظيم تعاملات المصارف الإسلامية وإقرار أدوات السياسة النقدية الملائمة لنشاطها، والعمل على تطوير محفظة ملائمة من الأوراق المالية الحكومية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عالية السيولة، بآجال مختلفة، وجداول إصدار منتظمة بما يساعد المصارف المركزية العربية على تطوير أدوات السياسة النقدية، ويُمَكِّن المصارف الإسلامية من إدارة حساباتها المصرفية بكفاءة، وتوفيق أوضاعها لاستيفاء معايير السيولة في إطار متطلبات بازل III.

المعونة الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء

يأتي تقديم الصندوق للمعونة الفنية لدوله الأعضاء ضمن الوسائل التي حددتها اتفاقية إنشائه لتحقيق أهدافه، ويتضمن الدعم الفني كافة الأنشطة الرامية لتعزيز وتقوية القدرات اللازمة لتطوير عملية رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الدول الأعضاء.

تستفيد الدول العربية من الدعم الفني المباشر المتمثل في مساعدتها على رسم السياسات الاقتصادية الكلية وبرامج الإصلاحات الهيكلية في إطار بعثات الإقراض للتشاور حول قروض تدعم برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، حيث تستفيد الدول من خبرة الصندوق في هذا الصدد، وكذلك من الخدمات الاستشارية التي يوفرها الخبراء الخارجيين الذين يشاركون في العديد من هذه البعثات.

أيضاً يقدم الصندوق الدعم الفني من خلال بعثات المعونة الفنية للدول الأعضاء، استجابة لطلبها الاستفادة من خبرات الصندوق في الجوانب الاقتصادية والمالية المختلفة، ويتضمن ذلك تقديم التوصيات للتصدي للتحديات ومعالجة أوجه القصور المختلفة، ويغطي ذلك المجالات التي تقع في دائرة اهتمامه وتخصصه.

يقوم الصندوق بتوفير المعونة الفنية في المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل تصميم السياسات الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، وأسواق السندات الحكومية، وتطوير وتعزيز القدرات في مجال إعداد الإحصاءات الاقتصادية وغيرها من المجالات ذات الصلة. تأخذ المعونة الفنية التي يوفرها الصندوق لدوله الأعضاء، عدة أشكال مباشرة وغير مباشرة، وفقاً لطبيعتها، بما يتضمن المعونة الفنية التي يقدمها الصندوق في إطار المبادرات المختلفة التي يتبناها لتطوير القطاع المالي في الدول العربية، وكذلك الندوات والمؤتمرات واللقاءات التشاورية التي ينظمها.

فيما يلي نشاط الصندوق خلال عام 2016 في مجال تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في المجالات المالية والاقتصادية المختلفة:

▪ دعم تطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال العربية

تضمن برنامج عمل صندوق النقد العربي لدعم وتطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال في الدول العربية خلال عام 2016 مجموعة من المحاور، تمثل أهمها في تعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية والمصرفية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على توفير الظروف المواتية لتوفير التمويل طويل الأجل، وتطوير المؤسسات المالية غير المصرفية، والعمل على تطوير وتنشيط أسواق أدوات الدين بالعملات المحلية، إضافة إلى تقوية مقومات الاستقرار المالي والرقابة المصرفية. كما شمل البرنامج توفير البيانات والمعلومات عن أداء القطاع المالي، وأسواق المال العربية.

على صعيد **تعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية والشمول المالي**، عمل الصندوق خلال عام 2016 على التحضير لأنشطة وفعاليات مبادرة الشمول المالي، التي تهدف إلى توفير الدعم الفني للدول العربية بما يساعد على تطوير القدرات والسياسات المتعلقة بالشمول المالي، ويتعاون الصندوق فيها مع التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، حيث ساهم الصندوق في تنظيم **"قمة الإقراض متناهي الصغر الثامنة عشر- آفاق الإبداع في الشمول المالي"**، التي عقدت في أبو ظبي خلال شهر مارس 2016. كذلك شارك الصندوق بتنظيم **"مؤتمر الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – دور شركات الضمان والبنوك في الدول العربية"**، الذي عقد بجمهورية مصر العربية يومي 17 و18 مايو 2016، بالتعاون مع البنك المركزي المصري، وشركة ضمان مخاطر الائتمان في مصر.

في ضوء أهمية دور التثقيف المالي لتعزيز فرص الوصول للخدمات المالية، نظم الصندوق خلال الفترة (20-21) أكتوبر 2016، بالمملكة المغربية، **"المؤتمر الإقليمي حول التثقيف والتوعية المالية: الاستراتيجيات، التنفيذ والتأثير"** بالتعاون مع كل من وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) وصندوق سند لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والجمعية المغربية للثقافة المالية. ناقش المؤتمر أهمية التثقيف والتوعية المالية في تعزيز فرص الوصول للخدمات المالية في الدول العربية، ودعم فرص التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، من خلال مناقشة التحديات التي تواجه تعزيز التوعية والتثقيف المالي، والتعرف على الممارسات الحديثة، والتجارب، والبرامج الوطنية، ودور السلطات الإشرافية في هذا السياق. كما تطرق المؤتمر إلى إبراز العلاقة الوطيدة بين التثقيف المالي وحماية المستهلك، والتنمية الاقتصادية الشاملة.

كما نظم الصندوق **المنتدى الإقليمي حول "توسيع الشمول المالي للمرأة في العالم العربي: زيادة الفرص – زيادة القدرات"**، في المملكة الأردنية الهاشمية، خلال يومي 22 و23 نوفمبر 2016، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، والوكالة الألمانية للتنمية. استعرض المنتدى التطورات في موضوع الشمول المالي للمرأة حول العالم، ملقياً الضوء على أفضل الممارسات الدولية، ومناقشاً الروابط الأوسع بين ريادة الأعمال النسوية والشمول المالي. تم خلال المنتدى الإعلان عن مبادرة إقليمية لتعزيز مشاركة المرأة في القطاع المالي.

على صعيد **تقوية التشريعات والرقابة المصرفية ودعم الاستقرار المالي**، نظم الصندوق بالمشاركة مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، **"منتدى الحوكمة للسلطات الإشرافية والرقابية في المنطقة العربية: الفرص والتحديات"**، ذلك في مدينة أبو ظبي خلال شهر فبراير 2016. ناقش المنتدى التطورات الأخيرة في المبادئ الدولية المتعلقة بالحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المعتمدة من مجموعة العشرين، وتحديات تطبيق المبادئ في الدول العربية، والدور المرتقب للسلطات الإشرافية والرقابية العربية في مواجهة هذه التحديات، وتهيئة البيئة التشريعية والقانونية والتنظيمية المواتية التي تشجع على إرساء ممارسات الحوكمة السليمة على ضوء واقع وأوضاع تطبيق الحوكمة.

كما ناقش المنتدى متطلبات التنفيذ الفعّال لمبادئ الحوكمة بالدول العربية، بما في ذلك جوانب التوعية والتدريب وبناء القدرات، إضافة إلى مناقشة تحديات التطبيق في عدد من القضايا مثل ممارسات مجالس الإدارة، وقضايا التعويضات، وحقوق المستثمرين والمساهمين. كما شمل النقاش احتياجات حوكمة الشركات والمؤسسات العامة، ودور أعضاء مجالس الإدارة المستقلين.

كذلك، نظم الصندوق **المنتدى عالي المستوى حول "تقوية التشريعات والرقابة على المصارف الإسلامية في الدول العربية"**، في دبي خلال شهر مايو 2016، بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي، وبالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومركز دبي المالي العالمي. تناول المنتدى، نمو المصارف الإسلامية في المنطقة العربية، والتحديات التي تواجه السلطات الإشرافية والرقابية العربية في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية والتشريعات والأدوات الرقابية المرتبطة بها. كما ناقش المنتدى متطلبات تدعيم رؤوس أموال المصارف الإسلامية، وقضايا إدارة السيولة والأدوات المناسبة في هذا الصدد، وتنمية سوق الصكوك، وتطوير منظومة قوية للرقابة الاحترازية الجزئية والكلية. كما تطرق المنتدى إلى سبل تطبيق المبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة المرتبطة بالصيرفة الإسلامية.

في سياق قضايا الرقابة والاستقرار المالي، نظّم الصندوق خلال شهر ديسمبر 2016، **"الاجتماع الثاني عشر عالي المستوى حول المستجدات في الرقابة المصرفية وقضايا الاستقرار المالي"**، بالمشاركة مع لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومعهد الاستقرار المالي (FSI)، التابعين لبنك التسويات الدولية، وبالتعاون مع معهد التمويل الدولي (IIF). تم خلال الاجتماع مناقشة موضوعات هامة منها: التحديات الرقابية على المديين القصير والمتوسط، والتطورات الأخيرة على صعيد حوكمة الشركات. كما ناقش الاجتماع التعديلات المقترحة على الإطار التحوطي لمعالجة الائتمان، والمخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك التجارية. كذلك استعرض الاجتماع أهم نتائج المسح الميداني المُعَد من قِبَّل لجنة بازل للتعرف على المخاطر الناشئة، والأولويات الرقابية. إضافة إلى ذلك، ناقش الاجتماع التحديات التي تواجهها المصارف المركزية والهيئات الرقابية في المنطقة العربية لتعزيز الاستقرار المالي، وسبل تحسين إدارة المخاطر في القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية. ناقش الاجتماع أيضاً تداعيات التطورات المتسارعة في مجال التقنيات المالية الحديثة، وتأثيرها على القطاع المصرفي، إلى جانب التطرق إلى سبل مواجهة الجرائم المالية الإلكترونية، والمعايير المُحَدَّثة حول قضايا التمويل الإسلامي.

من جانب آخر، أطلق الصندوق في شهر سبتمبر 2016، التقرير المشترك حول" **تداعيات إجراءات البنوك المراسلة العالمية على القطاع المصرفي في الدول العربية"**، بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث تَضَمَّن التقرير نتائج الاستبيان المشترك حول تداعيات إجراءات تقليص أو حجب خدمات البنوك المراسلة العالمية على القطاع المصرفي في الدول العربية. هدف الاستبيان إلى تقييم مدى تأثر البنوك العربية بهذه الإجراءات خلال الفترة (2012-2015)، وتداعياتها على المنتجات والخدمات المالية والمصرفية المقدمة من البنوك التجارية العربية. أظهر التقرير أن هناك تراجعاً ملموساً في العلاقات مع البنوك المراسلة العالمية، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على قدرة البنوك العاملة في المنطقة العربية على تقديم عدد من الخدمات، والمعاملات بالعملات الأجنبية، كما أكد التقرير على ضرورة مواصلة الجهود المبذولة من قبل السلطات الإشرافية العربية في مجال تقوية الأنظمة التشريعية والرقابية.

على صعيد تطوير **القطاع المالي غير المصرفي**، نظم الصندوق في شهر مايو 2016 في أبو ظبي، بالتعاون مع كل من معهد الاستقرار المالي (FSI) التابع لبنك التسويات الدولية والهيئة الدولية لمراقبي التأمين (IAIS)، **الندوة الإقليمية الرابعة عشر لمراقبي التأمين بعنوان "الملاءة المالية والمخاطر"**. شارك في الندوة عدد من مسؤولي معهد الاستقرار المالي، والهيئة الدولية لمراقبي التأمين، إلى جانب عدد كبير من ممثلي السلطات الإشرافية المعنية بقطاع التأمين في الدول العربية. ناقشت الندوة موضوعات هامة مثل تعزيز الوعي بالمخاطر التي تواجه صناعة التأمين، والأدوات والأساليب الإشرافية لتقييم هذه المخاطر، إلى جانب التعرف على جوانب تعزيز الحوكمة والرقابة الداخلية في شركات التأمين.

فيما يتعلق **بأنظمة البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في الدول العربية**، شارك الصندوق خلال شهر فبراير 2016 في تنظيم **ورشة عمل حول "تطبيق المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال"**، بالتعاون مع اللجنة الدولية لأنظمة المدفوعات والبنية التحتية، التابعة لبنك التسويات الدولية، بحضور كبار المسؤولين والخبراء من المؤسسات المالية والهيئات الدولية، والمصارف المركزية، وهيئات أسواق المال والبورصات، ومراكز إيداع الأوراق المالية في الدول العربية.

بشأن **تطوير أسواق الدين المحلية**، شارك الصندوق مع صندوق النقد والبنك الدوليين في البعثة المشتركة لتطوير أسواق السندات في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، خلال شهر نوفمبر 2016. كما شارك الصندوق في **مؤتمر "أسواق الصكوك- التحديات والفرص"**، بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، خلال شهر ديسمبر 2016.

واصل الصندوق، خلال عام 2016، جهوده الرامية لتعزيز دور أسواق المال العربية وتوفير المعلومات حول هذه الأسواق. في هذا الإطار، استمر الصندوق في نشر البيانات المتعلقة بالأسواق المالية العربية بموقعه على شبكة الإنترنت، التي تتضمن المؤشر المركب للصندوق، الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة، وأداء مؤشرات الصندوق لكل دولة على حدة، إضافة لبيانات عن أحجام وقيم التداول، وبيانات عن حجم الأسواق المالية العربية.

كما واصل الصندوق إصدار النشرات الفصلية حول الأسواق المالية العربية، ليصل عددها إلى ست وثمانون عدداً منذ البدء في إصدارها. تتناول النشرات الفصلية أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط الأسواق المالية العربية، وأهم التطورات

التشريعية والتنظيمية إلى جانب تحليل أداء أسواق الأوراق المالية ونشاطها.

▪ تطوير القدرات الإحصائية في الدول العربية

يعتبر الصندوق جودة الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية ركيزة أساسية في إطار مساعدة صانعي القرار في وضع السياسات من أجل تحقيق التنمية المُستدامة. وإدراكاً من الصندوق لأهمية توفير البيانات الإحصائية ذات الشمولية والمصداقية في المجالات الاقتصادية والمالية للدول العربية، قام بتحديث قواعد البيانات الإحصائية وتطوير النشرات والتقارير الاقتصادية التي يُعدها كل عام، كما حرص على نشرها على الموقع الإلكتروني للصندوق في الأوقات المحددة لذلك.

في إطار مبادرة الإحصاءات العربية **"عربستات"** التي أُطْلِقَت عام 2013، ويتولى الصندوق أمانتها الفنية، يسعى الصندوق إلى توفير فرص التدريب لرفع كفاءة وتطوير قدرات الكوادر العربية العاملة في مجال الإحصاء، على إنتاج إحصاءات اقتصادية ومالية واجتماعية منتظمة حسب المنهجيات المتعارف عليها دولياً، ومساعدة الدول الأعضاء في مجال تطبيق أحدث الأدلة والمنهجيات الإحصائية الدولية، من خلال تقديم الدعم الفني اللازم لتمكين الدول العربية من توحيد الأدلة والمنهجيات المستعملة في إعداد الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية.

تم في هذا السياق إيفاد بعثتين مشتركتين إلى المركز الوطني للإحصاء في موريتانيا، بغرض إعداد ونشر الحسابات القومية السنوية لعام 2015.

كذلك يتضمن برنامج عمل المبادرة تطوير قواعد البيانات العربية، من خلال مساعدة الدول الأعضاء على إرساء البنية المناسبة لإعداد البيانات ونشرها، والتشجيع على استخدامها في رسم السياسات الاقتصادية. كما يشمل البرنامج تعزيز إقامة شراكات مع المؤسسات الإحصائية الإقليمية والدولية لتطوير وتحسين فعالية وكفاءة الأنظمة الإحصائية في الدول العربية.

عقدت اللجنة الفنية لمُبادرة **"عربستات"** اجتماعها السنوي الثالث خلال الفترة 2-3 نوفمبر 2016، حيث استعرض عدد من الدول الأعضاء في الاجتماع تجاربها والتحديات التي تواجهها في مجال العمل الإحصائي. كذلك استعرض المراقبون تجاربهم وخبراتهم في مجال العمل الإحصائي، وهم: صندوق النقد الدولي والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.

أعدت أمانة اللجنة الفنية استبيان عام 2016 حول آفاق تطوير مبادرة الإحصاءات العربية للوقوف على أهم احتياجات الدول العربية من الأدلة والمنهجيات الإحصائية. كما أعدت استراتيجيـــة تهدف إلى دعم وتطوير العمل الإحصائي في الدول العربية وتقديم العون والمساعدة الفنية في تطبيق أحدث الأدلة والمنهجيات، وبناء القدرات المؤسسية، وتأهيل الكوادر الإحصائية على أفضل الممارسات في مجال تجميع وتصنيف البيانات الإحصائية.

▪ إدارة الحساب الموحّد للمنظمات العربية المتخصصة

يتولى الصندوق نيابة عن الدول العربية إدارة الحساب الموحد، الذي تم استحداثه بصندوق النقد العربي بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1056، الصادر في يوليو 1988، بغرض الصرف على الموازنات المعتمدة للمنظمات والهيئات والمراكز العربية المتخصصة، من خلال المساهمات المستلمة لصالحها بهذا الحساب من الدول العربية.

تأسست المنظمات العربية المتخصصة تحت مظلة جامعة الدول العربية، كأحد أهم ركائز العمل العربي المشترك، وتمثل الأذرع الفنيّة للجامعة وبيوت الخبرة العربية التي تقدّم المشورة والخبرة والنصيحة في القضايا والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، وتقوم بدور محوري لتحقيق طموحات الدول العربية في التعاون والتنسيق في جميع مجالات تخصصها. تشمل قائمة المنظمات والهيئات والمراكز العربية المعنية بالحساب الموحّد حالياً:

1. المنظمة العربية للتنمية الإدارية
2. منظمة العمل العربية
3. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
4. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية
6. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة
7. الهيئة العربية للطاقة الذرية
8. الهيئة العربية للطيران المدني

في هذا الإطار، يقوم الصندوق بتقديم تقرير ربع سنوي لكل منظمة يوضّح ما تم صرفه والرصيد

المتبقي، ومواقف الدول الأعضاء من تسديد مساهماتها في ميزانية المنظمة المعنية، إضافة إلى تقرير دوري ربع سنوي مُجمّع عن نشاط الحساب الموحّد.

يُبيّن المركز المالي للحساب الموحّد في31 ديسمبر 2016، أن رصيد صافي الموجودات بلغ 20.5 مليون دولار أمريكي، مقارنةً برصيد بلغ 24.1 مليون دولار أمريكي بنهاية سنة 2015.

يُذكر أن عوائد الاستثمارات المتحققة لدى الحساب الموحد تدخل في حساب احتياطي خاص لهذه المنظمات في الحساب الموحد. بلغ رصيد الاحتياطي الخاص نحو 10.1 مليون دولار أمريكي نهاية سنة 2016. أصبح بذلك يُغطي ما نسبته نحو 24 في المائة من جملة اعتمادات موازنات المنظمات للسنة المالية الأخيرة، مع اختلاف هذه النسبة من منظمةٍ لأخرى. تستهدف قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستمرار في تكوين هذا الاحتياطي واستخدامه بقرارات منه لأغراض طارئة.

- **تعزيز أطر التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية**

واصل الصندوق خلال عام 2016 جهوده الرامية إلى دعم روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى، ومع المنظمات الإقليمية والدولية، والمؤسسات المالية، ووكالات التنمية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما يخدم مصالح دوله الأعضاء، ويساعده على تحقيق أهدافه وتنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك.

في هذا السياق، واصل الصندوق توسيع وتعميق برامجه وأنشطته مع العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية، كما عزز مشاركته في الاجتماعات والتجمعات الإقليمية والدولية، إضافة إلى استضافته لعدد من الاجتماعات الدولية في إطار أنشطته ومجالات عمله. كما حرص الصندوق على تواجد المؤسسات المالية ذات العلاقة في اجتماعات المجالس واللجان التي يتولى أمانتها، بغرض تعزيز فرص تبادل التجارب والخبرات مع هذه المؤسسات.

على صعيد التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية، استمر الصندوق بالعمل على إعداد وإصدار التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي يعد المرجع الأساسي كونه يغطي التطورات الاقتصادية في الدول العربية كمجموعة، ويمثل نموذجاً للتعاون البناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. في ذات السياق، شارك الصندوق في اجتماعات مجموعة التنسيق للمؤسسات المالية والصناديق العربية، التي تضم عدد من الصناديق القطرية والإقليمية والعربية.

من جانب آخر، استمر الصندوق خلال عام 2016 في تفعيل العمل بمذكرات التفاهم الموقعة مع المؤسسات الإقليمية والدولية خلال العامين الماضيين، وتبني برامج مشتركة انعكست في تنظيم أنشطة وفعاليات مشتركة، والتعاون في مجال تقديم المشورة الفنية والتدريب وبناء القدرات. شملت هذه البرامج إضافة إلى البرامج القائمة مع صندوق النقد والبنك الدوليين، برامج وأنشطة مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، ووكالة التنمية اليابانية (جايكا)، ووكالة التنمية الألمانية، والتحالف العالمي للشمول المالي، إضافة إلى عدد من البنوك المركزية العالمية. في هذا السياق، وتماشياً مع مساعي الصندوق لتطوير نشاطه في مجال التمويل الإسلامي، وقّع الصندوق خلال عام 2016 مذكرة تفاهم مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، لفترة مدتها ثلاث سنوات، لبناء وتنفيذ إطار للتعاون بينهما بهدف تنفيذ مجموعة من البرامج والمبادرات الرامية لتطوير قطاع التمويل الإسلامي في المنطقة العربية.

كذلك عمل الصندوق على دعوة المؤسسات المالية الدولية، للمشاركة في اجتماعات مجلس وزراء المالية العرب ومجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، واللجان وفرق العمل المنبثقة عنهما، وتقديم أوراق عمل، في إطار الموضوعات والقضايا المطروحة خلال الاجتماعات، بما يعزز من فرص الاستفادة من التجارب الدولية في هذا الشأن. شمل ذلك كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الإسلامي للتنمية، والوكالة الألمانية للتنمية، وبنك التسويات الدولية.

في إطار مساعي الصندوق لتعزيز التعاون مع الأطر الفاعلة في وضع المبادئ الدولية، استضاف الصندوق عدد من اجتماعات اللجان الدولية، حيث استضاف في شهر يناير 2016، الاجتماع الدوري للمجموعة التشاورية للجنة بازل، في مقره بأبوظبي. شارك في الاجتماع عدد من كبار المسؤولين من

إدارات الرقابة المصرفية في عدد من المصارف المركزية العالمية، إلى جانب ممثلي لجان الرقابة المصرفية للمجموعات الإقليمية. ناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات الهامة في إطار عمل برنامج لجنة بازل لعام 2016.

كما استضاف الصندوق خلال شهر مارس 2016 اجتماع اللجنة الدولية للمعلومات الائتمانية التي يترأسها البنك الدولي ويشارك فيها عدد من المصارف المركزية العالمية، والمؤسسات المعنية بنظم المعلومات الائتمانية.

على صعيد آخر، حرص الصندوق خلال عام 2016، على التواجد في الاجتماعات الدولية ذات العلاقة، حيث شارك في الاجتماعات نصف السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، التي عقدت خلال شهري أبريل وأكتوبر 2016 في واشنطن، بما في ذلك المشاركة في اجتماعات لجنة التنمية، واجتماعات مجموعة الأربع والعشرين (G24). في ذات السياق، شارك الصندوق في عدد من ورش العمل واللقاءات التي نُظِمَت في إطار هذه الاجتماعات. كذلك شارك الصندوق في الاجتماعات السنوية لبنك التسويات الدولية، التي عقدت بمقر البنك في مدينة بازل، خلال شهر يونيو 2016.

كما استجاب الصندوق للمبادرة التي أطلقتها مجموعة العشرين (G20)، لتعزيز التنسيق والتعاون بين صندوق النقد الدولي، والترتيبات المالية الإقليمية، حيث شارك الصندوق في اجتماع صندوق النقد الدولي مع المؤسسات المالية الإقليمية المعنية بتقديم الدعم لمواجهة الاختلالات في موازين المدفوعات، والمالية العامة، حيث تم خلال الاجتماع مناقشة آليات تفعيل التنسيق وتبادل المعلومات بين الجانبين.

في ذات السياق، شارك الصندوق في المؤتمر الدولي التاسع عشر لممثلي هيئات الرقـــابة المصرفية، الذي نظمته لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال شهر ديسمبر 2016، في مدينة سانتياجو بدولة تشيلي، بالتعاون مع الهيئة العليا للإشراف والرقابة المصرفية والمالية. تم ترتيب لقاءات متبادلة ما بين اللجان الإقليمية للرقابة المصرفية، وبين رئاسة لجنة بازل للرقابة المصرفية لمناقشة التطورات ذات الصلة والقضايا والأولويات محور اهتمام اللجان الإقليمية للرقابة المصرفية.

تطرقت المناقشات إلى عدد من الموضوعات ذات الأهمية على صعيد الرقابة المصرفية من بينها: المنهج المعياري لمخاطر الائتمان، وموائمة الممارسات الرقابية مع الواقع الرقابي الجديد، والإصلاحات الرقابية في الدول المتقدمة والنامية والأسواق الناشئة والاقتصادات الصغيرة، ومخصصات القروض المتعثرة المتوقعة، والسياسات الاحترازية الكلية، والاستقرار المالي، والقضايا المرتبطة بالتكنولوجيا المالية والجرائم الإليكترونية.

أخيراً شارك الصندوق في عدد من المؤتمرات وورش العمل خلال العام، شملت "القمة العالمية الحكومية"، التي عقدت في دبي خلال شهر فبراير 2016، حيث قدم الصندوق عرضاً حول تطوير صناديق التقاعد والمعاشات في الدول العربية. كذلك شارك الصندوق في "المؤتمر السنوي الثالث لأمن المعلومات"، حيث تم مناقشة موضوع "الحماية الإلكترونية: أهمية التعاون والاستباقية"، الذي نظمه مصرف قطر المركزي في شهر نوفمبر 2016، بدولة قطر. كما شارك الصندوق في "مؤتمر أسواق الصكوك- التحديات والفرص"، الذي عقد بمدينة الرياض خلال شهر ديسمبر 2016.

نشاط الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات

انسجاماً مع الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2015-2020، التي تتضمن أهدافها الرئيسية تنمية وتعزيز بناء القدرات والتدريب في القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والإحصائية للدول العربية، وضع معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق في مقدمة أولوياته خلال عام 2016، مواصلة العمل على الارتقاء بأنشطة التدريب وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية المُقَدَمة، وتوسيع قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية سواء تلك التي يعقدها بمقره في أبو ظبي، أو التي يعقدها في الدول الأعضاء، إلى جانب إرساء القواعد الأساسية من أجل البدء في تطبيق برامج التدريب عن بعد، مع دراسة إمكانية إنشاء برنامج الأساتذة الزائرين وبرامج الاقتصاديين المبتدئين.

ركزت خطة المعهد لعام 2016 على التوسع في عدد الأنشطة والجهات المشاركة مع المعهد في تنفيذها، واستحداث برامج تدريبية جديدة، ورفع كفاءة وفعالية الإنفاق ونسبة مشاركة الجهات الخارجية بمخصصات البرامج وتنويع مصادر التمويل، وتقوية مسارات العمل الأساسية وفي مقدمتها تحديث إجراءات نشاط التدريب وتوفير نظم معلوماتية ملائمة للتسجيل عن بعد، وتعزيز القدرات الذاتية

وتنميتها لتلبية احتياجات التدريب وتطوير هذا النشاط مستقبلاً.

عملا على إثراء التنوّع في العمل وبهدف توسيع وصول خدمات المعهد إلى جميع أنحاء العالم العربي، عزّز المعهد شراكته مع المؤسسات الإقليمية والدولية، التي يتمّ التعاون معها في أنشطة التدريب خلال عام 2016، إلى جانب خبراء صندوق النقد العربي، حيث تمت الزيادة المستمرة في عدد الدورات المشتركة.

في ضوء ما سبق، شهد عام 2016 زيادة في عدد الدورات لتصل إلى 28 دورة مقارنة مع 23 دورة للسنة السابقة، تناولت موضوعات جديدة إضافة للموضوعات القائمة، وذلك استجابة لتطلعات الدول الأعضاء وتلبية احتياجاتهم وتعظيم استفادة كوادرها من الدورات التي يتم وضعها ومراجعتها لمواكبة التطلعات والتطورات بالمنطقة، (شكل رقم 3).

شكل رقم (3): تطور عدد أنشطة معهد السياسات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2016)

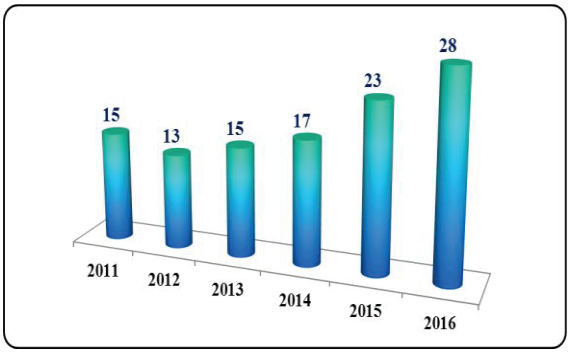

تضمنت الدورات التي تم تنفيذها خلال عام 2016 تسعة دورات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي (IMF)، ودورتين مع منظمة التجارة العالمية (WTO)، ودورتين مع البنك المركزي الألماني (Bundesbank)، ودورة مع بنك إنجلترا المركزي (BoE)، ودورتين مع بنك التسويات الدولية (BIS)، ودورتين مع البنك الإسلامي للتنمية، وثلاث دورات مع البنك الدولي، ودورة مع وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا)، ودورة مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-FATF)، إضافة إلى خمس دورات أعدها وقدمها خبراء صندوق النقد العربي في كل من الدائرة الاقتصادية ودائرة الاستثمارات في الصندوق.

لم يقتصر الجهد لتلبية احتياجات الدول العربية على التوسع في مجالات وعدد برامج التدريب، بل أيضاً شمل الاهتمام بنوعية وجودة الدورات، حيث تلقى المعهد إجابات استبيان عن انطباع المشاركين وآرائهم حول الدورات والبرامج التدريبية بالمعهد، كانت في معظمها إيجابية، خاصة فيما يتعلق بمدى فاعلية التدريب، ومدى تطبيق نظم المعلومات، والمهارات المكتسبة.

كما تضمنت إجابات المشاركين عدة مقترحات حول تصميم البرامج التدريبية الإضافية لتتماشى مع حاجيات وتطلعات الدول الأعضاء. بخصوص، تقوية مسارات العمل الأساسية التي يجب التميز بها، حرص المعهد على تضمين خطته لسنة 2016 توفير متطلبات تحديث تجهيزاته الحاسوبية من جهة وتحديث سياساته وإجراءات عمله من جهة أخرى. كذلك تطوير نظام التسجيل واختيار المرشحين إلكترونياً لتسهيل مهمة التقدم للدورة.

فيما يخص عدد المشاركين من الدول العربية، فقد شارك 748 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية في البرامج التدريبية لعام 2016 مقارنة بـ605 مشاركاً خلال العام الماضي، وبزيادة بنحو 24 في المائة، مقارنة بعام 2015، الشكل رقم (4)، والملحق رقم (3)، الخاص بعدد المستفيدين من الدورات، وحلقات العمل، والندوات خلال الفترة (1988 - 2016).

شكل رقم (4) : تطور أعداد المشاركين بأنشطة معهد السياسات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2016)

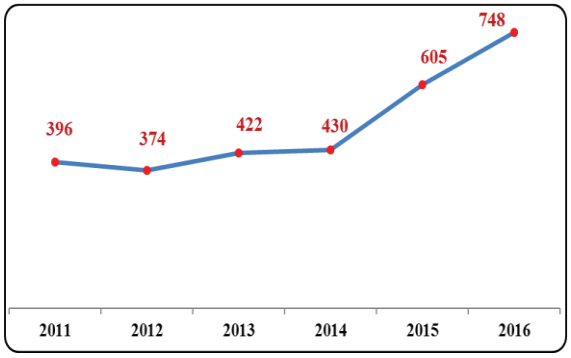

فيما يتعلق بالمحافظة على قدرات التطوير والتدريب، من خلال تعزيز الموارد البشرية المؤهلة لتنفيذ الأنشطة وتطويرها، استمرت الجهود لاستقطاب الكوادر المؤهلة للانضمام لفريق العمل بالمعهد، بحيث يتم انتقائها وفق المعايير والمواصفات، التي تكفل الارتقاء بالعملية التدريبية ومخرجاتها، من خلال وجود كوادر تتمتع بخلفية متميزة أكاديمياً وعملياً.

في ضوء ما سبق، أنجز المعهد خلال عام 2016 برامجه المخططة للعام المذكور، حيث تضمنت قائمة نشاطات المعهد المنجزة تنفيذ 28 دورة تدريبية منها 22 دورة عقدت بمقر الصندوق بمدينة أبو ظبي-

دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى ستّ دورات نظمت في الدول الأعضاء. فيما يلي قائمة بالدورات التدريبية وورشات العمل التي انجزها المعهد بمقره بمدينة أبو ظبي خلال عام 2016، والموضوعات التي تناولتها هذه الدورات، والجهات التي تعاون المعهد معها في إنجازها، وملخص للأهداف المرجوة من تنظيمها:

1. دورة تدريبية حول **"إدارة المخاطر التشغيلية"**، بمشاركة البنك المركزي الألماني، خلال الفترة 5- 7 يناير 2016، هدفت إلى اطلاع المشاركين على آخر المستجدات فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية من حيث تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وكذلك على أفضل الممارسات بهذا الخصوص.

2. دورة تدريبية حول **"التأمين الإسلامي (التكافل)"**، بالتعاون مع البنك الدولي، خلال الفترة 11- 14 يناير 2016، هدفت إلى إلقاء الضوء على مبادئ التأمين الإسلامي (التكافل)، وكذلك على الأهمية التي أصبح يحظى بها هذا القطاع في ضوء التطور السريع الذي تشهده الصناعة المالية.

3. دورة تدريبية حول **"تحليل الأسواق المالية"**، بمشاركة مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، خلال الفترة 31 يناير-11 فبراير 2016، هدفت إلى تعريف المشاركين بأساسيات التحليل المالي الذي يمثل جزءاً من أدوات صانعي السياسات.

4. دورة تدريبية حول **"تحليل أداء التجارة الخارجية وقياس القدرة التنافسية في الدول العربية"**، أعدها وقدمها الفنيين بالدائرة الاقتصادية والفنية بصندوق النقد العربي، خلال الفترة 16 – 18 فبراير 2016، هدفت إلى تعريف المشاركين بأهم المؤشرات المستخدمة في تحليل أداء التجارة الخارجية، كمؤشر قياس لأداء التجارة الخارجية السلعية وتنوع الصادرات والميزة النسبية للصادرات السلعية.

5. دورة تدريبية حول **"الاقتصادات العربية: الآفاق والمستجدات"**، بالتعاون بين الفنيين بمعهد السياسات الاقتصادية، والفنيين بالدائرة الاقتصادية والفنية بصندوق النقد العربي، خلال الفترة 23 – 25 فبراير 2016، هدفت إلى تعزيز تبادل الخبرات والمعرفة بين المعنيين والمشرفين على أعمال نمذجة الاقتصاد الكلي والتنبؤ الاقتصادي في المؤسسات العربية ذات الصلة.

6. دورة تدريبية تناولت موضوع **"الرقابة المستندة إلى المخاطر"**، بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية، خلال الفترة 15- 17 مارس 2016، هدفت إلى إثراء معرفة المشاركين في موضوع الرقابة بالتركيز على المخاطر.

7. ورشة عمل حول **"غسل الأموال"**، بالاشتراك مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA-FATF، خلال الفترة 20 – 22 مارس 2016، حيث هدفت الورشة إلى إعداد دول المجموعة للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل وفقاً لمنهجية التقييم (2013)، والتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح (2012) ، ذلك من خلال إطلاع المشاركين على متطلبات وأدوات عمليات التقييم المتبادل.

8. دورة تدريبية حول **"تطوير الصكوك"**، بالتعاون مع البنك الدولي، خلال الفترة 10- 14 أبريل 2016. هدفت الدورة إلى إطلاع المشاركين على أحد أهم أدوات التمويل الإسلامي طويل الأجل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية (الصكوك).

9. ورشة عمل حول **"التجارة والتنمية للدول العربية"**، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، خلال الفترة 19-21 أبريل 2016، حيث هدفت الورشة إلى تعميق فهم المشاركين بقضايا التنمية في ضوء ما تضمنتها جولة الدوحة للتنمية خاصة الترابط بين التجارة والتنمية.

10. دورة تدريبية حول **"تطبيق السياسة النقدية"**، بالاشتراك مع البنك المركزي الألماني، خلال الفترة 25 - 27 أبريل 2016، هدفت إلى تعميق فهم المشاركين بدور ووظائف أدوات السياسة النقدية.

11. دورة تدريبية **حول "إحصاءات مالية الحكومة"**، بالاشتراك مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، خلال الفترة 15 – 26 مايو 2016، هدفت إلى اطلاع المشاركين على إطار مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة كما ورد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 الصادر عن

صندوق النقد الدولي (تحديث دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001)، والجوانب العملية لإعداد البيانات.

12. دورة تدريبية **حول "برنامج إدارة الاحتياطيات الأجنبية"** بالتعاون مع الفنيين بدائرة الاستثمارات بصندوق النقد العربي، خلال الفترة 30 مايو – 2 يونيو 2016. هدفت الدورة إلى إطلاع المشاركين (الفنيين في المستوى المتوسط) على النواحي العملية في إدارة الاحتياطيات الأجنبية التي تتضمن أسس إدارة الاستثمارات من حيث تحديد استراتيجية الاستثمار وتوزيع وتنويع الأصول الاستثمارية بهدف تحقيق أعلى معدل للعائد المُرجَّح بالمخاطر.

13. دورة تدريبية **حول "دور ووظائف البنوك المركزية"**، أعدها وقدمها الفنيون بدوائر الصندوق المختلفة خلال الفترة 14 – 18 أغسطس 2016، لاطلاع موظفي البنك المركزي اليمني على آخر المستجدات بشأن تطور دور ووظائف البنوك المركزية حسب المتبع في البنوك المركزية العالمية، بما تضمن دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين، من خلال دعم الوصول للخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي وغيرها من المهام التي أضيفت للدور الرئيسي للبنوك المركزية المتمثل في رسم وتنفيذ السياسة النقدية وتحقيق المستوى المستهدف من التضخم.

14. دورة تدريبية حول **"إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية"**، بمشاركة معهد البحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، خلال الفترة 25 – 29 سبتمبر 2016، لاطلاع المشاركين بالدورة على الأسس السليمة لإدارة المخاطر لدى المصارف الإسلامية من حيث تحديد المخاطر، وقياسها، ومراقبتها، ومن ثم ضبطها، للحفاظ على سلامة ومتانة المصارف.

15. ورشة عمل حول **"المشتريات الحكومية"**، نظمها الصندوق بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، خلال الفترة 3- 6 أكتوبر2016، لاستعراض ومناقشة الأسس والمفاهيم والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية المشتريات الحكومية.

16. دورة تدريبية **حول "الإحصاءات النقدية والمالية"**، بالاشتراك مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، خلال الفترة 9-20 أكتوبر 2016، استهدفت تعزيز قدرات الكوادر العربية في مجال تجميع البيانات النقدية والمالية حسب أفضل الممارسات الدولية.

17. دورة تدريبية حول **"بازل III والموجودات المرجحة بالمخاطر"**، بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية، خلال الفترة 1- 3 نوفمبر 2016، تناولت المنهجيات الجديدة، في احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر من قبل السلطات الرقابية.

18. دورة تدريبية حول **"أساليب التنبؤ الاقتصادي"**، تم إعدادها وتقديمها من جانب الفنيين بالدائرة الاقتصادية والفنية بصندوق النقد العربي، خلال الفترة 7- 9 نوفمبر 2016، هدفت إلى تعميق قدرات المشاركين في مجال استخدام منهجيات التنبؤات الاقتصادية المتبعة، وكيفية إعداد التنبؤات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية، باستخدام النماذج السببية وغير السببية.

19. دورة تدريبية حول **"الرقابة والإشراف على البنوك الإسلامية"**، بالتعاون مع البنك الدولي، خلال الفترة 20 – 23 نوفمبر 2016، تناولت آخر المستجدات المتعلقة بالرقابة على المصارف الإسلامية خاصة فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال وإدارة المخاطر والحوكمة.

20. دورة تدريبية حول **"سياسات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة"** بالاشتراك مع وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا)، خلال الفترة 27- 30 نوفمبر 2016، تناولت كيفية تفعيل تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال مجموعة من المبادرات والأدوات والإجراءات المالية تسهم في تسهيل حصولها على التمويل بشروط وإجراءات تحفيزية، ومن خلال تطوير وبناء القدرات البشرية والتقنية لديها.

21. دورة تدريبية حول **"مؤشرات السلامة المالية"** بالاشتراك مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، خلال الفترة 5– 16 ديسمبر 2016، تناولت مفاهيم وتعاريف ومصادر وأساليب تجميع مؤشرات السلامة المالية، التي تساهم في دعم تحليل سلامة الاقتصاد الكلي في ضوء "دليل إعداد مؤشرات السلامة المالية" الصادر عن صندوق النقد الدولي.

22. دورة تدريبية حول **"السياسات الاحترازية الكلية والجزئية"**، بالتعاون مع بنك إنجلترا المركزي،

خلال الفترة 18- 22 ديسمبر 2016، تناولت آخر المستجدات المتعلقة بالأساليب الرقابية على البنوك المعمول بها عالمياً، في مقدمتها التحول من الرقابة التقليدية إلى أساليب الرقابة بالأهداف والرقابة الاحترازية، التي تهدف بصورة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي.

بالنسبة للدورات التدريبية وورشات العمل التي انجزها المعهد بالدول الأعضاء خلال عام 2016، والموضوعات التي تناولتها هذه الدورات، والجهات التي تعاون المعهد معها، وأهداف المعهد من تنظيمها، فقد تمثلت فيما يلي:

1. دورة تدريبية في **دولة قطر**، حول **"إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية"**، بالاشتراك مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، خلال الفترة 28 فبراير- 10 مارس 2016، لمناقشة قضايا سياسة المالية العامة وانعكاساتها على إدارة الاقتصاد الكلي.

2. دورة تدريبية في **المملكة الأردنية الهاشمية**، حول **"السياسة الاقتصادية الرامية إلى الاستقرار"** خلال الفترة 1- 12 مايو 2016، بالاشتراك مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، تناولت السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الاحترازية الجزئية الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي.

3. دورة تدريبية عُقِدت في **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، حول **"إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي"**، بمشاركة مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، خلال الفترة 28 أغسطس- 8 سبتمبر 2016، ركزت على كيفية تداخل قضايا القطاع المالي مع إدارة الاقتصاد الكلي.

4. دورة تدريبية في **مملكة البحرين** حول **"إحصاءات دين القطاع العام"**، بالاشتراك مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، خلال الفترة 18– 22 سبتمبر 2016، تناولت الإطار العام لإحصاءات دين القطاع العام، وفقاً لما تضمنه "دليل إحصاءات دين القطاع العام"، الصادر عن صندوق النقد الدولي.

5. دورة تدريبية في **جمهورية السودان** حول **"إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية"** بالاشتراك مع معهد البحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، خلال الفترة 23- 27 أكتوبر 2016، تناولت أهم القضايا والتحديات التي تواجه إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية.

6. دورة تدريبية في **المملكة المغربية**، حول **"تشخيص مواطن التعرض للقطاع الخارجي والسياسات ذات الصلة"**، بالاشتراك مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، خلال الفترة 5– 16 ديسمبر 2016، تناولت تقييماً لمجموعة متنوعة من السياسات المتعلقة بالدين الخارجي وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي وتحرير الحساب الرأسمالي وإدارة المعونة الأجنبية.

نشاط الصندوق في مجال الاستثمار

يعتبر النشاط الاستثماري أحد الأنشطة الرئيسية في الصندوق بحكم الأهداف والمهام التي حددتها الاتفاقية والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين الذي وضع الإطار العام لسياسات النشاط الاستثماري. كما حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لتلك السياسات والضوابط والمعايير الرئيسية لتنفيذها وإدارة الاستثمارات المختلفة ومخاطرها، حيث يتَّبِع الصندوق سياسة استثمارية محافظة ومتوازنة تعتمد على مبدأ توزيع المخاطر الاستثمارية المختلفة وتنسجم مع طبيعته كمؤسسة مالية وتنموية إقليمية.

ترتكز السياسات الاستثمارية المعتمدة على أربعة معايير رئيسية هي: حماية قيمة الأموال المستثمرة كأولوية وتوفير السيولة وحرية التحويل، ثم تحقيق أقصى عائد متاح على أساس أفق زمني سنوي مع المحافظة على حدود مخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول الذي يحقق حماية قيمة الاستثمارات على المستوى الكلي.

يتضمن النشاط استثمار الموارد المالية الذاتية لدى الصندوق، المكونة من رأس المال والاحتياطيات وتوظيفها بأنشطة تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق، منها الاستثمار بالسندات العربية ضمن الحدود المقررة، بغرض تنمية وتطوير أسواق السندات العربية وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة إضافة إلى تحقيق دخل يساهم في تغطية نفقات الصندوق الإدارية وتعزيز احتياطياته وموارده الذاتية. يشمل النشاط أيضاً توفير السيولة اللازمة للنشاط الإقراضي، والتعاون مع الدول العربية

الأعضاء والمؤسسات المالية العربية بما يتضمن قبول الودائع من هذه الأطراف واستثمارها وفقاً لسياسات الاستثمار المعتمدة، إضافة إلى توفير خدمة إدارة محافظ استثمارية بالودائع والسندات والأوراق المالية لصالح أطراف أخرى ضمن الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية.

تعرضت الأسواق المالية العالمية لموجات من التقلبات في عام 2016، على خلفية عدم وضوح الرؤية بشأن توجهات الاقتصاد العالمي، وتنامي المخاوف بشأن بطء نمو الاقتصاد الصيني، والتداعيات السلبية لنتائج الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى استمرار نسب الأداء السلبية لعدد من السندات الحكومية ذات التقييم الائتماني العالي نسبياً.

في ظلّ هذه الظروف، استمر الصندوق في إتباع نهجه المحافظ بإعطاء أهمية قصوى لعنصر الأمان لاستثماراته، كما حرص في ظل المناخ الاقتصادي والاستثماري السائد خلال عام 2016 على تحقيق أقصى قدر متاح من الأمان عن طريق الاستثمار في أدوات استثمارية ذات تصنيف ائتماني عالٍ، إضافة إلى التعامل مع مؤسسات مالية ومصرفية عالمية وإقليمية تتمتع بتصنيف ائتماني عالٍ، مع مواصلة المتابعة والمراقبة لأوضاع هذه المؤسسات. يقوم الصندوق بإدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية بشكل نشط مع التركيز على المخاطر الرئيسية للاستثمارات، منها: مخاطر تركز الاستثمارات، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة، ومخاطر العملات، ومخاطر الائتمان.

تتكون المحفظة الاستثمارية لصندوق النقد العربي من محفظة استثمار الموارد الذاتية للصندوق ومحفظة استثمار موارد الودائع المقبولة من الدول الأعضاء، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الاستثمارات ما يعادل 2.86 مليار د.ع.ح.، أي ما يعادل حوالي 11.54 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2016.

إضافة لذلك، تتضمن المحفظة الاستثمارية الموحدة، ما يخص برنامج تمويل التجارة العربية البينية، بقيمة 100 مليون د.ع.ح.، تعادل حوالي 404 مليون دولار أمريكي، ليصل بذلك إجمالي قيمة محفظة الاستثمار الموحدة حوالي 2.96 مليار د.ع.ح.، تعادل نحو 11.9 مليار دولار أمريكي .

تتكون استثمارات محفظة الصندوق الاستثمارية بشكل رئيسي من استثمارات في الودائع المصرفية واستثمارات في السندات والأوراق المالية، واستثمارات محدودة في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة والصناديق العقارية .

فيما يتعلق بتوزيع نسب مكونات المحفظة الاستثمارية كما في نهاية عام 2016، فقد بلغت نسبة الودائع المصرفية 28 في المائة. كما بلغت نسبة الاستثمارات في السندات والأوراق المالية 69 في المائة، في حين بلغت الاستثمارات في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة والصناديق العقارية 3 في المائة.

تنظم سياسة الاستثمار المعتمدة، الاستثمار بالأدوات الاستثمارية المختلفة، منها الودائع مع المصارف التجارية العربية والأجنبية التي تقع ضمن قائمة المصارف المعتمدة لأغراض الإيداع، وتضمّ حالياً نحو 114 مصرفاً ومؤسسة مالية عربية وأجنبية. يتمّ إعداد القائمة وفقاً للقواعد المعمول بها في اختيار المصارف وحدود التعامل معها، ويتمّ اعتمادها سنوياً من قبل مجلس المديرين التنفيذيين، وتخضع للمراقبة المستمرة من خلال متابعة أوضاعها المالية وتقييماتها الائتمانية.

فيما يخص أدوات الاستثمار في السندات والأوراق المالية، يحافظ الصندوق على أدوات ذات جودة عالية من حيث السيولة والتقييم الائتماني، ويحرص على تنوع المُصْدِرين وانتشارهم الجغرافي الواسع، حيث تمّ استثمار نسبة عالية من محفظة السندات بلغت 71 في المائة في إصدارات السندات والأوراق المالية الحكومية وشبه الحكومية بمتوسط تقييم ائتماني للسندات بمستوى درجة AA لهذه المحافظ، وحوالي 95 في المائة من قيمة محافظ السندات بدرجة تقييم ائتماني عند الفئة A وأعلى. من جانب آخر، بهدف توزيع الاستثمارات جغرافياً للحد من المخاطر القطرية والاستجابة للمُتغيرات التي تطرأ في الأسواق المالية، يلتزم الصندوق عند توجيه استثماراته بتحقيق التوزيع الجغرافي الملائم لجميع المحافظ الاستثمارية الخاصة بالصندوق واستثمارات الودائع المقبولة ضمن حدود سياسة الاستثمار المعتمدة.

بالنسبة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بالدول العربية، فقد بلغ 717 مليون د.ع.ح.، تُعادل 2,891 مليون دولار أمريكي، بما يمثل حوالي 26 في المائة من إجمالي قيمة الأموال المستثمرة في نهاية عام 2016، ويتضمن ذلك ما قيمته 544 مليون د.ع.ح.، تُعادل 2,195 مليون دولار أمريكي،

مُستثمَرة بالودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية العربية، ومبلغ 173 مليون د.ع.ح.، تُعادل نحو 697 مليون دولار أمريكي، مُستثمَرة في السندات والأوراق المالية التي تُصْدِرها الدول الأعضاء والمصارف والشركات العربية.

بالنسبة للاستثمار بالعملات العربية، تسمح السياسة الاستثمارية، وفق شروط محددة، باستثمار جزء من الأموال المُتاحة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بعملات الدول العربية القابلة للتحويل، حيث بلغت استثمارات الصندوق بالعملات العربية بنهاية عام 2016 ما قيمته 158 مليون د.ع.ح.، تُعادل 636 مليون دولار أمريكي.

بلغت قيمة الاستثمارات في السندات والأوراق المالية العربية 173 مليون د.ع.ح.، تُعادل 697 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2016، تتضمن إصدارات حكومية بما مجموعه 113مليون د.ع.ح.، تُعادل 456 مليون دولار أمريكي، تمثل حوالي 65 في المائة من إجمالي الاستثمار في السندات العربية، أما الرصيد المُتبقّي البالغ 60 مليون د.ع.ح.، الذي يُعادل 242 مليون دولار أمريكي، بنسبة حوالي 35في المائة، فيُمثل استثمارات في سندات صادرة عن مصارف ومؤسسات عربية غير حكومية. فيما يخص التقييم الائتماني للسندات الحكومية العربية المتضمنة في المحفظة في نهاية عام 2016، فإن ما يُعادل 28 في المائة من قيمتها مستثمرة في سندات حكومية بدرجة تصنيف ائتماني بمستوى A وأعلى. أما النسبة المتبقية البالغة 72 في المائة، بقيمة 81 مليون د.ع.ح.، تعادل 326 مليون دولار أمريكي، يتم استثمارها في إصدارات حكومية عربية ذات تصنيف ائتماني أقل يتراوح ما بين الفئتين BBB وB.

استجابة للرغبة التي أعرب عنها مجلس محافظي الصندوق في اجتماعه السنوي لعام 2012، بتعزيز دعم الصندوق لسوق السندات الحكومية العربية، اتخذ مجلس المديرين التنفيذيين عدَّة قرارات تمّ بموجبها تنظيم وزيادة الاستثمار في السندات الحكومية العربية المصنفة تحت مستوى التقييم الائتماني A، حيث تم توسيع فئات التقييمات الائتمانية المقبولة للاستثمار بالسندات الحكومية العربية لتضم فئة التصنيف الائتماني B، كذلك تخصيص جزء من الموارد المالية الذاتية للصندوق للاستثمار في السندات الحكومية ذات التصنيف الائتماني ما بين درجة BBB وB بمبلغ 115 مليون د.ع.ح.، يعادل 464 مليون دولار أمريكي، وفقاً لقرار المجلس، الذي أتاح زيادة عدد الدول العربية التي يمكن الاستثمار في سنداتها الحكومية.

يعكس قرار مجلس المديرين التنفيذيين، حول الاستثمار في أسواق السندات الحكومية العربية، اهتمام الصندوق المتزايد في توسيع مشاركته ومساهمته في دعم وتطوير أسواق السندات العربية عن طريق زيادة المشاركة بالاستثمار في إصدارات سندات الدول الأعضاء ذات التصنيف الائتماني BBB وأقل، ويتسق مع جهود الصندوق المستمرة لتطوير وتنمية الأسواق المالية العربية، في مقدمتها أسواق السندات.

يأتي نشاط الصندوق المتعلق بقبول الودائع من الدول والمنظمات المالية العربية في إطار مواد اتفاقية تأسيس الصندوق، وقرارات مجلس المحافظين التي دعت الدول العربية لإيداع جزء من أموالها لدى الصندوق اختيارياً، وأرست الاتفاقية عدّة قواعد من ضمنها عدم جواز استخدام الصندوق للأموال المودعة لديه في تقديم القروض، وتخصّيص جزء من موارد الصندوق لدعم هذا النشاط. أصدر مجلس المديرين التنفيذيين العديد من القرارات التي تُنظم إدارة هذا النشاط من حيث قبول الودائع وإدارة استثمار الأموال المودعة، منها القرار الذي يتضمن اعتماد تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، بصورة اختيارية، كمرجعية لإدارة مخاطر وحدود هذا النشاط، كما خصّصت الموارد المالية اللازمة من احتياطياته لدعم النشاط وتعزيز ثقة المودعين. كذلك تمّ تحديد أدوات الاستثمار المسموح الاستثمار بها لهذا النشاط في الودائع المصرفية والسندات والأوراق المالية، إضافة إلى وضع أُسس محافظة في إدارة الموجودات والمطلوبات.

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق يتمتع بمقومات متميزة تساهم في تعزيز ثقة الدول المودعة، في مقدمتها السياسة الاستثمارية المحافظة التي ينتهجها، وتعطي وزناً أكبر لسلامة الاستثمارات، كما تتمتع الأموال المودعة لدى الصندوق بضمانة كبيرة بحكم ملاءته المالية، بجانب ممارساته في إدارة أنشطته الاستثمارية بصورة تتّسم بتقليل المخاطر.

في إطار تطبيقات مقررات بازل التي تبناها الصندوق بصورة اختيارية لإدارة مخاطر محفظة استثمار الودائع المقبولة من الدول الأعضاء، بلغ معدل كفاية رأس المال 37.31 في المائة في نهاية عام 2016، بالمقارنة مع الحد الأدنى لمتطلبات بازل III المحدد بنسبة 13 في المائة. كما بلغت نسبة

تغطية السيولة القصيرة الأجل لمدة 30 يوماً 375.78 في المائة، بالمقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 80 في المائة، والذي بدأ تنفيذه في مطلع العام 2017. كذلك سجل معدل صافي التمويل المستقر لمدة سنة 594.27 في المائة، مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 100 في المائة، كما سجل معدل الرافعة المالية 8.78 في المائة، بالمقارنة مع نسبة 3 في المائة للحد الأدنى المطلوب.

تعكس هذه المؤشرات متانة إدارة مخاطر هذا النشاط والاهتمام الذي يوليه الصندوق للأموال المودعة من دوله الأعضاء. ساهمت هذه الميزات مجتمعة في استمرار حجم الودائع المقبولة من الدول العربية الأعضاء عند مستوياتها العالية، حيث سجل النشاط نمواً ملحوظاً خلال السنوات الماضية. بلغ حجم الودائع المقبولة 2,372 مليون دينار عربي حسابي، تُعادل 9,565 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2016، تم تلقيها من 15 دولة ومؤسسة مالية عربية مودعة بالدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني.

جدير بالذكر، أن سياسة الصندوق في إدارة الاستثمارات ومخاطرها وتطبيقاتها المحافظة ساهمت بصورة فعالة في حماية الأموال المستثمرة، كما سجلت أداءً إيجابياً مستقراً على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات، على الرغم من استمرار تدني مستويات أسعار الفائدة على معظم العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة "الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني والين" حيث حققت المحفظة الاستثمارية، خلال عام 2016،عائداً على صافي الأموال المستثمرة فاق مؤشرات اللايبور لفترة ستة أشهر، ومؤشر السندات الحكومية لمجموعة سيتي المصرفية للقطاع 1-3 سنوات.

كما واصل الصندوق إدارة محافظ استثمارية بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وأموال صندوق تقاعد العاملين، إضافة إلى المتابعة والإشراف على الجزء المدار من أطراف خارجية لتلك المحافظ، وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة لإدارة كل منها.

شهد عام 2016 التنفيذ الفعلي للمراجعة الدورية لصندوق النقد الدولي لسلة وحدة حقوق السحب الخاصة المُثَبَّتْ قيمة الدينار العربي الحسابي (عملة الأساس للصندوق) مقابلها بثلاثة وحدات منها، حيث تمَّ تحديد وحدات العملات الخمس المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة (الدولار الأمريكي-اليورو-الجنيه الإسترليني- الين الياباني- الرينمبني الصيني) في يوم 30 سبتمبر 2016، على أن يكون نافذاً اعتباراً من الأول من أكتوبر 2016. يُبَيّن الجدول رقم (1) الأوزان الجديدة المُعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي مقارنة بأوزان السلة الفعلية في 29 سبتمبر 2016. قام الصندوق بالترتيبات الضرورية اللازمة بتعديل الأنظمة الداخلية لتتماشى مع مُتطلبات تعديل سلة العملات في محافظه الاستثمارية والأُخرى ذات العلاقة.

جدول رقم (1) : الأوزان الجديدة المُعْتَمَدة من قِبَل صندوق النقد الدولي، مقارنة بأوزان السلة الفعلية في 29 سبتمبر 2016

السلة مكونات	في كما الجديدة الأوزان: 2016 / 10 / 1	في كما الفعلية الأوزان: 2016 / 09 / 29
الأمريكي الدولار	% 41.73	% 47.20
اليورو	% 30.93	% 33.94
الرينمبني(RMB)	% 10.92	-
الياباني الين	% 08.33	% 08.53
الإسترليني الجنيه	% 08.09	% 10.33

نشاط برنامج تمويل التجارة العربية البينية

برنامج تمويل التجارة العربية هو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. يبلغ رأس المال المصرح به مليار دولار أمريكي موزع على 200 ألف سهم بقيمة أسمية 5 ألف دولار أمريكي للسهم الواحد، ويبلغ عدد المساهمين في رأس المال 53 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية. يهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. ترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

تساهم الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق نشاط البرنامج، ووصل عددها كما في نهاية العام 2016 إلى (217) وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وخمس دول أجنبية. بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشاؤه 13.69 مليار دولار أمريكي

لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 18.49 مليار دولار أمريكي، ووافق البرنامج على تمويل 13.26 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 12.75 مليار دولار أمريكي. يوضح الشكل رقم (5) التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي خلال الفترة الممتدة منذ العام 1990 وحتى نهاية العام 2016.

شكل رقم (5): : التطور المرحلي للنشاط التمويلي لبرنامج تمويل التجارة العربية البينية (1991 - 2016)

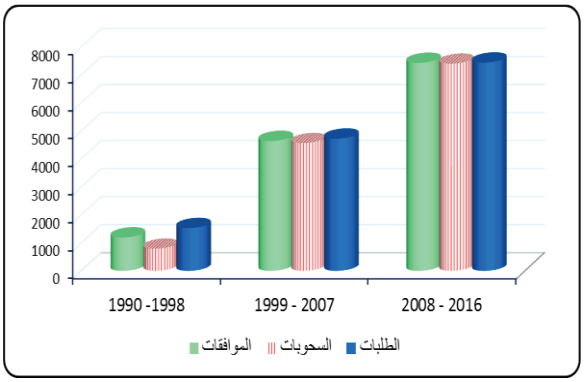

أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع (33) نقطة ارتباط موزعة في جميع الدول العربية تقريباً. وتتوفر معلومات عن جميع الأقطار العربية وتجارتها من خلال موقع البرنامج على العنوان www.atfp.org.ae.

حرصاً من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار نشاطه لترويج التجارة العربية البينية.

نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، ثمانية عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب للقطاعات التالية: قطاع النسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية، والمنتجات الزراعية ومستلزماتها، والصناعات المعدنية، والصناعات الدوائية ومستلزماتها، والصناعات البتروكيماوية، والأثاث، والبناء والتشييد.

أنشطة أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومكتبه الدائم. كذلك يتولى الأمانة الفنية للجان المنبثقة عن المجلس كاللجنة العربية للرقابة المصرفية، واللجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية، واللجنة العربية للمعلومات الائتمانية. كما يتولى الصندوق مهام الأمانة الفنية لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية وفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، وهما الفريقين اللذين تم إنشاؤهما بقرار من المجلس. وضمن هذا الإطار، واصل الصندوق خلال عام 2016 قيامه بمسؤولياته في إعداد الدراسات والأوراق والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس ومكتبه الدائم ولجانه الفنية وفرق العمل المنبثقة عنه.

في هذا الإطار، قام الصندوق خلال عام 2016 بتنظيم اجتماع الدورة الأربعين للمجلس، الذي عقد يوم 22 سبتمبر 2016 في المملكة المغربية. تضمن جدول الأعمال مناقشة التطورات الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية، وتوصيات الاجتماعين السادس والعشرين والسابع والعشرين للجنة العربية للرقابة المصرفية. كذلك ناقش المجلس خلال الاجتماع تقرير وتوصيات الاجتماعين الثاني عشر والثالث عشر للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، وتقرير وتوصيات الاجتماعين الأول والثاني للجنة العربية للمعلومات الائتمانية، إلى جانب تقرير حول أعمال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وتقرير حول أعمال فريق الاستقرار المالي. واستعرض المجلس تقرير المتابعة حول مشروع إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، الذي أعده الصندوق حول مرحلة تصميم النظام.

كما ناقش المجلس عدداً من الموضوعات وأوراق العمل والتقارير منها: "القواعد العامة لفتح الحساب المصرفي"، و"سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية"، و"المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية"، و"الإطار القانوني لحماية مستهلكي الخدمات المالية"، و"قياس مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية"، و"توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية"، و"آلية ومؤشرات الإنذار المبكر". كذلك شملت الموضوعات التي ناقشها

المجلس "دور المعلومات الائتمانية في تعزيز الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي في الدول العربية"، و"تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، إضافة إلى "إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية".

في إطار مسئولياته كأمانة فنية **للجنة العربية للرقابة المصرفية**، أستضاف الصندوق اجتماع المجموعة التشاورية للجنة بازل الذي انعقد في العاصمة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر يناير 2016. شارك في الاجتماع 33 عضواً من اللجنة التشاورية للجنة بازل للرقابة المصرفية، وممثلون عن صندوق النقد والبنك الدوليين ومعهد الاستقرار المالي، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، وسلطات الرقابة المصرفية في عدد من الدول والأقاليم الجغرافية. ناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات ذات الأولوية على صعيد الرقابة المصرفية وتنفيذ متطلبات بازل III، شملت الإطار المُعدل للمنهج المعياري لمخاطر الائتمان، وخطة العمل المستقبلية للجنة التشاورية خلال الفترة (2016-2018)، وقدم الصندوق خلال الاجتماع عرضاً حول أبرز المستجدات الرقابية في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وكذلك مدى استعداد الدول العربية لتطبيق متطلبات بازل III.

في ذات الإطار، نظم الصندوق الاجتماع السابع والعشرين للجنة العربية للرقابة المصرفية خلال شهر مايو 2016 في مدينة دبي، والاجتماع الثامن والعشرين للجنة خلال شهر ديسمبر 2016 في مدينة أبو ظبي. ناقشت اللجنة، في هذين الاجتماعين، عدة موضوعات وأوراق عمل اشتملت على "تطبيق تعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9"، و"سلامة وأمن المعلومات المصرفية ودور السلطات الرقابية"، و"تقوية الإشراف والرقابة على المصارف الإسلامية". كما ناقشت اللجنة موضوع "الإطار العام لفتح الحسابات المصرفية"، وموضوع "حوكمة المؤسسات المصرفية وسياسات التعاقب الوظيفي في القطاع المصرفي"، و"المعالجة الرقابية لمخاطر الديون السيادية"، و"المستجدات في إدارة المخاطر الائتمانية في إطار بازل III وتطبيقها في الدول العربية"، إضافة إلى موضوع "معايير الإبلاغ الموحدة - التبادل التلقائي للمعلومات المالية". كما ناقشت اللجنة موضوع "واجبات ومسؤوليات المدقق الخارجي"، وموضوع "العملات الظاهرية- تحديات السياسات والتشريعات"، وموضوع "تطبيق الرقم القانوني الدولي للشركات في النظام المصرفي" إلى جانب موضوع "قضايا الإسناد الخارجي في الخدمات المالية المصرفية ".

كذلك، تضمن جدول أعمال الاجتماعين مناقشة عدد من الأوراق حول أعمال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وفريق عمل الاستقرار المالي، إضافة إلى مناقشة التطورات التنظيمية والرقابية الأخيرة في الدول العربية. شارك في هذين الاجتماعين، ممثلين عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وصندوق النقد الدولي واتحاد المصارف العربية، بما يجسّد حرص اللجنة على تعزيز تواصلها مع الهيئات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية المعنية بقضايا الرقابة المصرفية.

كذلك نظّم الصندوق الاجتماعين الثالث والرابع **لفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية** خلال شهري مارس وأغسطس 2016 في أبو ظبي، شارك فيهما المدراء المعنيين بالاستقرار المالي في المصارف المركزية العربية. جرى في هذين الاجتماعين مناقشة عدد من الموضوعات شملت "إطار إدارة الأزمات"، و"التفاعل بين السياسة الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية"، و"تطوير مؤشرات الإنذار المبكر". كذلك ناقش الفريق سبل إطلاق مؤشرات محلية للاستقرار المالي في الدول العربية بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا الشأن.

نظم الصندوق خلال عام 2016 ثلاثة اجتماعات **لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، ذلك خلال شهر مارس في أبو ظبي، وشهر أكتوبر في المملكة المغربية، وشهر نوفمبر في المملكة الأردنية الهاشمية. شارك في الاجتماعات ممثلون عن التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بصفة مراقب، إلى جانب خبراء من مجموعة البنك الدولي، والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ).

ناقش الفريق خلال الاجتماعات العديد من الموضوعات والقضايا المتعلقة بتعزيز التثقيف والوعي المالي، وتطوير مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية. إضافة إلى ذلك، ناقش الفريق التحضير لأنشطة وفعاليات مبادرة الشمول المالي التي يتعاون فيها صندوق النقد العربي مع التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، التي تهدف إلى توفير الدعم الفني للدول العربية بما يساعد على تطوير القدرات والسياسات المتعلقة بالشمول المالي. كما شملت مناقشات فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المسوحات

الإحصائية الميدانية لرصد جوانب الطلب على الخدمات المالية في الدول العربية، والإطار القانوني النموذجي لحماية مستهلكي الخدمات المالية. كما تم مناقشة أنشطة وفعاليات اليوم العربي للشمول المالي، الذي تم اعتماده من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ليوافق يوم 27 أبريل من كل عام. كذلك تضمن الاجتماع استعراض لنتائج استبيان تداعيات استخدام التقنيات المالية الحديثة على القطاع المصرفي العربي، إلى جانب التباحث في القضايا المتعلقة بالشمول المالي والمرأة في الدول العربية.

في إطار مسئولياته كأمانة **للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية**، نظم الصندوق الاجتماعين الثاني عشر والثالث عشر للجنة في أبو ظبي خلال شهري فبراير وسبتمبر 2016. ناقشت اللجنة في الاجتماعين عدة موضوعات أهمها "قضايا نظم المدفوعات عبر الهواتف النقالة"، و"تقييم مخاطر السيولة وفقاً لمبادئ البنية التحتية المالية لأسواق المال، وتجارب اختبارات التحمل في هذا الشأن"، و"قضايا تطوير الإشراف والرقابة على نظم الدفع والتسوية"، إلى جانب "تطوير إجراءات العمل المتعلقة بخدمات غرف المقاصة الآلية". كذلك تم استعراض التطورات الحديثة في مجال نظم الدفع والتسوية والبنية التحتية المالية في الدول العربية، وجهود الإصلاح التي تقوم بها المصارف المركزية العربية في هذا الشأن.

كما ناقشت اللجنة "قضايا الحوكمة والإشراف على أنظمة المدفوعات والتسوية"، و"تداعيات التقنيات المصرفية الحديثة على أنظمة الدفع"، إلى جانب "قضايا التخطيط لاستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث"، والقضايا المتعلقة بأمن وسلامة المعلومات المصرفية والمتعلقة بنظم الدفع والتسوية، والأطر الرقابية لإدارة المخاطر المتعلقة بتسويات المعاملات بالعملات الأجنبية، وقضايا تعزيز الإشراف والتنسيق بين المصارف المركزية وهيئات أسواق المال، إلى جانب موضوع أدوات وتحديات إدارة السيولة خلال اليوم.

كذلك تضمن جدول الأعمال، استعراض التطورات الحديثة في مجال نظم الدفع والتسوية والبنية التحتية المالية في الدول العربية، وجهود الإصلاح التي تقوم بها المصارف المركزية العربية في هذا الشأن. يذكر هنا أن اجتماعات هذه اللجنة يشارك فيها باستمرار ممثلون عن كل من بنك التسويات الدولية والبنك الدولي بصفة مراقبين.

واصل الصندوق تولي مسؤولية إعداد تصميم لمشروع **النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية**، استجابة لقرار المجلس الموقر لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث تم التعاقد مع شركة استشارية متخصصة، كما تم التفاهم على خطة عمل وجدول زمني للخطوات والإجراءات المطلوبة لإنجاز مرحلة التصميم، تم اعتمادها من قبل المجلس. بناءً عليه باشر في سبتمبر 2016، فريق عمل يتكون من ممثلي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وفنيين من صندوق النقد العربي وخبراء من البنك الدولي وبنك التسويات الدولية، بالتعاون مع الشركة الاستشارية لإعداد التصميم المطلوب.

قام الصندوق في إطار الخطة خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2016، بزيارة عدد من الدول العربية، بهدف التعرف على مرئياتها حول جوانب التصميم، جرى خلالها عقد اجتماعات مع الإدارات العليا والإدارات المعنية لدى المصارف المركزية في هذه الدول العربية. كما اشتملت اللقاءات، اجتماعات مع البنوك التجارية وشركات الصرافة، مكنت من التعرف على احتياجات ومتطلبات هذه البنوك والشركات من خدمات يمكن أن يوفرها النظام. كذلك، نظم الصندوق ثلاثة اجتماعات رسمية لفريق العمل المشار إليه، ذلك في 6 سبتمبر و23 أكتوبر و12-13 ديسمبر 2016 في أبو ظبي، بحضور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية المعنية وفريق الخبراء. جرى فيها مناقشة جوانب مختلفة من التصميم .

في إطار مسئولياته كأمانة **للجنة العربية للمعلومات الائتمانية**، نظم الصندوق الاجتماعين الأول والثاني للجنة في أبو ظبي خلال شهري أبريل وسبتمبر 2016. ناقشت اللجنة في الاجتماعين عدة موضوعات أهمها سبل تطبيق المبادئ الدولية العامة للمعلومات الائتمانية في الدول العربية، واحتياجات تطوير خدمات المعلومات الائتمانية لأغراض دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. كما ناقشت اللجنة تحديات المعلومات الائتمانية المرتبطة بالمصارف الإسلامية. كما تم مناقشة إدخال تطبيق الرقم القانوني الدولي الموحد للشركات في الدول العربية ودور نظم المعلومات الائتمانية في هذا الشأن، واحتياجات تطبيق آلية التصنيف الائتماني في نظم الاستعلام الائتماني في الدول العربية. كما تطرقت اللجنة إلى تجارب الدول العربية على صعيد التعامل مع القروض المتعثرة واحتمالات عدم السداد في التقارير الائتمانية. إضافة إلى ما تقدم، تناولت

اللجنة موضوع تبادل المعلومات الائتمانية في الدول العربية، بغرض بحث إمكانية تبني آليات أو إجراءات تساعد على تبادل المعلومات الائتمانية بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على ضوء النمو المتزايد للمعاملات المالية والمصرفية عبر الحدود.

أنشطة أمانة مجلس وزراء المالية العرب

يتولى الصندوق أمانة مجلس وزراء المالية العرب منذ إنشاءه ومباشرته لاجتماعاته السنوية في عام 2010. ضمن هذا الإطار، نظم الصندوق اجتماع **الدورة الاعتيادية السابعة لمجلس وزراء المالية العرب**، الذي عقد في أبريل 2016، في مملكة البحرين، خلال الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية. تضمن جدول أعمال الدورة عدداً من المواضيع، في مقدمتها تقرير أمانة المجلس، إلى جانب التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية والتحديات التي تواجه اقتصادات الدول العربية في هذا الشأن.

كذلك ناقش المجلس، التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية والتحديات التي تواجه اقتصادات الدول العربية، حيث تم مناقشة ورقة عمل حول "تطوير سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط"، وورقة عمل حول "احتياجات تعزيز مرونة أسواق العمل في الدول العربية لمواجهة البطالة". كما جرى مناقشة القضايا المقترح إدراجها ضمن رسالة المجلس السنوية لكل من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى عرض موجز من الأمانة حول نتائج أعمال المنتدى الأول للمالية العامة والنمو في الدول العربية المنعقد في أبو ظبي خلال شهر فبراير 2016، إلى جانب عرض آخر حول نتائج الاجتماع الأول لوكلاء وزارات المالية المنعقد في أبو ظبي في يناير 2016.

على صعيد آخر، وعملاً بتوصية المجلس الموقر لوزراء المالية العرب، نظم الصندوق، بالتعاون مع وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، **الاجتماع الأول لوكلاء وزارات المالية العرب**، ذلك يومي 13- 14 يناير2016. شارك في أعمال الاجتماع وكلاء وزارات المالية من الدول العربية. كما حضر الاجتماع بصفة مراقب عدد من خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين. تضمن جدول أعمال الاجتماع عدداً من المواضيع وأوراق العمل التي تناولت سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط، وواقع الاستثمار والنمو في الدول العربية، وجوانب خلق المزيد من فرص العمل من خلال تحسين المرونة في أسواق العمل في الدول العربية، وسياسات وتجارب تضمين القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني. كذلك ناقش المجتمعون في إطار بند تبادل الخبرات والتجارب، واقع سياسات الإصلاح الضريبي في الدول العربية، حيث تم استعراض تجارب عدد من الدول العربية في هذا الشأن. إضافة إلى ما تقدم، ناقش الوكلاء التحضير لمنتدى المالية العامة والنمو عالي المستوى، الذي عقد في أبو ظبي يومي 22-23 فبراير 2016، والتحضير كذلك لاجتماع مجلس وزراء المالية العرب الذي عقد في المنامة بمملكة البحرين يوم 5 أبريل 2016.

تجدر الإشارة في سياق مسؤولياته كأمانة فنية لمجلس وزراء المالية العرب، نظم صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي **"المنتدى الأول للمالية العامة والنمو في الدول العربية"** في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة يومي 22-23 فبراير 2016، بحضور ومشاركة عدد من أصحاب المعالي وزراء المالية العرب ومدير عام صندوق النقد الدولي، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين والخبراء من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية ووزارات المالية والمصارف المركزية في الدول العربية .

ناقش المنتدى تحديات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في المنطقة العربية في إطار التطورات الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية التي من أهمها انخفاض أسعار النفط وضعف النمو العالمي، حيث تناول استراتيجيات وتحديات تقوية الإيرادات المحتملة، وسياسات الإصلاح الضريبي والعدالة الضريبية، إلى جانب قضايا تعزيز كفاءة الإنفاق العام وإصلاحات الدعم في الدول العربية. كذلك تناول متطلبات تحسين إدارة الاستثمارات العامة والتعامل مع المخاطر المالية المرتبطة بها.

الوضع المالي الموحد للصندوق

استناداً إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي (د.ع.ح.)، الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يُحَدَّد قيمتها صندوق النقد الدولي.

تعدّ البيانات المالية الموحدة للصندوق والمؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. تُظْهِر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2016، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، إضافة إلى السياسات المحاسبيّة الهامة والإيضاحات الأخرى. فيما يلي ملخص أهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة:

الموارد

تتكون موارد الصندوق عملاً بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين. أقرّ مجلس المحافظين سنة 1989 قبول الودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطاتها الخارجية على ألا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض، ذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة لاتفاقية تأسيسه.

كما أقر مجلس محافظي الصندوق من خلال النظام الأساسي الخاص ببرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف د.ع.ح.، مقسمة على اثني عشر ألف سهم، قيمة كل منهما 50 ألف د.ع.ح. وافق مجلس محافظي الصندوق، بموجب قراره رقم (3) لسنة 2013، على زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600,000 ألف د.ع.ح.، ليصبح 1,200,000 ألف د.ع.ح.،

كما أقرّ اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300,000 ألف د.ع.ح.، وارتفع بذلك رأس المال المكتتب به إلى 900,000 ألف د.ع.ح. تضمّن القرار أيضاً تسديد نصف الاكتتاب البالغ 149,010 ألف د.ع.ح.، بالتحويل من الاحتياطي العام، وتسديد النصف الآخر بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية تبدأ من أبريل 2014، مع استمرار تأجيل المطالبة بتسديد حصة فلسطين في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978.

بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 825,641 ألف د.ع.ح.، في نهاية عام 2016، مقابل 798,329 ألف د.ع.ح. في نهاية 2015. أما الجزء غير المدفوع من رأس المال حتى نهاية عام 2016 فقد بلغ 74,359 ألف د.ع.ح.، مقابل 101,671 ألف د.ع.ح. في نهاية 2015.

يمثل الجزء غير المدفوع من رأس المال الزيادة المستحق سدادها بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء خلال الفترة 2017 – 2018، إضافة إلى الأقساط المتأخر سدادها.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2016 ما مجموعه 376,193 ألف د.ع.ح.، بالمقارنة مع 347,736 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2015. تمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2016 حوالي 46 في المائة من رأس المال المدفوع، بينما كانت تمثل نسبة 44 في المائة في نهاية عام 2015. تتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

الاحتياطي العام: بلغ رصيده 214,167 ألف د.ع.ح. بنهاية عام 2016، مقابل 191,854 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2015.

احتياطي الطوارئ: تمّ تكوينه بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989، ورقم (4) لسنة 2000، حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف د.ع.ح.، أو 10 في المائة من صافي الدخل سنوياً أيهما أكبر إلى هذا الاحتياطي، يستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلا. بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 165,000ألف د.ع.ح. بنهاية عام 2016، مقابل 160,000 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2015.

احتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع: بلغ رصيده المدين (2,974) ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2016 مقارنة برصيد مدين قدره (4,118) ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2015.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق المتمثلة برأس المال والاحتياطيات إلى 1,201,834 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2016، مقارنة بمبلغ 1,146,065 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2015، أي بزيادة مقدارها 55,769 ألف د.ع.ح.، بنسبة نمو قدرها 4.9 في المائة. يوضح الشكل رقم (6) تطور حقوق مساهمي صندوق النقد العربي منذ إنشائه حتى 31 ديسمبر 2016.

شكل رقم (6) : تطورات حقوق المساهمين خلال الفترة (1977 – 2016)

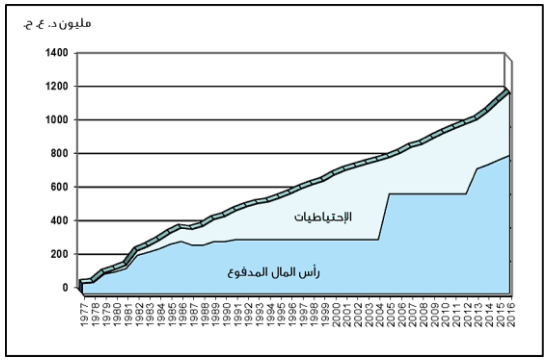

أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، التي تمثل حصتهم في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 121,430 ألف د.ع.ح.، كما في نهاية 2016 بالمقارنة مع 116,731 ألف د.ع.ح. في نهاية السنة السابقة، بزيادة قدرها 4,699 ألف د.ع.ح.، وما نسبته 4 في المائة. تعود الزيادة في معظمها إلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج) مقابل الدينار العربي الحسابي، كما في نهاية عامي 2015 و2016.

بذلك بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 1,323,264 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2016 مقارنة مع 1,262,796 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2015. توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، وأصول أخرى على النحو المبين أدناه.

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2016، مبلغ 542,869 ألف د.ع.ح.، في حين بلغ الرصيد 451,977 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2015. بلغ التزام الصندوق من القروض 570,911 ألف د.ع.ح.، كما في 31 ديسمبر 2016. تمثل التزامات القروض أرصده القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة البالغة 28,042 ألف د.ع.ح. بنهاية عام 2016.

خطوط الائتمان

تقدم المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) خطوط ائتمان بالدولار الأمريكي لوكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. بلغ رصيد سحوبات خطوط الائتمان كما في 31ديسمبر 2016 مبلغ 177,312 ألف د.ع.ح. (715 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة برصيد بلغ 137,045 ألف د.ع.ح. (570 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2015.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سُدِدَت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. وتقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة، على أساس سعر الصرف المحدد من قبل صندوق النقد الدولي، وبما يحافظ على القيمة الإسمية للمساهمة مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. تبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف د.ع.ح.، كما في 31 ديسمبر 2016 و2015.

موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مساهمة الصندوق المقومة بالدينار الكويتي في رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. بلغت قيمة المساهمة 7,892 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2016، بينما بلغت قيمتها 7,400 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2015. كان مجلس المحافظين قد وافق بموجب قراره رقم (6) لعام 2002 على المساهمة نيابة عن دوله الأعضاء في زيادة رأسمال المؤسسة بما يعادل 8,118 ألف دينار كويتي تم سدادها بالكامل. بموجب قرار المجلس رقم (3) لعام 2015، اكتتب الصندوق في زيادة رأسمال المؤسسة بنسبة 25 في المائة من مساهمته القائمة، بما يعادل 2,030 ألف دينار كويتي، وتسديدها على خمسة أقساط

متساوية، لتصل بذلك مساهمته إلى 10,148 ألف دينار كويتي. سدد الصندوق ما مجموعة 1,624 ألف دينار كويتي من الزيادة المكتتب بها، وبذلك بلغت مساهمته المدفوعة 9,742 ألف دينار كويتي بنهاية 2016. سيتم سداد المبلغ المتبقي البالغ 406 ألف دينار كويتي خلال عام 2017.

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة بالصندوق من حسابات جارية وتحت الطلب، وودائع لأجل لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية بقيمة إجمالية 2,961,581 ألف د.ع.ح.، مطروحاً منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية بقيمة إجمالية 2,371,767 ألف د.ع.ح. بذلك، بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الذاتية الموحدة للصندوق 589,818 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2016، مقابل 745,520 ألف د.ع.ح. في نهاية عام 2015.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل الموحد للصندوق، المحقق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، 31,073 ألف د.ع.ح.، مقارنة بمبلغ 37,604 ألف د.ع.ح. للسنة السابقة. يتمثل صافي الدخل بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 38,834 ألف د.ع.ح. للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، مقارنة بمبلغ 44,395 ألف د.ع.ح. للسنة السابقة.

الإنفاق على المصروفات الإدارية والعمومية

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة 5,769 ألف د.ع.ح. للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، مقارنة بمبلغ 5,388 ألف د.ع.ح. للسنة السابقة. تتضمن بنود الإنفاق نفقات العاملين ومصروفات اجتماعات مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين، إضافة إلى مصروفات أشغال المكاتب والضيافة والاتصالات والمصروفات البنكيّة والاستشارات.

المعونة الفنية

يقدّم الصندوق برامج معونة فنية للدول العربية الأعضاء تساهم فيها مؤسسات إقليمية ودولية بإطار الشراكات معها. بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدّمة خلال عام 2016 ما مجموعه 837 ألف د.ع.ح.، تشمل مساهمات عينية ونقدية من الجهات المشاركة بحوالي 285 ألف د.ع.ح.، بنسبة 34 في المائة من مجموع الإنفاق. بذلك بلغ ما تحمّله الصندوق من مجمل الإنفاق على برامج المعونة الفنية 552 ألف د.ع.ح. في المقابل، بلغت القيمة الإجمالية للنفقات الموجهة لبرامج المعونة الفنية، المقدمة خلال عام 2015، مبلغ 652 ألف د.ع.ح.، ساهمت المؤسسات الإقليمية والدولية فيه بحوالي 222 ألف د.ع.ح.، بنسبة 34 في المائة، كما بلغ ما تحمّله الصندوق من مجمل الإنفاق خلال العام المذكور 430 ألف د.ع.ح.

تخصيصات العون الإنساني للشعب الفلسطيني

في إطار مساهمة الصندوق في الجُهد الجماعي للهيئات المالية العربية في تقديم العون الإنساني للشعب الفلسطيني، يخصص الصندوق منذ عام 2002 نسبة 10 في المائة من صافي دخله السنوي لهذا الغرض. وافق مجلس محافظي الصندوق بموجب القرار رقم (7) لسنة 2016 الصادر عن اجتماعه السنوي التاسع والثلاثين، الذي عُقِدَ في مملكة البحرين في 06 أبريل 2016 على تخصيصٍ مبلغ 3,760 ألف دينار عربي حسابي (يعادل حوالي 15.5 مليون دولار أمريكي).

بلغ عدد التخصيصات التي أقرها مجلس محافظي صندوق النقد العربي، خلال الفترة 2002-2016، للعون الإنساني للشعب الفلسطيني 14تخصيصاً، بقيمة إجمالية بلغت 40,371 ألف دينار عربي حسابي (حوالي 179.9 مليون دولار أمريكي).

يعتمد مجلس المديرين التنفيذيين مكونات البرامج التي يوجّه العون لها، بناءً على منهجيّة متفقٍ عليها مع صندوق الأقصى، بإدارة البنك الإسلامي للتنمية. تتمثّل هذه المنهجية في مشاركة معالي محافظ فلسطين لدى صندوق النقد العربي بالتوصية بالقطاعات التي تُشكّل الإطار العام لبرامج ومكونات المشاريع المقترح تنفيذها لكل تخصيص، بما يأخذ بالاعتبار التنسيق اللازم مع محافظي الهيئات المالية العربية الأخرى من جهةٍ، ومع صندوق النقد العربي وصندوق الأقصى من جهةٍ أخرى، بحيث تتكامل

المشاريع ذات الأولويّة للعون الإنساني للشعب الفلسطيني.

توزّعت التخصيصات المذكورة على قطاعات تشكّل الأبواب الرئيسية، التي تندرج بإطارها مكونات المشاريع المموّلة من تخصيصات صندوق النقد العربي للعون الإنساني للشعب الفلسطيني، كما يلي:

- **قطاع التعليم:** مثل إنشاء مدارس جديدة، ودعم صندوق إقراض الطلاب الفلسطيني، وترميم وصيانة وتجهيز مدارس. بلغ مجموع الاعتمادات لدعم قطاع التعليم حوالي 64.8 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل نسبة 36 في المائة من مجمل المبالغ التي تم تخصيصها.

- **قطاع الخدمات الصحية:** مثل إنشاء مراكز طبية، وبناء وتوسعة مستشفيات، وتجهيزات طبية لمستشفيات وعيادات. بلغ مجموع الاعتمادات حوالي 20.1 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 11 في المائة من إجمالي التخصيصات.

- **قطاع دعم المؤسسات والجمعيات الأهلية:** مثل دعم أنشطة الهلال الأحمر، ومشاريع تشغيل وتأهيل الشباب. بلغ مجموع الاعتمادات حوالي 25.8 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 14 في المائة من إجمالي التخصيصات.

- **قطاع التنمية الريفيّة المندمجة والتمكين الاقتصادي:** مثل دعم صغار الحرفيين، وتأهيل المناطق، ودعم القرى، وشبكات الكهرباء والمياه والطرق الريفية، واستصلاح الأراضي، وتعبيد وتأهيل الطرق الداخلية، وإقامة شبكات الصرف الصحي، ومشاريع المرأة المنتجة، ودعم الأسر المحتاجة والأيتام. بلغ مجموع الاعتمادات لدعم هذا القطاع 63.7 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 36 في المائة من إجمالي التخصيصات.

- **قطاع حماية وتطوير المباني التاريخيّة:** مثل إعمار البلدة القديمة بالقدس، وتأهيل المباني التاريخية. بلغ مجموع الاعتمادات 5.5 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 3 في المائة من إجمالي التخصيصات.

إضافةً لما تقدّم، يوفّر الصندوق للكوادر الحكومية في فلسطين فُرص التدريب وبناء القدرات في مجالات تخصص الصندوق، من خلال الدورات التدريبية وورش العمل التي يقدّمها معهد السياسات الاقتصادية، بالتعاون مع العديد من المؤسسات الدولية، ويُدعى إليها كوادر من جميع الدول العربية. في هذا الصدد بلغ عدد المتدربين الفلسطينيين 379 متدرباً حتى نهاية عام 2016.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات بشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي. تعقد جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. يتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية، التي تعقد بالدولار الأمريكي، كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظة العملات. توظف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل، مترافقة بعقود آجلة.

يبيّن الجدول رقم (2) أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة، التي يعادل الدينار العربي الحسابي ثلاثاً منها كما في نهاية سنة 2016، ونهاية سنة 2015، وكذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 30 سبتمبر 2016.

جدول رقم (2): تطور أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة (2015 - 2016)

العملة	أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة			سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها	
	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015	30 سبتمبر 2016	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015
دولار أمريكي	% 43.33	% 47.63	% 41.73	1.344	1.386
يورو	% 30.38	% 33.25	% 30.94	1.273	1.272
جنيه إسترليني	% 7.86	% 11.87	% 7.98	1.093	0.935
ين ياباني	% 7.57	% 7.25	% 8.43	157.213	166.828
الرينمبني	% 10.86	-	% 10.92	9.371	-
	% 100	% 100	% 100		

البيانات المالية الموحدة
وتقرير مدققي الحسابات الخارجيين

صندوق النقـــد العربـــي

البيانات المالية الموحّدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

صنـدوق النقـد العربي

البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

المحتويات	صفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	3 - 1
المركز المالي الموحّد	4
بيان الدخل الشامل الموحّد	5
البيانات الموحّدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين	6
بيان التدفقات النقدية الموحّد	7
إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة	22 - 8

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد
الطابق ١٩، نيشن تاور ٢
كورنيش أبوظبي، أبوظبي
هاتف: ٤٠١٤٨٠٠ (٢) ٩٧١+، فاكس: ٦٣٢٧٦١٢ (٢) ٩٧١+

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

السادة أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحّدة لصندوق النقد العربي والمؤسسة التابعة والمشار إليهما معاً ("الصندوق") التي تتألف من بيان المركز المالي الموحّد كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٦، وبيان الدخل الشامل الموحّد والبيانات الموحّدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية الموحّد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحّدة المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للصندوق كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٦، وعن أدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بتوضيح مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن الصندوق وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين بالإضافة إلى قواعد السلوك المهني المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

مسؤولية الإدارة ولجنة المراجعة والمخاطر عن البيانات المالية الموحّدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحّدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحّدة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحّدة ، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حيثما يكون مناسباً عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا اعتزم الأعضاء في الصندوق تصفيته أو إيقاف عملياته وفقاً لاتفاقية الصندوق أو لم يكن هنالك بديل فعلي غير ذلك.

تشرف لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين على عملية إعداد البيانات المالية الموحدة للصندوق.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، عضو في شبكة كي بي إم جي للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لشركة كي بي إم جي انترناشيونال كوبريتف ("كي بي إم جي انترناشيونال")، شركة سويسرية. كافة الحقوق محفوظة
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد مسجلة ومرخصة كفرع لشركة أجنبية بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحّدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحّدة ، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية وبشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحّدة. يحتوي الملحق (١) لتقرير مدققي الحسابات المستقلين على توضيحات إضافية لمسؤولية مدققي الحسابات.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا؛ وأن صندوق النقد العربي يحتفظ بسجلات مالية منتظمة وأن البيانات المالية الموحّدة تتفق مع ما جاء في تلك السجلات وأن مجموع المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع القواعد المالية المعمول بها في الصندوق وضمن الحدود المرسومة لها في الموازنة الإدارية. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نحتاجها بهدف التدقيق وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على الصندوق أو سير عمله أو على المركز المالي وأن الصندوق يلتزم ببنود التأسيس ذات الصلة.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد

فوزي أبوراس
رقم التسجيل: ٩٦٨
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
التاريخ: 13 MAR 2017

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة عضوة في شبكة كي بي إم جي للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال كوبريتف ("كي بي إم جي انترناشيونال"). شركة سويسرية. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد مسجلة ومرخصة كفرع لشركة أجنبية بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

ملحق ١

مسؤوليات مدققي الحسابات المستقلين حول تدقيق البيانات المالية الموحدة
لصندوق النقد العربي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٦

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحّدة ، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.

- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية و، بناءً على أدلة التدقيق التم تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكاً جوهرياً حول قدرة الصندوق على مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال استنتجنا وجود عدم تيقن جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحّدة ، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أنه من الممكن أن تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم عرض البيانات المالية الموحّدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحّدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحّدة بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية أو الأنشطة المتعلقة بالمؤسسة التابعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال التدقيق والإشراف عليها. نحن مسؤولين وحدنا عن رأينا التدقيقي.

اننا نتواصل مع لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين بخصوص أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق و أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد شركة عضوة في شبكة كي بي إم جي للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي انترناشيونال كوبريتف ("كي بي إم جي انترناشيونال")، شركة سويسرية. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد مسجلة ومرخصة كفرع لشركة أجنبية بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

صندوق النقد العربي

المركز المالي الموحّد
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

	ايضاح	2016 ألف دينار عربي حسابي	2015 ألف دينار عربي حسابي
الموجودات			
قروض للدول الأعضاء	3	**542,869**	451,977
خطوط الائتمان	4	**177,312**	137,045
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء	5	**5,336**	5,336
ودائع لأجل لدى البنوك وحسابات جارية وتحت الطلب	17	**819,141**	671,045
محفظة الاستثمارات المالية	6	**2,142,444**	2,792,095
حسابات مدينة وموجودات أخرى	7	**56,604**	21,785
مجموع الموجودات		**3,743,706**	4,079,283
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المكتتب به 900 مليون دينار عربي حسابي			
رأس المال المدفوع	8	**825,641**	798,329
الاحتياطيات	9	**376,193**	347,736
مجموع حقوق المساهمين		**1,201,834**	1,146,065
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	10	**121,430**	116,731
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	11	**2,371,767**	2,717,620
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	12	**48,675**	98,867
مجموع المطلوبات		**2,420,442**	2,816,487
مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات		**3,743,706**	4,079,283

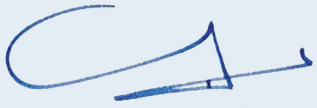

عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحّدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 13 (آذار) مارس 2017.
تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1 - 3.

صنـدوق النقـد العربي

بيان الدخل الشامل الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

	ايضاح	**2016 ألف دينار عربي حسابي**	2015 ألف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**12,906**	19,944
فوائد ورسوم على خطوط الائتمان		**2,693**	1,883
إيرادات الاستثمارات المالية	*13*	**27,265**	24,034
فوائد على الودائع لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب		**8,969**	6,140
إيرادات أخرى		**60**	224
إجمالي الدخل		**51,893**	52,225
فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية		**(13,059)**	(7,830)
		38,834	44,395
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية	*14*	**5,769**	5,388
معونة فنية	*15*	**552**	430
		6,321	5,818
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**32,513**	38,577
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(1,440)**	(973)
صافي الدخل		**31,073**	37,604
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات ، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**1,144**	(2,883)
صافي الدخل و الدخل الشامل		**32,217**	34,721

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1 - 3.

صندوق النقد العربي

البيانات الموحّدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

	إيضاح	رأس المال المدفوع	احتياطي عام	احتياطي طوارئ	احتياطي التغيّر في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	المجموع
		ألف دينار عربي حسابي				
2015						
الدخل الشامل						
صافي الدخل لسنة 2015		-	37,604	-	-	37,604
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات ، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	6	-	-	-	(2,883)	(2,883)
صافي الدخل الشامل		-	37,604	-	(2,883)	34,721
التغيرات في حقوق المساهمين						
الرصيد في 1 يناير 2015		769,457	161,856	155,000	(1,235)	1,085,078
المساهمات المستلمة نقداً لزيادة رأس المال	8	28,872	-	-	-	28,872
المحول إلى احتياطي الطوارئ	9	-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص (ثالث عشر) لدعم الشعب الفلسطيني	9	-	(2,606)	-	-	(2,606)
الرصيد في 31 ديسمبر 2015		798,329	191,854	160,000	(4,118)	1,146,065
2016						
الدخل الشامل						
صافي الدخل لسنة 2016		-	31,073	-	-	31,073
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	6	-	-	-	1,144	1,144
صافي الدخل الشامل		**-**	**31,073**	**-**	**1,144**	**32,217**
التغيرات في حقوق المساهمين						
الرصيد في 1 يناير 2016		798,329	191,854	160,000	(4,118)	1,146,065
المساهمات المستلمة نقداً لزيادة رأس المال	8	27,312	-	-	-	27,312
المحول إلى احتياطي الطوارئ	9	-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص (رابع عشر) لدعم الشعب الفلسطيني	9	-	(3,760)	-	-	(3,760)
الرصيد في 31 ديسمبر 2016		**825,641**	**214,167**	**165,000**	**(2,974)**	**1,201,834**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1 - 3.

صنـدوق النقـد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

	2016 ألف دينار عربي حسابي	2015 ألف دينار عربي حسابي
أنشطة العمليات		
صافي الدخل	**31,073**	37,604
معدلاً بما يلي:		
استهلاك الممتلكات والمعدّات	**201**	205
التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**5,264**	5,932
	36,538	43,741
سحوبات القروض	**(152,950)**	(186,594)
تسديدات القروض	**62,058**	136,664
التغير في خطوط الائتمان	**(40,267)**	8,222
التغير في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى	**(34,873)**	23,079
التغير في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى	**(50,344)**	32,524
التغير في الودائع البنكية المستحقة بعد ستة أشهر من تاريخ المركز المالي	**20,143**	51,206
التغير في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	**(345,853)**	(69,083)
صافي النقد (المستخدم في)/ من أنشطة العمليات	**(505,548)**	39,759
أنشطة الاستثمار		
شراء ممتلكات ومعدات	**(147)**	(366)
التغير في الاستثمارات بصناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار	**(27,009)**	(352)
التغير في السندات والأوراق المالية – من خلال الاحتياطيات	**(835,560)**	(338,429)
التغير في السندات والأوراق المالية – حتى تاريخ الاستحقاق	**1,513,364**	(296,927)
صافي النقد من/ (المستخدم في) أنشطة الاستثمار	**650,648**	(636,074)
أنشطة التمويل		
مساهمات زيادة رأس المال المستلمة من الدول الأعضاء	**27,312**	28,872
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**(565)**	(664)
تخصيصات مدفوعة لدعم الشعب الفلسطيني	**(3,608)**	(3,567)
صافي النقد من أنشطة التمويل	**23,139**	24,641
صافي الزيادة/(النقص) في النقد والبنود المعادلة للنقد	**168,239**	(571,674)
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة	**650,902**	1,222,576
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة *(إيضاح 17)*	**819,141**	650,902

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1 - 3.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

1 نشاط الصندوق

صندوق النقد العربي هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر نيسان(أبريل) من عام 1977، وذلك بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. ويضم الصندوق في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وعنوانه هو ص ب 2818، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحّدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات المعدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومحفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، التي تقيم وفقاً للقيمة العادلة. بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحّدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

إن إعداد البيانات المالية الموحّدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، يشتمل على تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحّدة للموجودات، والمطلوبات، والدخل والإنفاق. وترتكز الافتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. وتخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الأصول والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي تتمّ فيها المراجعة إذا كانت تلك المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة. ولقد تم تطبيق السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتسق مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحّدة.

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضم البيانات المالية الموحّدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيها نسبة 56.38% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 (2015: 56.39%) وكما يبيّنه الإيضاح رقم 10 حول البيانات المالية الموحدة. وقد تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحّدة.

ج) المعايير المصدرة ولم يتم تفعيلها بعد

ينطبق على صندوق النقد العربي المعيار رقم 9 المتعلق "بالأدوات المالية" والمعيار رقم 15 المتعلق "بالإيرادات من العقود مع العملاء" اللّذين يصبحان نافذين ابتداءً من أوّل يناير 2018 بالإضافة إلى المعيار رقم 16 من معايير التقارير المالية الدولية "عقود الإيجار" الذي يصبح نافذاً ابتداءً من أوّل يناير 2019. يعتزم الصندوق النظر في تطبيق هذه المعايير عند تفعيلها على ضوء تقييم تأثيراتها على البيانات المالية الموحدّة للصندوق.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

د) الأدوات المالية: التحقق والقياس

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها.

(1) **التحقق الابتدائي**
تقيم جميع الأدوات المالية أساسا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافا إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.

(2) **الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى استحقاقها - بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم**
تشمل السندات والأوراق المالية المشتراه بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع هذه الاستثمارات أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلاوة أو الخصم، في بيان الدخل الموحّد.

(3) **الاستثمارات المالية المتاحة للبيع - بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحّد**
تشمل الاستثمارات في صناديق الاستراتيجيات المتعدّدة وصناديق الاستثمار بالعقار المتاحة للبيع. تقيّم وفقاً لصافي قيمة الموجودات التي تمثل القيمة العادلة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، ويدرج التغير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل الموحّد.

(4) **الاستثمارات المالية المتاحة للبيع – بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات**
تشمل الاستثمارات بالسندات والأوراق المالية غير تلك المشتراه بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. لا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة. تقيّم الاستثمارات بالقيمة العادلة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن الاحتياطيات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذٍ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل الموحّد.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقاً للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.

(5) **القروض والأرصدة المدينة**
تقيّم القروض للدول الأعضاء المقدمة من قبل الصندوق، وخطوط الائتمان المقدمة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.

(6) تقيّم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (5) أعلاه، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحّد.

(7) تقيّد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.

ه) قيمة الموجودات المالية
يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ المركز المالي الموحّد لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية كما يلي:

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ه) قيمة الموجودات المالية *(تابع)*

(1) القروض للدول الأعضاء

يتبع الصندوق سياسة تكوين مخصص مقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد متأخراتها.

(2) الاستثمارات المالية

يتم مراجعة الاستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لانخفاض دائم في قيمتها عندما يكون هنالك انخفاض جوهري أو دائم في القيمة العادلة بالمقارنة مع التكلفة. وتتطلب عملية تحديد فيما إذا كان الانخفاض جوهري أو دائم إلى تقديرات ترتكز بشكل رئيسي إلى وجود دليلٍ على تراجع الوضع الائتماني أو التمويلي للمؤسسات المستثمر بأدواتها. وفي حال وجود دليل موضوعي علي حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقوّمة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل الموحّد للسنة.
- بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المساهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت أقل من التكلفة الأصلية)، يحول صافي الخسارة المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل الموحّد للسنة.

و) العملات الأجنبية

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار صرف عملاتها السائدة في وقت إجراء تلك المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الممتلكات والمعدات) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي الموحّد إلى الدينار العربي الحسابي المعادل لثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار صرف تلك العملات الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ المركز المالي الموحّد والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويدرج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل الموحّد. تسجل الممتلكات والمعدات بأسعار الصرف السائدة عند شرائها.

(2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة

يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي. يشمل ذلك تضمين قيمة الاستثمار بالعملة المستثمر بها في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي. وبالتالي، تغطّى الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الموجودات الأخرى في الصندوق.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

و) العملات الأجنبية *(تابع)*

(3) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة. يتم الاعتراف بالفروقات الناتجة عن عقود التحوّط في بيان الدخل الموحّد.

ز) استهلاك الممتلكات والمعدات

تستهلك تكلفة الممتلكات والمعدات على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ح) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم اكتواري مرة كل ثلاث سنوات على الأقل، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد. تدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحّدة. وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

ط) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية الموحّد يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ المركز المالي الموحّد.

ي) احتساب الإيرادات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية التي تخضع لفائدة ومصنفة كمتاحة للبيع، فإنه يتم تسجيل إيرادات ومصروفات الفوائد وما يماثلها ضمن الأرباح أو الخسائر باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يتم بموجبه تخفيض المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى الأعمار المتوقعة للموجودات أو المطلوبات المالية (أو، حيثما يكون ملائماً، على مدى فترة أقصر) إلى القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية مع الأخذ بالاعتبار كافة الشروط التعاقدية للأدوات المالية، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

يتضمن حساب معدل الفائدة الفعلي كافة تكاليف المعاملات والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملات التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة إلى حيازة أو إصدار أي موجودات أو مطلوبات مالية. تشتمل إيرادات ومصروفات الفوائد المُدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى على ما يلي:

- الفوائد من السندات والأوراق المالية – من خلال الاحتياطيات؛
- الفوائد من صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار من خلال بيان الدخل الموحد؛
- الفوائد من السندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تحتسب الفوائد على الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض في القيمة من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجودات المالية على القيمة الدفترية التي يتم تخفيضها بالمخصص المرصود لانخفاض القيمة ولا يتم الاعتراف بها كإيرادات فوائد (فوائد معلقة).

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

3 قروض للدول الأعضاء

	2016 ألف دينار عربي حسابي	2015 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**451,977**	402,047
سحوبات خلال السنة	**152,950**	186,594
تسديدات خلال السنة	**(62,058)**	(136,664)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**542,869**	451,977

يتضمن رصيد القروض للدول الأعضاء كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 أقساط قروضٍ مستحقة وغير مستلمة تعدّت فترة تأخير سدادها سنة، يبلغ مجموعها 17,757 ألف دينار عربي حسابي *(2015: 17,757 ألف دينار عربي حسابي)*. كما يتضمن رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة الأرصدة غير المحققة من الفوائد المرسملة بإطار إعادة هيكلة مديونية دولتين مقترضتين. يتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسملة تناسباً مع تسديدات المديونية المعاد هيكلتها. لذلك تم إدراج رصيد الفوائد المرسملة وغير المحققة كإيرادات مؤجلة ضمن بند حسابات دائنة ومطلوبات أخرى، ليتم تحويلها تدريجياً إلى بيان الدخل الموحّد انسجاماً مع تسديدات المديونية. بلغ رصيد الفوائد المرسملة غير المحققة 33,440 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 *(2015: 39,613 ألف دينار عربي حسابي)*.

بلغت الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 ما مجموعه 28,042 ألف دينار عربي حسابي *(2015: 76,868 ألف دينار عربي حسابي)*.

4 خطوط الائتمان

	2016 ألف دينار عربي حسابي	2015 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**137,045**	145,267
سحوبات خلال السنة	**274,562**	195,306
	411,607	340,573
تسديدات خلال السنة	**(238,514)**	(210,140)
فروقات التحويل إلى الدينار العربي الحسابي	**4,219**	6,612
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**177,312**	137,045

يقدّم برنامج تمويل التجارة العربية "المؤسسة التابعة" خطوط ائتمان بالدولار الأمريكي لوكالات وطنية معتمدة لديه بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية. لا توجد أرصدة غير مسحوبة من خطوط الائتمان أو التخصيصات المتعاقد عليها والسارية كما في31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 *(2015: 289 ألف دينار عربي حسابي)*.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

5 ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء

تمثل هذه الودائع مبالغ حصص رأسمال الصندوق التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

6 محفظة الاستثمارات المالية – مكوناتها ونظام تقييمها

تتكون محفظة الاستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم ائتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو مؤسسات حكومية أو منظمات دولية أو مؤسسات مالية وغير مالية أو بنوك بالإضافة إلى استثمارات بصناديق استثمار استراتيجيات متعددة وصناديق العقار. يتم قياس تقييم الاستثمارات المالية المدرجة بالقيمة العادلة باستخدام النظام المتدرج لنوعية مدخلات التقييم، كما يلي:

	2016 ألف دينار عربي حسابي	2015 ألف دينار عربي حسابي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات:		
استثمارات بسندات وأوراق مالية [مستوى 1]	**1,522,045**	685,341
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحّد:		
استثمارات بصناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار [مستوى 2]	**94,483**	67,474
استثمارات بسندات وأوراق محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها -		
بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم	**525,916**	2,039,280
	2,142,444	2,792,095

المستوى 1: تقيم الاستثمارات وفقاً للأسعار المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة.
المستوى 2: تقيم الاستثمارات وفقاً لمعطيات تقييم ملحوظة مباشرة أو غير مباشرة.

التغير في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات

	2016 ألف دينار عربي حسابي	2015 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في بداية السنة	**(4,118)**	(1,235)
التغير خلال السنة	**1,144**	(2,883)
الرصيد في نهاية السنة	**(2,974)**	(4,118)

قيمة الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

بلغت القيمة السوقية للاستثمارات بالسندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 527,004 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 *(2,037,181:2015 ألف دينار عربي حسابي)*.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

7 حسابات مدينة وموجودات أخرى

	2016 ألف دينار عربي حسابي	2015 ألف دينار عربي حسابي
إجمالي الفوائد المستحقة	**109,331**	105,583
ينزل: فوائد مجنّبة على القروض	**(45,593)**	(45,593)
مستحقات الفوائد على القروض متأخرة السداد	**(50,832)**	(49,083)
	12,906	10,907
مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	**7,892**	7,400
ممتلكات ومعدّات	**599**	653
أرصدة مدينة أخرى	**1,677**	1,423
صافي قيم معاملات استثمارية	**33,530**	1,402
	56,604	21,785

تتكون مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من 10,148 سهماً بقيمة أسمية ألف دينار كويتي للسهم الواحد، تمثل ما نسبته نحو 11% من رأس المال المصرح به والمعروض للإكتتاب. تم سداد 9,742 سهماً منها قيمتها الإسمية 9,742 ألف دينار كويتي، على أن يسدد المتبقي البالغ 406 سهماً قيمتها الأسمية 406 ألف دينار كويتي خلال العام 2017.

8 رأس المال المدفوع

	2016 ألف دينار عربي حسابي	2015 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المصرّح به		
(24,000 سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)	**1,200,000**	1,200,000
رأس المال المكتتب به (18,000 سهم)	**900,000**	900,000
رأس المال غير المدفوع	**(74,359)**	(101,671)
رأس المال المدفوع	**825,641**	798,329

وافق مجلس محافظي صندوق النقد العربي بالقرار رقم (3) لسنة 2013 على زيادة رأس مال الصندوق المصرّح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي ليصبح 1,200 مليون دينار عربي حسابي. تضمّن القرار اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي من هذه الزيادة، وتسديد نصف الاكتتاب البالغ 149.010 مليون دينار عربي حسابي بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام، والنصف الآخر بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية بدءاً من نيسان (إبريل) 2014 مع استمرار تأجيل المطالبة بتسديد حصة فلسطين في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978. يمثل الجزء غير المدفوع من رأسمال الصندوق، الزيادة المستحق سدادها بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء خلال الفترة 2017-2018 إضافةً إلى الأقساط المتأخر سدادها.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

9 الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ. يستخدم الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً ويحوّل المتبقي إلى الاحتياطي العام. يتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 مبلغ 19,420 ألف دينار عربي حسابي (*2015: 18,126 ألف دينار عربي حسابي*)، يمثل حصة الصندوق من احتياطيات المؤسسة التابعة.

اعتمد مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب قراره رقم (7) لسنة 2016، تخصيصاً رابع عشر لصالح العون الإنساني للشعب الفلسطيني بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2015 (ما قيمته 3,760 ألف دينار عربي حسابي). كان المجلس قد أقرّ تخصيصاً ثالث عشر للهدف نفسه بموجب قراره رقم (6) لسنة 2015 بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2014 (ما قيمته 2,606 ألف دينار عربي حسابي).

فيما يتعلق بحقوق الدول الأعضاء في الاحتياطيات، أقرّ مجلس المحافظين بقراره رقم (3) لسنة 2005، تطبيق قاعدة الوزن المرجّح، التي تستند إلى حصص رأس المال المدفوعة نقداً من الدول الأعضاء وتاريخ دفعها، في تحديد حصص الدول من الدخل والحقوق في الاحتياطيات وذلك في ظل التفاوت الزمني في سداد أقساط رأس المال.

10 حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

تمثل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) حصة المساهمين غير المسيطرين من صافي موجودات المؤسسة التابعة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، التي تقيّم بعملة الأساس للمؤسسة التابعة وهي الدولار الأمريكي. بلغت نسبة حصتهم 43.62% من رأس المال المصرّح به كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 (2015: 43.61%).

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للمؤسسة:		
- رأس المال المدفوع	**986,880**	986,605
- الاحتياطيات	**135,742**	126,199
إجمالي حقوق المساهمين	**1,122,622**	1,112,804
نسبة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**%43.62**	%43.61
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**489,725**	485,268

	2016 ألف دينار عربي حسابي	2015 ألف دينار عربي حسابي
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للصندوق - الدينار العربي الحسابي	**121,430**	**116,731**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية

يتم قبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية لقاء فائدة متفق عليها وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه.

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

	2016 ألف دينار عربي حسابي	2015 ألف دينار عربي حسابي
أرصدة فوائد مرسملة غير محققة	**33,440**	39,613
عقود إعادة شراء	**-**	45,795
فوائد مستحقة الدفع	**2,586**	1,147
أرصدة دائنة أخرى	**12,649**	12,312
	48,675	98,867

13 إيرادات الاستثمارات المالية

	2016 ألف دينار عربي حسابي	2015 ألف دينار عربي حسابي
السندات والأوراق المالية – من خلال الاحتياطيات	**13,332**	**4,979**
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار من خلال بيان الدخل الموحّد	**1,532**	**705**
السندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	**12,401**	**18,350**
	27,265	**24,034**

14 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 مكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 4,541 ألف دينار عربي حسابي *(2015: 4,242 ألف دينار عربي حسابي)*. وقد بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 186 كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 *(2015: 176 موظفاً)*.

15 نفقات معونة فنية

	2016 ألف دينار عربي حسابي	2015 ألف دينار عربي حسابي
مجموع تكاليف دورات تدريبية وندوات ومعونة مباشرة	**837**	652
مساهمات نقدية وعينية من الجهات المشاركة	**(285)**	(222)
نفقات المعونة الفنية التي تحملها الصندوق	**552**	430

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

16 الأموال المدارة

يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. بلغت القيمة العادلة للأموال المدارة من قبلهم 148,062 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 (*2015: 120,038 ألف دينار عربي حسابي*).

بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات عربيّة 5,082 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 (*2015: 5,802 ألف دينار عربي حسابي*).

17 النقد والبنود المعادلة للنقد

	2016 ألف دينار عربي حسابي	2015 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	**4,324**	20,536
ودائع لأجل لدى البنوك	**814,817**	650,509
ودائع لأجل لدى البنوك و حسابات جارية وتحت الطلب	**819,141**	671,045
ينزل: ودائع تستحق بعد ستة أشهر من تاريخ المركز المالي الموحّد	**-**	(20,143)
	819,141	650,902

18 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجود مراكزها، بالإضافة إلى محفظة الاستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

	2016 ألف دينار عربي حسابي	2015 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية والافريقية	**736,719**	793,589
أوروبا	**902,772**	1,074,077
أمريكا الشمالية	**312,809**	257,666
الشرق الأقصى	**792,829**	1,129,204
المنظمات الدولية	**216,456**	208,604
	2,961,585	3,463,140

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

19 التزامات التقاعد

يقوم الصندوق بإجراء تقييم اكتواري لالتزاماته تجاه المشاركين والمستحقين للمعاشات التقاعدية مرة كل ثلاث سنوات على الأقل. وفقاً للتقرير الاكتوراي الذي أُجريَ كما في 31 ديسمبر 2015 تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (التي تمثل قيمة الالتزامات عن الخدمة حتى تاريخ التقييم) بمبلغ 45,424 ألف درهم إماراتي (2,975 ألف دينار عربي حسابي) مقابل موجودات صندوق التقاعد البالغة 41,310 ألف درهم إماراتي (2,706 ألف دينار عربي حسابي) بذلك بلغ الفارق بين القيمة الحالية لالتزامات المعاشات التقاعدية 4,114 ألف درهم إماراتي (269 ألف دينار عربي حسابي). تم تغطية الفارق جزئياً خلال 2016، لتبلغ مساهمة الصندوق في موارد صندوق التقاعد والتي تم تحميلها على المصروفات الإدارية والعمومية 187 ألف دينار عربي حسابي *(2015: 190 ألف دينار عربي حسابي)*.

اتّخذ مجلس المديرين التنفيذيين قراراً بتاريخ 22 ديسمبر 2016 بإنهاء العمل بنظام التقاعد للعاملين بالصندوق "النظام" اعتباراً من 31 ديسمبر 2016، وتعيين خبير اكتواري لتحديد الحقوق المترتبة للمشتركين والمشتركين المتقاعدين والمنتفعين من النظام كما في ذلك التاريخ على أن يتم دفع المستحقات خلال ستة أشهر من تاريخ إنهاء العمل به. بموجب نظام التقاعد فإن الصندوق ملتزم بتحمّل تكاليف النظام.

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 44,927 ألف درهم إماراتي تعادل 3,033 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول ديسمبر 2016 *(2015: 41,310 ألف درهم إماراتي تعادل 2,706 ألف دينار عربي حسابي)*.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

20 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
قروض للدول الأعضاء	542,869	74,446	75,391	356,258	21,898	14,876
خطوط الائتمان	177,312	139,580	24,344	13,388	-	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	4,324	4,324	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	814,817	814,817	-	-	-	-
استثمارات بسندات متاحة للبيع	1,522,045	1,522,045	-	-	-	-
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار	94,483	94,483	-	-	-	-
استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	525,916	278,720	111,745	114,616	20,835	-
حسابات مدينة وموجودات أخرى	56,604	36,417	11,525	171	-	8,491
	3,743,706	**2,964,832**	**223,005**	**484,433**	**42,733**	**28,703**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	121,430	-	-	-	-	121,430
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,371,767	2,306,059	65,708	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	48,675	7,373	3,680	23,237	6,184	8,201
	2,541,872	**2,313,432**	**69,388**	**23,237**	**6,184**	**129,631**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

الأدوات المالية *(تابع)*

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
قروض للدول الأعضاء	451,977	41,841	41,086	323,254	30,920	14,876
خطوط الائتمان	137,045	117,043	15,146	4,856	-	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	20,537	20,537	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	650,508	630,365	20,143	-	-	-
استثمارات بسندات متاحة للبيع	685,341	685,341	-	-	-	-
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار	67,474	67,474	-	-	-	-
استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	2,039,280	1,289,915	315,945	414,509	18,911	-
حسابات مدينة وموجودات أخرى	21,785	12,379	1,169	140	-	8,097
	4,079,283	**2,864,895**	**393,489**	**742,759**	**49,831**	**28,309**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	116,731	-	-	-	-	116,731
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,717,620	2,616,590	101,030	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	98,867	51,109	4,622	26,676	7,647	8,813
	2,933,218	**2,667,699**	**105,652**	**26,676**	**7,647**	**125,544**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية الموحّدة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسة التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها وفترات الاسترداد للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

يوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من حقوق المساهمين وبيان الدخل الموحّد نتيجة كل تغير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المعطيات الأخرى على حالها دون تغيير.

	التغير في نقاط الأساس	**2016** ألف دينار عربي حسابي	2015 ألف دينار عربي حسابي
التأثير على الاحتياطي بحقوق المساهمين	25	**378**	237
التأثير على بيان الدخل الموحّد	25	**1,057**	1,417

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

الأدوات المالية *(تابع)*

د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيم المدرجة في البيانات المالية الموحّدة، وتتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنويع في مكوناتها.

هـ) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالدينار العربي الحسابي على أساس وزنه المثبت بالعملات المكوّنة لسلة وحدات حقوق السحب الخاصة، و بملاءمة عملات الودائع المقبولة مع عملات توظيفاتها ومن خلال استخدام عقود العملات الآجلة.

كما يقوم الصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوّط اللازمة لتغطية الموجودات والمطلوبات المالية بعملات غير عملة الأساس من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار. ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملات الأجنبية.

بلغت قيمة العقـود الآجلة للعمـلات المبـرمة والقائمة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 مبلغ 1,133,223 ألف دينار عربي حسابي *(2015 : 1,447,758 ألف دينار عربي حسابي)*.

و) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة بالتنويع في مكونات الموجودات وآجالها وأخذاً بالاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، وكذلك احتياجات السيولة، وبالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والبنود المماثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكلٍ يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسة التابعة. ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيات للتوسع في النشاط، وما يترتب على المؤسسة التابعة من توزيع أرباح نقدية لمساهميها. تتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيات، التي تظهر تفاصيلها ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحّد.

الهيكل التنظيمي للصندوق

يتضمن الهيكل التنظيمي لإدارة صندوق النقد العربي ما يلي:

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة من الدول أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. لمجلس المحافظين جميع سلطات الإدارة، ويعقد المجلس اجتماعاً سنوياً، في النصف الأول من كل عام، في دولة المقر أو خارجها.

يوضح الجدول التالي التشكيل الحالي لمجلس محافظي الصندوق:

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور زياد فريز سعادة الدكتور عز الدين محي الدين كناكرية
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي عبيد حميد الطاير معالي مبارك راشد المنصوري
مملكة البحرين	المحافظ نائب المحافظ	معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور الشاذلي العياري سعادة أحمد طرشي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور حاجي بابا عمي[1] سعادة محمد لوكال[2]
جمهورية جيبوتي	المحافظ نائب المحافظ	معالي بودي أحمد روبلة سعادة عثمان أحمد علي
المملكة العربية السعودية	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمد بن عبدالله الجدعان[3] معالي الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخليفي[4]
جمهورية السودان	المحافظ نائب المحافظ	معالي بدر الدين محمود عباس سعادة الدكتور حازم عبد القادر أحمد بابكر
الجمهورية العربية السورية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور مأمون حمدان [5] سعادة الدكتور دريد درغام[6]
جمهورية الصومال الفيدرالية	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمد آدن إبراهيم سعادة بشير عيسى
جمهورية العراق	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور علي محسن إسماعيل سعادة الدكتور صلاح الدين حامد جعاطة

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
سلطنة عُمان	المحافظ نائب المحافظ	معالي درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي سعادة حمود بن سنجور الزدجالي
دولة فلسطين	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور جواد ناجي حرز الله معالي عزام الشوا
دولة قطر	المحافظ نائب المحافظ	معالي علي شريف العمادي معالي الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني
جمهورية القمر المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمد علي صالح سعادة مزي عبده محمد شافع
دولة الكويت	المحافظ نائب المحافظ	معالي أنس خالد الصالح معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل
الجمهورية اللبنانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي رياض توفيق سلامة سعادة رائد شرف الدين
دولـــة ليبيـــــا	المحافظ نائب المحافظ	معالي محافظ مصرف ليبيا المركزي سعادة الدكتور علي رمضان شنيبش
جمهورية مصر العربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي طارق حسن علي عامر معالي الدكتور عمرو عبد العزيز الجارحي[7]
المملكة المغربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمد بوسعيد معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي عبد العزيز ولد داهي سعادة بومدين ولد الطايع
الجمهورية اليمنية	المحافظ نائب المحافظ	معالي أحمد عبيد الفضلي[8] سعادة منصر صالح القعيطي[9]

1 اعتبارا من يونيو 2016 خلفاً لمعالي عبد الرحمان بن خلفة.
2 اعتباراً من يونيو 2016 خلفاً لسعادة الدكتور محمد لكصاسي.
3 اعتبارا من نوفمبر 2016 خلفاً لمعالي الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف.
4 اعتباراً من مايو 2016 خلفاً لمعالي الدكتور فهد بن عبد الله المبارك.
5 اعتباراً من يوليو 2016 خلفاً معالي الدكتور إسماعيل إسماعيل.
6 اعتباراً من يوليو 2016 خلفاً لمعالي الدكتور أديب مفضي ميالة.
7 اعتبارا من مارس 2016 خلفاً لمعالي الدكتور هاني قدري دميان.
8 اعتبارا من أكتوبر 2016 خلفاً لمعالي محمد منصور علي زمام.
9 اعتباراً من أكتوبر 2016 خلفاً لسعادة محمد عوض بن همام.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعيّنون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة. يوضح الجدول التالي تشكيل مجلس المديرين التنفيذيين (2016-2019)، كما في نهاية ديسمبر 2016:

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة محمد بن صالح الغفيلي	المملكة العربية السعودية	13.96
سعادة عبد الحق بجاوي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	12.27
سعادة منير عمران	جمهورية العراق	12.27
سعادة عباس أحمد الباشا (اليمن)	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال الفيدرالية جمهورية جيبوتي جمهورية القمر المتحدة	*19.65
سعادة يونس حاجي الخوري (الإمارات)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	15.13
سعادة محمد الرقيق (تونس)	المملكة المغربية دولة ليبيا الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	12.87
سعادة الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة (البحرين)	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عُمان	6.77
سعادة زياد أسعد غنما (الأردن)	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	7.07

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية جمهورية الصومال الفيدرالية.

الإدارة التنفيذية للصندوق

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. يعتبر مدير عام الصندوق الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله، ويقدم تقريراً سنوياً عن أعمال الصندوق إلى مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي العادي. يساعد المدير العام في إنجاز أعمال الصندوق موظفون فنيون ينتظمون في ست دوائر هي:

1. الدائرة الاقتصادية والفنية.
2. معهد السياسات الاقتصادية.
3. دائرة الاستثمارات.
4. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
5. دائرة الشؤون الإدارية.
6. الدائرة القانونية.

إضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي، ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وخمس لجان، منها لجنتين دائمتين، هما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق، إضافة إلى اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين، الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين، وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين، ولجنة إدارة المخاطر، إضافة إلى لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

ملاحق التقرير

ملحق رقم (1): جداول القروض

جدول (أ-1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2016)

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1977										
1978	1	مصر	4,688							
	2	السودان	1,875							
			6,563	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**6,563**
1979	3	موريتانيا	750							
	4	المغرب	1,875							
	5	سوريا	750							
	6	السودان	1,875							
	7	السودان			11,250					
			5,250	**0**	**11,250**	**0**	**0**	**0**	**0**	**16,500**
1980	8	موريتانيا	750							
	9	موريتانيا		4,500						
	10	الصومال	1,500							
	11	السودان				5,000				
			2,250	**4,500**	**0**	**5,000**	**0**	**0**	**0**	**11,750**
1981	12	اليمن	2,940							
	13	المغرب	1,875							
	14	المغرب			31,850					
	15	المغرب	3,600							
	16	اليمن		8,820						
	17	المغرب				9,800				
	18	الصومال	1,440							
	19	الصومال			12,740					
	20	السودان	1,875							
	21	اليمن	3,675							
			15,405	**8,820**	**44,590**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**78,615**
1982	22	السودان			5,000					
	23	السودان	3,600							
	24	موريتانيا	2,190							
	25	المغرب	1,875							
	26	سوريا	2,940							
	27	موريتانيا			8,240					
	28	اليمن	3,675							
	29	اليمن				3,920				
			14,280	**0**	**13,240**	**3,920**	**0**	**0**	**0**	**31,440**
1983	30	العراق	27,930							
	31	السودان				4,800				
	32	السودان	1,875							
	33	اليمن					3,920			
	34	موريتانيا	750							
	35	العراق				27,000				
	36	سوريا					3,000			
	37	الأردن	3,990							
	38	الأردن					1,960			
	39	اليمن		5,700						
			34,545	**5,700**	**0**	**31,800**	**8,880**	**0**	**0**	**80,925**
1984	40	الصومال	1,500							
	41	اليمن					4,900			
	42	السودان			4,335					
	43	المغرب	1,875							
	44	اليمن	3,690							
			7,065	**0**	**4,335**	**0**	**4,900**	**0**	**0**	**16,300**
1985	45	اليمن	3,975							
	46	المغرب	3,600							
	47	المغرب	3,750							
	48	اليمن				5,100				
	49	الأردن	1,050							
	50	الأردن				2,660				
	51	الأردن					700			
	52	موريتانيا	2,190							
	53	العراق	27,930							
			42,495	**0**	**0**	**7,760**	**700**	**0**	**0**	**50,955**

جدول (أ-1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2016) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1986	54	اليمن	3,675							
	55	المغرب	1,875							
	56	سوريا	2,940							
	57	سوريا	2,400							
	58	المغرب		6,250						
	59	المغرب					2,500			
	60	موريتانيا			3,250					
	61	موريتانيا	1,500							
	62	تونس	3,675							
	63	الأردن	3,990							
	64	تونس	1,500							
			21,555	**6,250**	**3,250**	**0**	**2,500**	**0**	**0**	**33,555**
1987	65	تونس					3,450			
	66	اليمن		2,500						
	67	العراق					18,620			
			0	**2,500**	**0**	**0**	**22,070**	**0**	**0**	**24,570**
1988	68	المغرب	1,875							
	69	اليمن	3,690							
	70	الأردن					1,960			
	71	المغرب	7,350							
	72	الجزائر					18,620			
	73	موريتانيا				2,460				
	74	اليمن		6,150						
	75	مصر	4,687							
	76	اليمن	3,975							
	77	موريتانيا	2,190							
	78	اليمن					5,100			
	79	سوريا		8,200						
	80	الجزائر	27,930							
	81	العراق	27,930							
			79,627	**14,350**	**0**	**2,460**	**25,680**	**0**	**0**	**122,117**
1989	82	العراق	3,300							
	83	الأردن		5,320						
	84	مصر	5,250							
	85	المغرب			17,150					
	86	الجزائر		41,640						
			8,550	**46,960**	**17,150**	**0**	**0**	**0**	**0**	**72,660**
1990	87	موريتانيا			9,050					
	88	مصر				6,625				
			0	**0**	**9,050**	**6,625**	**0**	**0**	**0**	**15,675**
1991										
1992	89	المغرب			14,800					
	90	تونس	3,675							
			3,675	**0**	**14,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**18,475**
1993	91	موريتانيا			3,250					
			0	**0**	**3,250**	**0**	**0**		**0**	**3,250**
1994	92	اليمن	11,340							
	93	موريتانيا				2,460				
	94	الأردن			7,980					
	95	الجزائر			29,150					
			11,340	**0**	**37,130**	**2,460**	**0**	**0**	**0**	**50,930**
1995	96	اليمن		15,120						
	97	تونس	5,175							
	98	الأردن			5,320					
			5,175	**15,120**	**5,320**	**0**	**0**	**0**	**0**	**25,615**
1996	99	الجزائر			31,230					
	100	موريتانيا			4,955					
			0	**0**	**36,185**	**0**	**0**	**0**	**0**	**36,185**

جدول (أ-1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2016) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1997	101	الأردن				2,660				
	102	جيبوتي		367						
	103	اليمن			19,656					
			0	**367**	**19,656**	**2,660**	**0**	**0**	**0**	**22,683**
1998	104	الأردن							3,910	
	105	اليمن							9,057	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**12,967**	**12,967**
1999	106	الجزائر							30,605	
	107	تونس	5,175							
	108	المغرب							10,878	
	109	تونس							5,072	
	110	لبنان	3,675							
			8,850	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**46,555**	**55,405**
2000	111	جيبوتي			245					
	112	لبنان							3,601	
	113	موريتانيا			4,000					
	114	المغرب				7,400				
	115	مصر							23,153	
			0	**0**	**4,245**	**7,400**	**0**	**0**	**26,754**	**38,399**
2001	116	الأردن							5,214	
	117	المغرب							14,504	
	118	مصر				15,750				
	119	مصر	23,625							
	120	تونس				3,450				
	121	تونس							6,762	
			23,625	**0**	**0**	**19,200**	**0**	**0**	**26,480**	**69,305**
2002	122	مصر							30,870	
	123	جيبوتي							420	
	124	لبنان	3,675							
			3,675	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,290**	**34,965**
2003	125	المغرب							11,100	
	126	جيبوتي			368					
	127	مصر			55,125					
			0	**0**	**55,493**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**66,593**
2004	128	القمر المتحدة	184							
	129	تونس							5,175	
	130	السودان			9,800					
	131	مصر							23,625	
			184	**0**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**28,800**	**38,784**
2005	132	موريتانيا			8,600					
	133	السودان							9,800	
	134	لبنان							6,825	
			0	**0**	**8,600**	**0**	**0**	**0**	**16,625**	**25,225**
2006	135	جيبوتي							350	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**350**	**350**
2007	136	سوريا							2,000	
	137	لبنان							9,100	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**11,100**
2008	138	القمر المتحدة		184						
	139	جيبوتي						614		
	140	سوريا							9,600	
	141	لبنان						18,200		
			0	**184**	**0**	**0**	**0**	**18,814**	**9,600**	**28,598**

جدول (أ-1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2016) - تابع

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
2009	142	الأردن	7,365							
	143	الأردن							12,275	
	144	المغرب							47,863	
	145	موريتانيا							9,120	
	146	المغرب				21,880				
			7,365	**0**	**0**	**21,880**	**0**	**0**	**69,258**	**98,503**
2010	147	الأردن				9,820				
	148	الأردن							17,185	
	149	المغرب							47,863	
	150	اليمن			43,000					
			0	**0**	**43,000**	**9,820**	**0**	**0**	**65,048**	**117,868**
2011	151	المغرب						**13,675**		
	152	مصر	**43,725**							
	153	مصر							**58,300**	
			43,725	**0**	**0**	**0**	**0**	**13,675**	**58,300**	**115,700**
2012	154	الأردن	**7,365**							
	155	اليمن		**21,000**						
	156	اليمن				**24,000**				
	157	تونس							**15,935**	
	158	تونس				**12,750**				
	159	تونس	**9,562**							
	160	المغرب				**27,350**				
			16,927	**21,000**	**0**	**64,100**	**0**	**0**	**15,935**	**117,962**
2013	161	السودان							**9,800**	
	162	اليمن		**21,000**						
	163	الأردن				**12,790**				
	164	الأردن			**12,790**					
	165	القمر المتحدة			**787**					
	166	تونس							**12,000**	
	167	تونس							**20,000**	
	168	المغرب							**60,000**	
			0	**21,000**	**13,577**	**12,790**	**0**	**0**	**101,800**	**149,167**
2014	169	موريتانيا			**20,000**					
	170	اليمن			**36,510**					
			0	**0**	**56,510**	**0**	**0**	**0**	**0**	**56,510**
2015	171	الأردن							**13,285**	
	172	مصر							**78,880**	
	173	مصر	**59,160**							
	174	السودان			**39,900**					
			59,160	**0**	**39,900**	**0**	**0**	**0**	**92,165**	**191,225**
2016	175	الأردن	**9,964**							
	176	موريتانيا				**12,340**				
	177	مصر				**81,820**				
			9,964	**0**	**0**	**94,160**	**0**	**0**	**0**	**104,124**
المجمـــــوع			**431,250**	**146,751**	**450,331**	**301,835**	**64,730**	**32,489**	**624,127**	**2,051,513**

جدول (أ-2) : تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء حسب نوع القرض (1978 - 2016)

الدول المستفيدة من **القروض التلقائية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	6	33.724
الجمهورية التونسية	6	28.762
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية السودان	5	11.100
الجمهورية العربية السورية	4	9.030
جمهورية الصومال	3	4.440
جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية مصر العربية	6	141.135
المملكة المغربية	10	29.550
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	10.320
الجمهورية اليمنية	9	40.635
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	64	**431.250**

الدول المستفيدة من **القروض الممتدة**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	26.090
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380
جمهورية السودان	5	70.285
جمهورية الصومال	1	12.740
جمهورية مصر العربية	1	55.125
المملكة المغربية	3	63.800
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	8	61.345
الجمهورية اليمنية	3	99.166
جمهورية جيبوتي	2	0.613
جمهورية القمر المتحدة	1	0.787
	29	**450.331**

الدول المستفيدة من **القروض العادية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية العربية السورية	1	8.200
المملكة المغربية	1	6.250
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	1	4.500
الجمهورية اليمنية	7	80.290
جمهورية جيبوتي	1	0.367
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	14	**146.751**

الدول المستفيدة من **التسهيل التجاري**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620
الجمهورية العربية السورية	1	3.000
جمهورية العراق	1	18.620
المملكة المغربية	1	2.500
الجمهورية اليمنية	3	13.920
	11	**64.730**

الدول المستفيدة من **القروض التعويضية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	4	27.930
الجمهورية التونسية	2	16.200
جمهورية السودان	2	9.800
جمهورية العراق	1	27.000
جمهورية مصر العربية	3	104.195
المملكة المغربية	4	66.430
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	3	17.260
الجمهورية اليمنية	3	33.020
	22	**301.835**

الدول المستفيدة من **تسهيل التصحيح الهيكلي**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	5	51.869
الجمهورية التونسية	6	64.944
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605
جمهورية السودان	2	19.600
الجمهورية اللبنانية	3	19.526
جمهورية مصر العربية	5	214.828
المملكة المغربية	6	192.208
الجمهورية اليمنية	1	9.057
جمهورية جيبوتي	2	0.770
الجمهورية العربية السورية	2	11.600
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	9.120
	34	**624.127**

الدول المستفيدة من **قرض تسهيل النفط**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية جيبوتي	1	0.614
الجمهورية اللبنانية	1	18.200
المملكة المغربية	1	13.675
	3	**32.489**

جدول (أ-3) : أرصدة التزامات القروض حسب الدولة المقترضة (2015 - 2016)

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 2015			نهاية عام 2016		
	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض
المملكة الأردنية الهاشمية	27,156	5,314	**32,470**	36,039		**36,039**
جمهورية السودان	60,234	15,960	**76,194**	62,881	9,000	**71,881**
الجمهورية العربية السورية	2,880		**2,880**	2,880		**2,880**
جمهورية الصومال	14,877		**14,877**	14,877		**14,877**
جمهورية القمر المتحدة		787	**787**		787	**787**
جمهورية العراق	47,307		**47,307**	38,140		**38,140**
جمهورية مصر العربية	129,808	31,552	**161,360**	231,520		**231,520**
المملكة المغربية	52,000		**52,000**	36,000		**36,000**
الجمهورية اليمنية	64,355	18,255	**82,610**	62,605	18,255	**80,860**
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	15,000	5,000	**20,000**	32,340		**32,340**
الجمهورية التونسية	38,361		**38,361**	25,587		**25,587**
المجموع	**451,978**	**76,868**	**528,846**	**542,869**	**28,042**	**570,911**

جدول (أ-4) : أرصدة التزامات القروض القائمة سنوياً (1978- 2016)

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة التزامات القروض*	أرصدة سحوبات القروض**
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	48,687	42,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	15,023	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	25,225	275,201	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	11,100	247,693	226,218
2008	28,598	283,693	251,111
2009	98,503	352,671	318,273
2010	117,868	418,105	356,614
2011	115,700	466,769	416,119
2012	117,962	509,723	440,605
2013	149,167	541,148	466,096
2014	56,510	474,284	402,047
2015	191,225	528,846	451,978
2016	104,124	570,911	542,869

* أرصدة التزامات القروض القائمة والمتمثلة بأرصدة سحوبات القروض مضافاً إليها الأرصدة غير المسحوبة من القروض القائمة.

** أرصدة السحوبات من القروض القائمة مطروحاً منها الأقساط المسدّدة.

جدول (أ - 5) : أسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الصندوق حسب الآجال خلال عام 2016

أجل سداد القرض	يناير 2016	فبراير 2016	مارس 2016	أبريل 2016	مايو 2016	يونيو 2016	يوليو 2016	أغسطس 2016	سبتمبر 2016	أكتوبر 2016	نوفمبر 2016	ديسمبر 2016
أجل 7 سنوات	1.82%	1.53%	1.35%	1.39%	1.35%	1.41%	1.13%	1.14%	1.20%	1.46%	1.67%	2.05%
أجل 5 سنوات	1.59%	1.30%	1.15%	1.19%	1.15%	1.25%	0.98%	1.01%	1.08%	1.33%	1.50%	1.85%
أجل 4 سنوات	1.47%	1.18%	1.06%	1.10%	1.07%	1.17%	0.91%	0.96%	1.03%	1.28%	1.43%	1.73%
أجل 3 سنوات	1.33%	1.06%	0.97%	1.02%	0.99%	1.09%	0.86%	0.92%	0.99%	1.24%	1.36%	1.61%
أجل 6 أشهر	0.98%	0.97%	0.96%	0.96%	0.95%	0.99%	0.94%	1.02%	1.08%	1.31%	1.33%	1.37%

الشكل رقم (7) : أسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الصندوق حسب الآجال خلال الفترة (2003 - 2016)

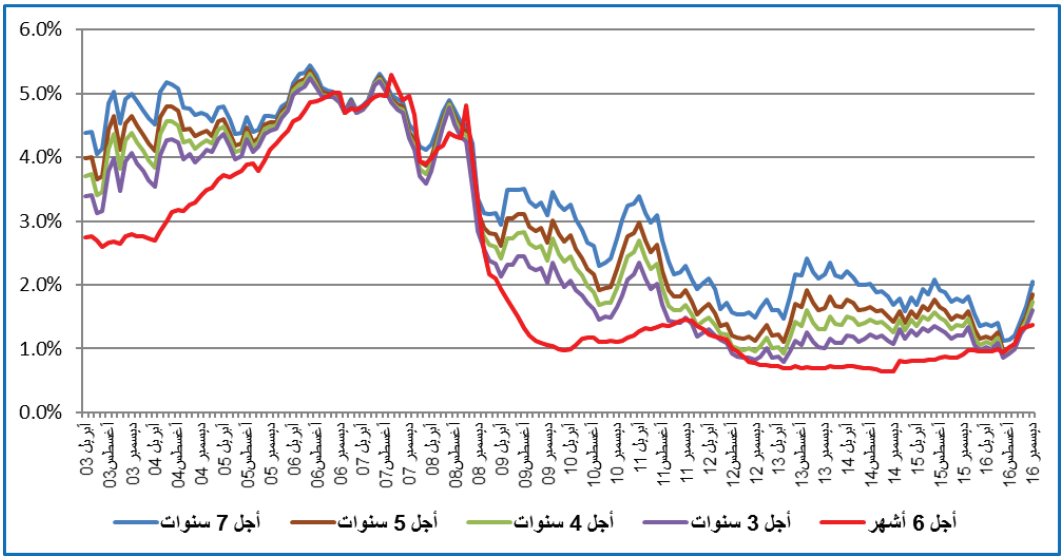

ملحق رقم (2): رأس المال

جدول (ب-1) : رأس المال كما في 31 ديسمبر 2016

(ألف دينار عربي حسابي)

	الدولة	مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع			
			المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام **	إجمالي المدفوع
1-	المملكة الأردنية الهاشمية	14,850	80	6,805	6,975	13,860
2-	دولة الإمارات العربية المتحدة	52,950	300	24,195	24,925	49,420
3-	مملكة البحرين	13,800	80	6,300	6,500	12,880
4-	الجمهورية التونسية	19,275	100	8,828	9,063	17,990
5-	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	116,850	760	53,325	54,975	109,060
6-	المملكة العربية السعودية	133,425	760	60,983	62,788	124,530
7-	جمهورية السودان	27,600	200	9,800	13,000	23,000
8-	الجمهورية العربية السورية	19,875	80	7,120	9,363	16,563
9-	جمهورية الصومال	11,025	80	3,920	5,188	9,188
10-	جمهورية العراق	116,850	760	53,325	54,975	109,060
11-	سلطنة عمان	13,800	80	6,300	6,500	12,880
12-	دولة قطر	27,600	200	12,560	13,000	25,760
13-	دولة الكويت	88,200	500	40,320	41,500	82,320
14-	الجمهورية اللبنانية	13,800	100	6,280	6,500	12,880
15-	دولة ليبيا	37,035	186	16,958	17,423	34,566
16-	جمهورية مصر العربية	88,200	500	40,320	41,500	82,320
17-	المملكة المغربية	41,325	200	18,933	19,438	38,570
18-	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13,800	80	6,300	6,500	12,880
19-	الجمهورية اليمنية	42,450	280	16,535	19,975	36,790
20-	دولة فلسطين *	5,940	-	-	-	-
21-	جمهورية جيبوتي	675	5	245	313	563
22-	جمهورية القمر المتحدة	675	5	245	313	563
	المجموع	**900,000**	**5,336**	**399,595**	**420,710**	**825,641**

* تم تأجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

** التحويل من الاحتياطي العام إلى رأس المال تمّ على مرحلتين:

الأولى : بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تمّ رسملة جزءٍ من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال الذي كان مصرّحاً به آنذاك والبالغ 271.7 مليون دينار عربي حسابي.

الثانية : بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2013 تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي، والاكتتاب بنصف الزيادة وبقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي بنفس نسب الحصص المكتتب بها، وتم تسديد نصف الاكتتاب من خلال رسملة الاحتياطيات والنصف المتبقي والبالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي يتم تسديده نقداً من قبل الدول الأعضاء وعلى خمسة أقساط سنوية متساوية بدءاً من أبريل 2014.

ملحق رقم : (3)

عدد المستفيدين من الدورات/ حلقات العمل/ الندوات خلال الفترة (1988 - 2016)

	ما قبل 1988	الدورات المشتركة مع جهات دولية متنوعة	الدورات المشتركة مع IMF	الدورات / الحلقات المشتركة مع WTO	حلقات العمل	حلقات العمل مشتركة مع IMF	حلقات العمل المشتركة مع WTO/IMF	الندوات	الندوات المشتركة مع IMF	المجموع
عدد الأنشطة		142	126	29	13	9	3	5	4	331
الأردن	14	263	254	59	26	19	6	3	4	648
الامارات	32	309	204	72	14	16	4	7	10	668
البحرين	9	224	157	26	9	13	5	7	4	454
تونس	11	209	191	46	19	10	5	3	3	497
الجزائر	6	181	180	32	16	15	4	4	3	441
جيبوتي	0	19	301	1	0	2	2	0	0	325
السعودية	16	361	322	60	25	20	6	16	9	835
السودان	14	219	251	46	14	16	5	4	6	575
سورية	8	197	225	69	68	18	5	3	4	597
الصومال	8	17	19	1	0	0	0	1	0	46
العراق	13	151	414	28	15	8	5	3	2	639
عُمان	9	217	198	54	17	13	6	7	6	527
فلسطين	0	159	155	38	10	7	5	2	3	379
قطر	5	189	132	28	19	16	5	10	3	407
القمر المتحدة	0	4	14	11	1	1	0	0	2	33
الكويت	10	212	170	23	12	9	5	5	2	448
لبنان	2	155	152	45	24	14	3	2	9	406
ليبيا	0	178	119	20	13	7	4	3	1	345
مصر	2	280	209	47	21	17	6	2	7	591
المغرب	15	182	243	29	15	15	6	3	4	512
موريتانيا	9	156	169	27	10	13	1	5	4	394
اليمن	21	206	216	33	17	19	5	4	5	526
المجموع	204	4,088	4,295	795	365	268	93	94	91	10,293

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ص.ب. 2821، أبوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف رقم: 6215000 2 (971+)
فاكس رقم: 6326454 2 (971+)
البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ae
الموقع الرسمي للصندوق على شبكة الإنترنت: http://www.amf.org.ae